

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algeria



جامعة أبي بكر بلقايد

تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية
يعنى مقده لنيل شهادة الماجستير - تخصص تسيير موارد بشرية

أداء الأفراد و أثره على إنتاجية المؤسسة
دراسة حالة:

مؤسسة الحداة و تحويل المهاجرين غير law الحدودية
Tlemcen METANO

المشرف:

أ.د. بنديي عبد الله عبد السلام

من إعداد الطالب:

بن يحيى محمد

لجنة المناقشة:

- | | |
|----------------------------------|----------------------|
| * أ.د. ميراوي عبد الكرييم | أستاذ التعليم العالي |
| رئيسا | جامعة وهران |
| * أ.د. بنديي عبد الله عبد السلام | أستاذ التعليم العالي |
| مشرفا | جامعة تلمسان |
| * أ.د. شريف شحيبه أنور | أستاذ التعليم العالي |
| مترجما | جامعة تلمسان |
| * د. بن بوزيان محمد | أستاذ معاصر |
| مترجما | جامعة تلمسان |

السنة الجامعية 2004-2005

شـكـر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ:

بندي عبد الله عبد السلام

الذي أشرف على هذه المذكرة، وشاكرًا كذلك أستاذة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة تلمسان، على مساعدتهم وتجيئهم.
كما أتوجه بالشكر إلى السيد المدير الجهوي لبنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: الهاشمي مصطفى جمال على تشجيعه في إنجاز هذا العمل ،

دون أن أنسى الأخوة: ابن احمد عبد القادر، بلحالي عبد الرحمن،
شليل عبد اللطيف، ملاش عبد الرزاق، بومدين محمد، مزيان كريم، بن خدة جمال، غلاي الزهير، وكل من ساعدوني من قريب أو من بعيد.

الطالب: بنين يحيى محمد

الحمد لله

إلى والديا الذين ربباني على طلب العلم و حسن الخلق .

إلى زوجتي التي ما فتئت تتحمل انشغالاتي بهذا المجهود العلمي، و التي

كانت سندًا طوال فترة التحضير

أهدى هذا العمل المتواضع، راجيا من المولى العلي القدير، أن يوفقني
في دراستي، ويسألك خطاياي، و أن يوفق جميع إخوتي طلبة كلية العلوم
الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة تلمسان، و الله المستعان،
و هو من وراء القصد إن شاء الله.

الطالب: بن يحيى محمد

الصفحة	العنوان
	المقدمة العامة
	الفصل الأول
6	مقدمة الفصل الأول
7	المبحث الأول: المؤسسة و البيئة
7	المطلب الأول: تعريف المؤسسة
8	1 - المدخلات
9	2 - الوظائف
9	3 - المخرجات
9	4 - المعلومة المرتدة
9	5 - التصفيية
10	المطلب الثاني: محيط المؤسسة
11	1- المتغيرات الداخلية
11	2- المتغيرات الخارجية
12	2 - 1: المحيط الاقتصادي
12	• رأس المال
13	• اليد العاملة
13	• الأسعار
13	• الزبائن
13	2 - 2 : المحيط التكنولوجي
14	3 - المحيط الاجتماعي و الثقافي
14	4 - المحيط السياسي
16	المبحث الثاني: الأداء: قياسه و عوامله
16	المطلب الأول: مفهوم الأداء
18	1 - مفهوم الإنتاجية
19	2 - 1 - مفهوم الفعالية
21	• الوضعية الأولى
21	• الوضعية الثانية
21	• الوضعية الثالثة
21	• الوضعية الرابعة
23	• حجم نسبة السوق
23	• الاستمرارية
24	• تحقيق الأرباح
25	المطلب الثاني: قياس أداء الأفراد
25	1- قياس الإنتاجية و مفهومها
25	• قياس الإنتاجية
25	• صعوبات حساب الإنتاج

الصفحة	العنوان
26	• - صعوبات تقييم العمل
27	• - الإنتاجية الخام للعمل
27	- الطريقة الأولى
27	- الطريقة الثانية
27	- الطريقة الثالثة
27	2- قياس الفعالية
30	المطلب الثالث: العناصر التي تؤثر على أداء الأفراد
30	1. العوامل الداخلية
30	2. العوامل الخارجية
30	3. العوامل الاقتصادية
31	4. العوامل التكنولوجية
32	5. العوامل السياسية
32	6. العوامل الاجتماعية
33	خلاصة الفصل الأول
34	الفصل الثاني
35	مقدمة الفصل الثاني
36	ادارة الموارد البشرية و الأداء
36	المبحث الأول: الإدارة العامة مفهومها، تطورها التاريخي و موقع إدارة الموارد البشرية منها
36	المطلب الأول: تعريف الإدارة
38	المطلب الثاني: مدارس الإدارة
39	1. المدرسة العلمية
39	2. مدرسة العلاقات الإنسانية
40	3. مدرسة النظام الاجتماعي
41	4. المدرسة القرارية
41	5. مدرسة النظم
42	6. مدرسة عملية الإدارة
43	المطلب الثالث: دور تسيير الموارد البشرية في الإدارة العامة
45	المبحث الثاني: تأثير التكوين على أداء الأفراد
46	المطلب الأول: تخطيط الموارد البشرية و أداء الأفراد
47	المطلب الثاني: دور الاختيار و التعليم في تحسين الأداء
48	المطلب الثالث: التدريب و أثاره على الأداء
51	المطلب الرابع: علاقة الوظائف مع مستوى الأداء
52	المبحث الثالث: نظام الحوافز في ترقية أداء الأفراد
52	المطلب الأول: تعريف الحوافز
56	المطلب الثاني: نظريات التحفيز
56	1. نظرية ماسلو للحاجات
58	2. نظرية العاملين لهارز بارق

الصفحة	العنوان
60	3. نظرية ماكليلاند
61	4. نظرية فروم
62	5. نموذج بورتر و لاولر
64	6. نظرية الدافع الخارجي لسكاينر
66	المطلب الثالث: أشكال الحوافز
67	1. الحوافز المادية
67	• الأجر
68	• أنواع الأجر
70	• الزيادات الدورية
70	• الزيادات العامة في الأجور
71	• الزيادة لمقابلة الزيادة في تكاليف المعيشة
71	• المشاركة في الأرباح
71	• المكافآت
71	• ضمان و استقرار العمل كحافز مادي
72	• ظروف العمل المادية
73	• ساعات العمل كحافز مادي
73	• الخدمات المادية
74	• - منح البدائل (التعويضات)
74	2- الحوافز المعنوية:
74	• الترقية
75	• المشاركة في الإدارة كحافز معنوي
77	المبحث الرابع: الاتصال و علاقته بأداء الأفراد
77	المطلب الأول: مفهوم الاتصال و مراحله
77	• مفهوم الاتصال
78	• مراحل الاتصال
80	المطلب الثاني: أنواع الاتصال
81	1- الاتصال من الأسفل إلى الأعلى
81	2- الاتصال من أعلى إلى أسفل
81	3- الاتصال الأفقي
82	4- الشكاوى في المؤسسة
82	5- الإعلانات
82	6- مجلة المؤسسة
82	7- المقابلات
83	المطلب الثالث: عرائق الاتصال
83	1- الأخطاء التنظيمية
83	2- العرائق النفسية و الاجتماعية

الصفحة	العنوان
83	3- العراقيء الخاصة بخطوات الاتصال
86	المبحث الخامس: القيادة و علاقتها بأداء الأفراد
87	المطلب الأول: تعريف القيادة
88	المطلب الثاني: نظريات القيادة
88	1- نظرية X
88	2- نظرية Y
89	3- نظرية القيادة الخاصة بالقائد
89	4- نظرية القيادة على أساس الصفات
89	- نظرية Stogdill
90	- نظرية Ghiselli
91	5- نظريات القيادة و خصائصها
91	أولاً: نظرية استمرارية القيادة (Lewin Lipitt et Wite)
92	ثانياً: جدول القائد (Black et Mouton)
94	ثالثاً: نظرية الأنظمة الأربع لليكارت (Likert)
95	6- نظرية القيادة حسب الوضعية
97	المطلب الثالث: تأثير طرق القيادة في نوعية الأداء
97	1- أسلوب القيادة الأتوکراتي أو التسلطی
98	2- أسلوب القيادة الديموقراطي
99	3- أسلوب القيادة بالإهمال
101	المبحث السادس: التقييم و علاقته مع أداء الأفراد
101	المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء
102	المطلب الثاني: أساليب تقييم الأداء بالمؤسسة
102	1- تقييم الأداء على أساس الصفات
102	2- أسلوب التوزيع الجبري
103	3- أسلوب قوائم المراجعة
104	4- أسلوب الإدارة بالأهداف
107	خلاصة الفصل الثاني
الفصل الثالث	
109	مقدمة الفصل
109	المطلب الأول: تقديم مؤسسة العданة و تحويل المعادن غير الحديدية
109	1. تسمية المؤسسة
109	2. لمحة تاريخية
109	3. رأس المالها
110	4. مقرها الاجتماعي
110	5. أصول المؤسسة
110	6. القدرة الإنتاجية

الصفحة	العنوان
111	7. عدد العمال
111	8. الهيكل التنظيمي للمؤسسة
112	المطلب الثاني: محاور الاتفاقية الجماعية للمؤسسة
112	1. توظيف العمال
113	2. حقوق وواجبات العمال
113	أ- حقوق العمال
113	ب- واجبات العمال
114	3. ظروف العمل
115	4. نظام العمل
115	5. حوافز العمل
115	• الساعات الإضافية
115	• مكافآت عمال المنصب
116	• علاوة عن العمل المنصبي
116	• علاوة جزافية للوظيفة
116	• علاوة المنصب والقيادة
117	• علاوة التلجمة
117	• علاوة تعويض منصب
117	• علاوات المتعلقة بالظروف العمل
117	- علاوة الضرر
118	- علاوة الصندوق
118	- علاوة إنجاز أهداف مؤقتة
119	- علاوة الأقدمية
119	- علاوة الفقة
119	- علاوة النقل
120	• علاوة التكاليف المهمة
120	- علاوات ذات طابع عائلي
120	- علاوة اجر الواحد
120	- علاوة منح العائلية
120	• علاوة المردودية
120	- علاوة المردودية الجماعية
120	- علاوة المردودية الفردية
121	المطلب الثالث: تحديد معالجة تطور الانتاج
121	المطلب الأول: الانتاج و توزيع العمل
124	المطلب الثاني: تحليل العمل الانتاجي
126	المطلب الثالث: نتيجة الاستغلال للمؤسسة
127	المطلب الرابع: تحليل أسباب تدهور فعالية الأفراد

الصفحة	العنوان
127	• الأسباب التقنية
128	• العوامل الخاصة بالموارد البشرية
128	• العوامل الخاصة بالحوافز
129	- علاوة المهمة
129	- علاوة المردودية الفردية
129	- علاوة المردودية الجماعية
129	- علاوة القفة
130	ضمان و استمرارية العمل
130	- ظروف العمل
130	- المشاركة في التسيير
131	المطلب الخامس : العوامل الخاصة بالاتصال
132	المطلب السادس : تقويم دور الأفراد
132	المطلب السابع : العوامل الاجتماعية
132	المطلب الثامن: العوامل التكنولوجية
133	المطلب التاسع : العوامل الاقتصادية
133	- عنصر المنافسة
133	- عنصر المواد الأولوية
133	المطلب العاشر: العوامل السياسية
134	المطلب الحادي عشر: سبل تغيير وتحسين دور اداء الأفراد في المؤسسة
134	- عملية تقويم الأفراد
135	-الحوافز المادية والمعنوية
135	-المردودية الفردية
135	-المكافآت القفة و النقل
137	بطاقة تنقيط عمال الإطارات
140	- بطاقة تنقيط عمال المنفذين و التقنيين
143	خلاصة الفصل الثالث
144	الخاتمة العامة
146	المراجع باللغة العربية
147	المراجع باللغة الأجنبية

المقدمة العامة

لقد اهتم رجال الاقتصاد بالمؤسسة باعتبارها الركيزة الأساسية لأي نشاط اقتصادي في المجتمع، و نظرا للتطورات التي سايرت المجال الاقتصادي والاجتماعي خلال الزمن وخاصة في المجال العلمي والتكنولوجي بصفة متسرعة، التي عاشها القرن العشرون خصوصا، و التي ارغمت الاقتصاديين إلى إعادة النظر في طرق و كيفيات التنظيم الاقتصادي على المستويين الكلي و الجزئي، أي المؤسسة و بالتالي عرفت هذه الأخيرة العديد من التعاريف المتنوعة و المختلفة، من خلال ما قدمه الباحثون من أمثال GAGNON و SHUMPTER و GENNE MEUNIER و BRESSY و عبود صمويل...

﴿ ان نجاح أي مؤسسة مرتبط بمواردها البشرية لأن اليد العاملة هي عنصر مهم في الانتاج و اذا ما تم استثماره بفعالية يؤدي إلى خلق القيمة المضافة و كسب الميزة التنافسية في المحيط الخارجي. و تعتبر الموارد البشرية أهم مصدر للنجاح و التوفيق و حللا للعديد من المشاكل التي تواجه المؤسسة في الدول النامية كضعف الانتاجية و انخفاض مستوى الأداء.

لقد أدرك المسؤولون بأهمية الموارد البشرية في المؤسسة، باعتبارها مورد أساسى و عنصر ديناميكى يؤدى عند تطويره إلى الأحسن، و يعتبر مطلبا حتمي التبني و عنصرا استراتيجيا لا يمكن للمؤسسة أن تهمله . و التي يتحدد مستوى نجاحها بمستوى مدى نجاح ادارة هذه الموارد، و التي تخضع لمجموعة من الشروط و العوامل الضرورية التي قد تناقض في مفهوم النظام التحفيزي.

﴿ ان ادارة الأفراد من المواضيع التي تلقى اهتماما في مجال ادارة الاعمال باعتبارها وظيفة تصنع القواعد و الأساس العلمية التي تنظم الحياة العملية للعنصر البشري و لأنها اداة لتطوير و تنمية المؤسسة، و لتحقيق أهدافها الاستراتيجية بالاستعمال الأمثل للمورد البشري بأعلى كفاءة ممكنة.

ان الدراسات الحديثة تهتم بالجانب الانساني قصد توفير عنصر الرضا للأفراد، حيث أصبحت جميع المؤسسات تحاول أن تشعر العامل بأهميته و بأنه عامل فعال و ذلك من أجل تطوير مستوى ادائه لممارسة عمله على أسس سليمة لتحقيق الانجاز و المردودية.

ومن الحوافز الهامة التي تؤثر في دور اداء الفرد، تلك التي تربطه بمنصب العمل، بمحیطه، الأجرة أو المسؤلية، و مهما كانت مرتبطة بعناصر محیط العمل، فهي تحاول تهيئة أرضية

أداء الأفراد و أثره على انتاجية المؤسسة

مجال التكوين الذي يعتبر فرصة لتطور العامل و رفع مستوى معارفة و مهاراته باستخدام الوسائل العلمية الحديثة حتى يتمكن من اتقان عمله من أجل تحقيق طموحاته كالوصول إلى المناصب العليا و رفع مستوى أجره، في إطار تحقيق الأهداف العامة المسطرة.

إن وظيفة تحفيز الأفراد تتطلب نظام اتصال فعال داخل المؤسسة، لأنها تسمح بالتعاون بين أفراد لتحقيق العمل الجماعي الذي هو أساس نجاح المؤسسة، بالإضافة إلى كفاءة و إداء العاملين و كذلك كونه ينقل الأفكار و الاتجاهات و الأحساس والانطباعات بين مختلف العاملين و هذا ما يدفع تظاهر جهود كل العاملين سواء كانوا في أعلى او أسفل الهرم السلمي إلى تحقيق أهداف المؤسسة المسطرة.

تمثل القيادة أحد عناصر النجاح في المؤسسة نظراً لفعاليتها في تحقيق احسن النتائج و بلوغ الأهداف المرسومة، و مهما كان الاختلاف في مفهوم القيادة الا ان الاتفاق ينحصر في النقاط المشتركة التالية:

- تحقيق الهدف المسطـر
- التأثير في سلوك الآخرين
- تشجيع روح المبادرة
- تشجيع العمل الجماعي
- تنمية روح الابداع و المبادرة لدى الأفراد

كما أن للمشاركة في التسيير و ادماج العمال في حل النزاعات الداخلية و ضبط مستوى المكافآت مهما كان نوعها حسب التطورات الحالية المتغيرة يلعب هو الآخر دورا هاما في رفع من الروح المعنوية و التحفيزية للفرد.

و يعتبر تقييم الاداء جزءا اساسيا من العمل ادارة الموارد البشرية فهي عملية مستمرة تهدف إلى تقرير مدى ملائمة الفرد و نوع العمل الذي يمارسه في المؤسسة و بعبارة أخرى الحكم على مدى مساقته الفرد في العملية الانتاجية.

إشكالية البحث:

لقد كان من الشائع أن رفع الإنتاج بالمؤسسة يعتمد على تحديد الاستثمارات و توسيعها عن تجديد التركيبة المادية و الآلية التي تدخل في نطاق العملية الإنتاجية المباشرة و التركيز على الموارد المالية الضرورية.

فهل هذا الطرح يؤدي بالمؤسسة فعلاً إلى طريق النجاح و البقاء في ظل محيط تفاسبي و متغير غير محدود.

الآن يمكن اعتبار أداء الأفراد و دورهم في المؤسسة عمل استراتيجي و محدد لمستوى نجاح هذه المؤسسة.

فمع التطور التكنولوجي و الاندماج في الاقتصاد العالمي و تغير أساليب و مفاهيم الإدارة و زيادة حدة المنافسة و زيادة التخصصات يظهر من الضروري أن تولي المؤسسة اهتماماً كبيراً لإدارة الموارد البشرية و تعطي الأولوية الكبرى لجانب دور الأفراد في استراتيجياتها التنموية و المستقبلية، بحيث نجد الكاتب و المتخصص في إدارة الموارد البشرية يتحدث (إدارة العنصر البشري من بين كل مهام الإدارة هي أكثر أهمية و الأكثر محورية، لأن أي شيء آخر يعتمد على كيفية أداء هذه المهمة بكفاءة)¹.

إنطلاقاً من هذا يمكن أن نلتمس إشكالية بحثنا في صيغة السؤال التالي:
هل يمكن تجاهل دور أداء الأفراد من خلال وظيفة الموارد البشرية في تحسين الإنتاجية
بالمؤسسات الاقتصادية؟

إن هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح سلسلة فرعية أخرى يمكننا إيجازها كما يلي :

1 - هل يمكن تجاهل و عدمأخذ بجدية دور أداء الأفراد في عملية التطور الإنتاجي؟

2 - هل إدارة الموارد البشرية تقصر مهمتها فقط على تسخير الحياة المهنية والأجور فقط؟

3 - كما يمكننا أن نتسائل هل الإجراءات التحفزية و القواعد التنظيمية الموجودة هي مناسبة للأفراد؟

4 - هل قياس دور أداء الأفراد عملية ضرورية؟

5 - هل أداء الأفراد له أثر إيجابي في العملية الإنتاجية بمؤسسة ميتانوف؟

فرضيات البحث :

1 - العمل على تحسين أداء الأفراد يقتضي التعرف على مفهومه و تحديده تحديداً دقيقاً و حصر العوامل المؤثرة في و ضبط الطرق الفعالة في قياسه بغية رفع إنتاجية المؤسسة.

2 - إن النشاطات المتعلقة بوظيفة تسخير الموارد البشرية : كالتكوين، التحفيز، القيادة، الاتصال، تقييم الأداء... تعتبر أحد أهم العوامل التي تساهم في تحسين الإنتاجية.

¹ - رواية محمد حسن : إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية 2000، ص 13.

3 - إن مؤسسة ميتانوف تفتقر إلى أسس و أساليب علمية في إدارة مواردها البشرية.

أهمية البحث :

تتجلى أهمية بحثنا المتواضع في النقاط التالية :

- إن التطورات الكبيرة التي تمر بها المؤسسة الجزائرية في الوقت الراهن نظرا للتحولات المتسارعة للمحيط و البيئة التنافسية لها تفرض على المسؤولين الإهتمام المتزايد بالموارد البشرية بصفته محددا أساسيا لنجاح أو فشل المؤسسات و لا سيما في المدى الطويل.

- إن تحسين الإنتاجية بالمؤسسة يرتكز أساسا على عنصر فعال يتمثل في إدارة الموارد البشرية و توجيهه أداء الأفراد نحو مستويات أفضل.

أهداف البحث :

تلخص أهداف بحثنا في النقاط التالية :

- محاولة تحديد و واضح لمفهوم الإنتاجية.

- توضيح أهمية تحسين الإنتاجية و مدى تأثيرها على المؤسسة.

- إبراز أهمية الموارد البشرية المحدد الأساسي للإنتاجية.

- إبراز مدى مساهمة إدارة الموارد البشرية في التأثير على أداء الأفراد و توجيههم نحو هدف تحسين الإنتاجية.

- محاولة قياس و تحليل إنتاجية مؤسسة ميتانوف و تحديد أهم العوامل المسيبة في ضعفها.

تقسيمات البحث :

قسمنا هذه الدراسة إلى :

الجزء النظري : يضم فصلين.

الفصل الأول : تعرضنا إلى المؤسسة و البيئة و أداء قياسه و عوامله ثم العناصر التي تؤثر على أداء الأفراد.

الفصل الثاني : تعرضنا إلى الإدارة العامة للموارد البشرية و الأداء و تطرقنا إلى تأثير التكوين على أداء الأفراد ثم نظام الحوافز في ترقية الأفراد و كذلك القيادة و علاقتها بأداء الأفراد، ثم التقييم و علاقته بأداء الأفراد.

الجزء التطبيقي: يتكون من أربعة مباحث.

المبحث الأول : تطرقنا إلى الوضعية و الجوانب المميزة لمؤسسة ميتانوف.

أداء الأفراد و أثره على انتاجية المؤسسة دراسة حالة مؤسسة ميتانوف نلمسان

المبحث الثاني : معالجة تطور الإنتاج لنفس المؤسسة.

المبحث الثالث : تحليل أساليب تدهور الفعالية.

المبحث الرابع : سبل تغيير و تحسين دور أداء الأفراد.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية

مقدمة الفصل الأول

عرف مفهوم المؤسسة الاقتصادية اختلافاً كبيراً، ولقد تطرق مختلف الباحثين سواء رجال الادارة او الاقتصاد إلى مفهوم المؤسسة وذلك باختلاف انتماطاتهم إلى مختلف المدارس ولقد حاولنا في هذا الفصل الأول التطرق إلى مفهوم المؤسسة من خلال المبحث الأول المعنون بالمؤسسة و البيئة، أما المبحث الثاني فسوف نتطرق إلى مفهوم الأداء و قياسه و عوامله.

المبحث الأول: المؤسسة و البيئة

المطلب الأول: تعريف المؤسسة: عرف مفهوم المؤسسة الاقتصادية اختلافاً كبيراً بين الأكاديميين من رجال الادارة و الاقتصاد، وذلك لاختلاف التصورات و المدارس، و لقد بات من الصعب إيجاد تعريف جامع يتناول المؤسسة الاقتصادية، نظراً للتعدد أنواعها، و الغرض الذي وجدت من أجله. و من بين التعريفات ذكر تعريف "Gagnon" للمؤسسة بأنها "عبارة عن وحدة إنتاجية موجهة للسوق، تتمتع بنوع من الاستقلالية، تطمح إلى مردود مكون من ثلاثة عناصر : العامل، المالك و رأس المال " ¹ ، حسب تعريف جانيون فالمؤسسة بتواردها تحاول الاستجابة للحاجات التي يتطلبتها المحيط الذي ينشط فيه، أي أنها تعمل على تلبية حاجات معينة، تطمح إلى مردود مكون من ثلاثة عناصر، فالعامل يتلقى أجره مقابل خدماته، و المالك يتلقى جزءاً من المردود الذي يغطي جميع التكاليف، أما رأس المال فيتلقى فيتلقى الجزء الذي يسمح للمؤسسة بالاستمرار عن طريق تجديد استثماراتها أو تحسينها. كما يعرفها "Bressey" بأنها عبارة عن تنظيم اقتصادي مستقل، يمتلك إمكانيات بشرية و مادية توقف بينها بغية انتاج سلع و خدمات موجهة للبيع " ² ، أما "Jeanne Meunier" فيعرف المؤسسة بأنها "عبارة عن مجموعة بشرية للإنتاج، مستقلة لها تراث، تمارس قوة جذب على محيطها و الذي منه يصبح بيع منتوج نشاطها تابعاً له " ³ . غير أن عمر صخري يعرف المؤسسة الاقتصادية أنها "الوحدة الاقتصادية التي تجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج الاقتصادي " ⁴ . و يعرفها صمويل غيود بأنها "شكل اقتصادي، و تقني و قانوني و اجتماعي، لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها، و تشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لتقسيم العمل الاجتماعي بغية انتاج وسائل الإنتاج، أو انتاج سلع الاستهلاك، أو تقديم الخدمات في مجال النقل و التجارة " ⁵ . و يعرفها آخر بأنها "منظمة حية في محيط متحرك، مكونة من أفراد منظمين حسب هيكل

¹ - Gagnon Savard . Gosselin Quimet et collaborateurs : structure et dynamique de l'Entreprise.ed :gaetan morin Quebec:1982,p1.

² - Gilles Bressey. Christian Konkugt :économie de l'entreprise.Paris,1990,p1.

³ -Jeanne Meunier. Elcapet Genevieve causse : diagnostic «organisation» planification d'entreprise. Ed : economica.Paris,1986,p1.

⁴ - عمر صخري : اقتصاد المؤسسة ، ص24.

⁵- صمويل غيود : اقتصاد المؤسسة. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 1982،ص.58.

أداء الأفراد و أثره على انتاجية المؤسسة دراسة حالة مؤسسة ميتانوف نلمسان

متميز، و مزودة بثقافة خاصة، تتكون هذه الثقافة من مجموعة قيم، معارف، عادات واجراءات متراكمة عبر الزمن، كما تكتسب هذه المنظمة الحياة ميزات خاصة لا تتغير بسهولة أو بسرعة¹.

إن كل تعريف من التعريفات السابقة، ينظر إلى المؤسسة من زاوية معينة تختلف عن الأخرى، و يركز على بعض الجوانب دون الأخرى. إن تعدد هذه التعريفات و صعوبة الانسياق وراء تعريف معين أدى إلى ظهور ما يسمى بالمعالجة النظمية للمؤسسة، و التي "تأخذ النظام بشموليتها المنظمة و في تعقيده و في حركيته. فبدلا من عزله فهي تجمع و تظهر عمل النموذج لملحوظة آثار مختلف أنواع التفاعل بين العناصر، فهي لا تعطي أي نوع من الأهمية للجزئيات بغرض الاهتمام بمعرفة و تعريف الأهداف"² فجل الدراسات الحديثة تنظر إلى المؤسسة في شموليتها و تعقيدها و تعتبرها نظاما و الذي يعرف بأنه "عبارة عن مجموعة مكونات مرتبة بطريقة بنوية و نظمية موجهة نحو نتيجة محددة"³.

يفهم من ذلك أن النظام يحتوي على العديد من العناصر أو المكونات.

- هذه المكونات يجب أن تكون منظمة و منسقة.

- كل نظام يجب أن يكون له هدف محدد يسعى لتحقيقه.

كما يعرف "Bressey" النظام بأنه "مجموعة عناصر في تفاعل ديناميكي، منظمة من أجل هدف"⁴. ويتناول أبو بكر مصطفى بعيرة نفس المفهوم ليقصد به "مزيج مترابط من العناصر المشتركة و ظيفيا و المصممة لتحقيق هدف معين"⁵.

إن التعريف السابقة تقودنا إلى معرفة أكثر دقة و تفصيلا عن النظام أي معرفة ما يسمى بهيكل النظام الذي ينقسم إلى خمسة أجزاء رئيسية، تتكامل فيما بينها لظهور عمل النظام و هي :

1 - المدخلات :

من أجل التشغيل الطبيعي لأي نظام، فهو يحتاج إلى مدخلات تتمثل في مختلف العناصر التي يتم إدخالها إليه من المحيط و تؤثر على طريقة تشغيله و على النتائج المنتظرة منه.

¹ - J-Brilman : Manuel d'évaluation des entreprises, ed :Les organisations, Paris, 1990, p36.

² - G.Bressey : opcit, p11.

³ - Gagnon Savard : opcit, p6.

⁴ - G. Bressey: opcit, p6.

⁵ - أبو بكر مصطفى بعيرة: مبادئ الإدارة، دار إفريقيا للنشر، 1988 ، ص63.

2- الوظائف :

تعمل هذه الأخيرة على تحويل المدخلات إلى مخرجات، و التي يفترض أن تكون مطابقة للنتائج المنتظرة أو المراد تحقيقها.

3- المخرجات :

عبارة عن نتيجة عمل الأنشطة الموجودة داخل النظام، و التي لا بد أن تتطابق مع النتائج المنتظرة إذا كانت مكونات هيكل النظام مجتمعة تعمل في شكل طبيعي.

4- المعلومة المرتدة : Retrooinformation

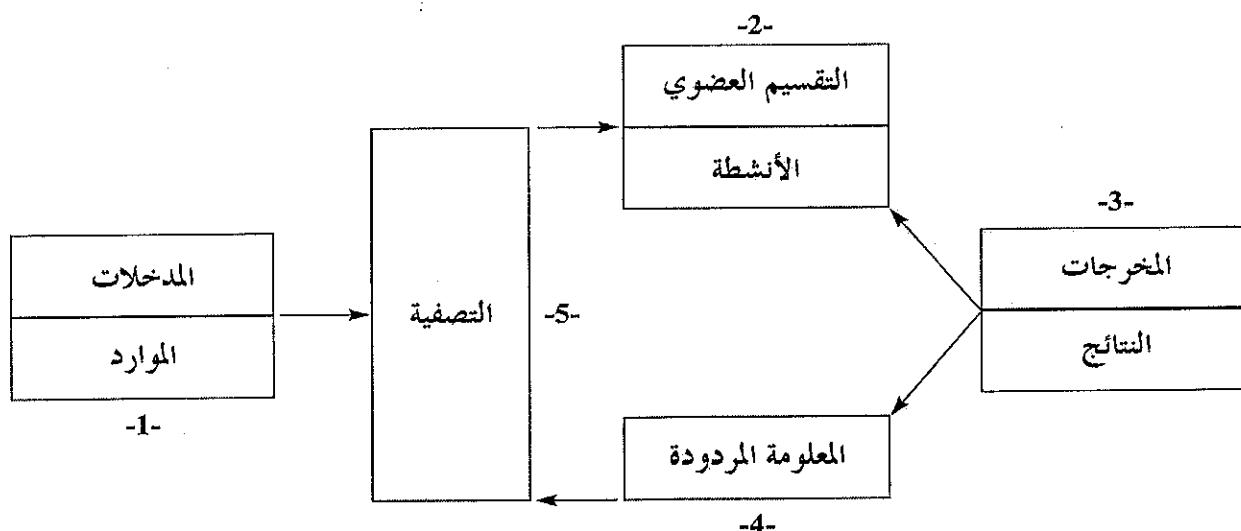
تمثل العلاقة المتبدلة بين المدخلات و المخرجات، و التي تتجه نحو تصحيح الانحرافات الممكنة بين النتائج المنتظرة و النتائج المتحصل عليها للوصول إلى إحداث توازن.

5- التصفية :

تمثل في إبعاد العناصر التي قد تدخل إلى نظام و تؤدي به إلى الاضطراب و وبالتالي إلى انحراف النتائج المحققة عن المخططة. فعملية التصفية تعتبر بمثابة حاجز أمام كل ما هو خارج عن النظام.

من خلال ما سبق، يمكن تمثيل هيكل النظام في الشكل التخطيطي الموالي، مع الإشارة إلى أن النظام يكون فعالاً، و يعطي النتائج المنتظرة منه في حالة وجود تكامل بين عناصره المختلفة، حيث إن هذا التكامل هو أساس العمل الجيد للنظام، ذلك أنه بمجرد ما يظهر عنصر ما في غير محله، أو لا يقوم بنشاطه يحدث خلل في النظام، و وبالتالي عدم تحقيقه للنتائج المتوقعة.

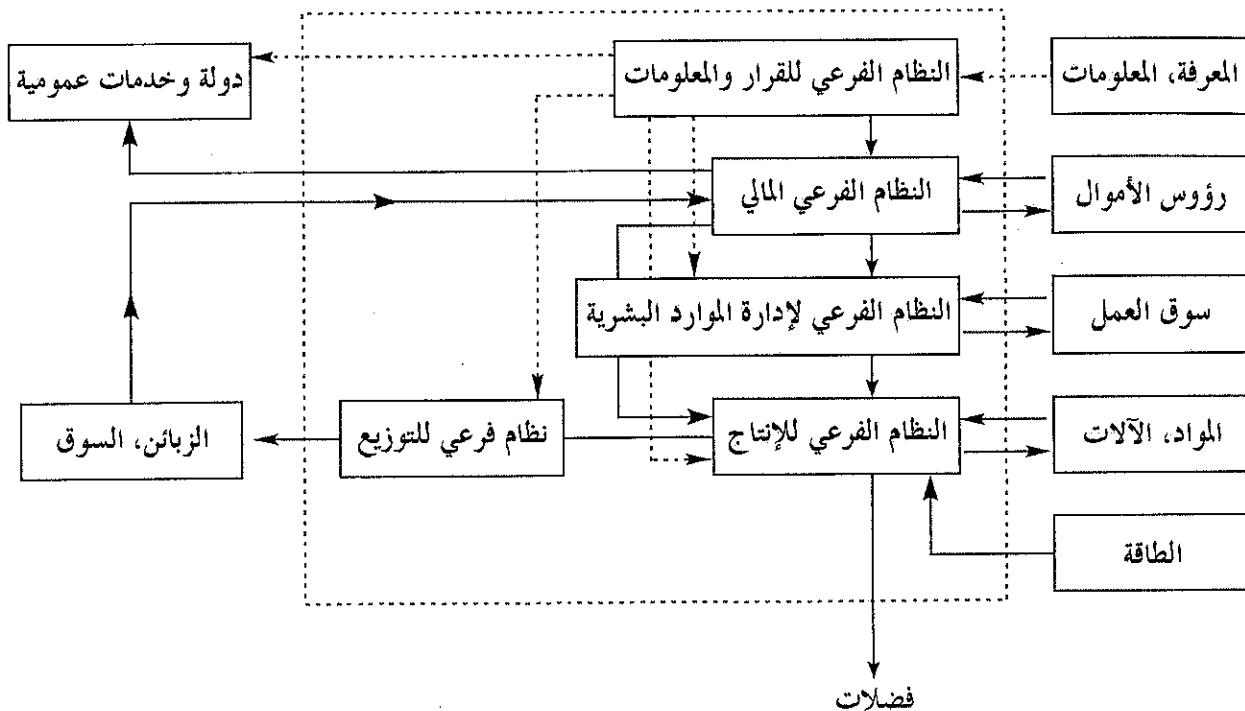
الشكل (1) هيكل النظام:



المرجع: G. Savard, G Quimet et collaborateurs, P8

إن تطبيق المفهوم النظمي في المؤسسة يمكن إظهاره بالشكل الموالي:

الشكل (2) المفهوم النظمي للمؤسسة:



المرجع: L.Boyer Mpoiree. E Saline, P63

يوضح الشكل (2) أن نظام المؤسسة مكون من أنظمة فرعية مختلفة، تتمثل في النظام الفرعي للقرار و المعلومات، والنظام الفرعي المالي، والنظام الفرعي لإدارة الموارد البشرية و النظم الفرعى للإنتاج و كذا النظم الفرعى للتوزيع، و ترتبط الأنظمة الفرعية فيما بينها بعلاقات مشابكة كما تربطها علاقات بالعناصر الخارجية للنظام، كما تظهر المدخلات و المخرجات، إما في صورة معلومات أو في صورة عينية (مواد و أفراد). و على ذكر علاقات النظام بالعناصر الخارجية تتناول فيما يلي المحيط الخارجي للمؤسسة الاقتصادية و مكوناته.

المطلب الثاني: محيط المؤسسة

إن المؤسسة الاقتصادية، ككل نظام، تعمل في محيط تتأثر به و تؤثر فيه. لذلك فإن دراسة محيط النظم مهم للغاية و تنبع هذه الأهمية من التغير المستمر للمحيط، فال المؤسسة إذن مجبرة على التأقلم و مسايرة كل تغيرات المحيط لخدمة أهدافها. فال المؤسسة لا تعيش في عزلة عن المحيط، فهي تربط العلاقات بغيرها من المؤسسات، مع الأفراد، مع المجتمع ككل، و كذا

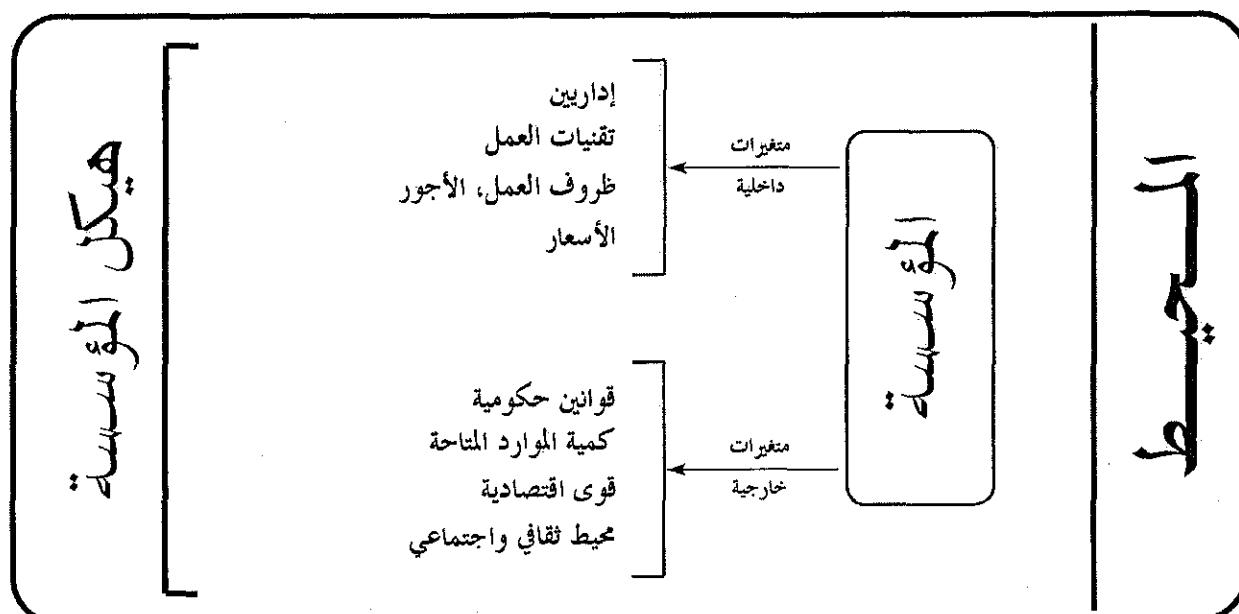
العلاقات داخل المؤسسة بين أفرادها. و من بين هذه العلاقات توجد عناصر تؤثر على المؤسسة، فهناك علاقة تأثير و تأثر بين المؤسسة والمحيط. حيث يمكن اعتبار "مخرجات النظام هي مؤثراته على المحيط ، و مدخلاته هي مؤثرات المحيط عليه"¹ ، في هذا الشأن تعرف عايدة سيد خطاب محيط المؤسسة بأنه "إجمالي القوى و الكيانات و العوامل التي تحيط بها، ذات التأثير الحالي و المحتمل عليها"² و يتبيّن مما سبق أن لمحيط المؤسسة نوعين من المتغيرات: داخلية و خارجية.

1- المتغيرات الداخلية:

هي مجموع العوامل التي تؤثر على إدارة المؤسسة. أي تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة سواء بالسلب أو بالإيجاب، و هي المتغيرات التي يمكن للمؤسسة التحكم فيها مثل ذلك: التخطيط، التنظيم و الجماعات داخل المؤسسة.

2- المتغيرات الخارجية:

ت تكون من مجموعة العناصر الخارجية التي يصعب التحكم فيها من قبل المؤسسة، مثل ذلك: القوانين الحكومية، القوى الاقتصادية... إلخ. و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (3).
الشكل (3) المتغيرات الداخلية و الخارجية للمؤسسة:



المرجع: G. Savard, P10

¹- مفيدة يحياوي؛ تحسين استعمال الطاقة الانتاجية لزيادة فعالية المؤسسات الصناعية. رسالة ماجستير، لم تنشر، باتنة 1993، ص21.

²- عايدة سيد خطاب: الإدارة و التخطيط الاستراتيجي. دار الفكر العربي، الرياض، ط1، 1985، ص77.

فالمحيط إذن له تأثير كبير على المؤسسة و على إدارتها كأهم نشاط فيها لذا فإنه " على المديرين معرفة محظوظهم قبل اتخاذ القرارات في المؤسسة"¹. حتى لا تعود بالسلب عليها كما يجب " على المديرين التأقلم مع قوى و عناصر محظوظهم الخارجي. حتى و إن لم تكن لديهم القدرة على تغيير هذه القوى"². و تكمن عناصر المحيط الخارجي للمؤسسة فيما يلي:

- المحيط الاقتصادي.
- المحيط التكنولوجي.
- المحيط الاجتماعي و الثقافي.
- المحيط السياسي.

و نشير هنا إلى أن العناصر ليست منفصلة حيث تتدخل فيما بينها لذا يصعب فصل أي عنصر منها عن الآخر.

2 - [المحيط الاقتصادي]:

يعتبر المحيط الاقتصادي كأهم عنصر في المحيط الخارجي يحظى باهتمام المؤسسة، و تتبع أهميته من كونه مصدر مدخلات النظام (العملية الانتاجية) و المتمثلة في اليد العاملة، رأس المال الذي يعمل على توفير تجهيزات الانتاج و المواد الأولية... إلخ، و يعرفه عبد اللطيف خماخم بأنه " عبارة عن مجموعة مؤسسات، أفراد أو مجموعة أفراد يتصرفون كمتعاملين اقتصاديين، أي القيام بمبادلة السلع و الخدمات"³. إذن فالمحيط الاقتصادي له تأثير هام على المؤسسة سلباً أو إيجاباً، فالمدير و صاحب القرار في المؤسسة يجب أن يكون على دراية بما يحدث من تغيرات في المحيط الاقتصادي، و من بين العناصر الأكثر عرضة للتغيير فيه:

• رأس المال:

إن أغلب المؤسسات مهما كان نوعها بحاجة إلى رؤوس أموال تسمح لها بالحصول على عوامل الانتاج اللازمة كالتجهيزات و المواد الأولية... إلخ.

إلا أن أهم ما يتعلق بهذا العنصر هو مدى توفر رؤوس الأموال و كذا التكلفة المترتبة عليها (تكلفة رأس المال). فالبرامج التشغيلية للمؤسسة لا تتأثر بوفرة أو ندرة رؤوس الأموال فحسب، بل تتأثر كذلك بتكلفة الحصول على هذه الأموال، لما لهذه الأخيرة من أثر على اتخاذ

¹ – Pierre. G. Bergeron : La gestion Modern theorie et cas. Ed : gaetan morin, Canada, 1983, P 29.

² – Harold Koontz, Cyril O'Donnell : Management principes et Méthodes de Gestion. Canada, 1980, p 34.

³ – Abdelatif Khemakhem : la dynamique du contrôle de gestion. Ed : Dunod, Paris, 1986, p 33.

أداء الأفراد و أثره على انتاجية المؤسسة
دراسة حالة مؤسسة ميتانوف نلمسان
القرارات ذات العلاقة بتكوين هيكل الأموال أو تلك المتعلقة بتوسيع أو تضييق دائرة نشاط و شبكات الأعمال.

• **اليد العاملة:**

إن أهم العناصر المكونة للمحيط الاقتصادي تتمثل في وفرة اليد العاملة، فسوق العمل بكل ميكانيزماته من عرض و طلب، و وفرة و ندرة، يعتبر عاملاً مهماً له أثره البالغ على المؤسسة الاقتصادية، فارتفاع الأجور مثلاً عادة ما يسبب مشاكل للمؤسسات من جانب الإيرادات.

• **الأسعار:**

إن جانب المدخلات لأي نوع من المؤسسات، يتغير مع التغيرات التي تطرأ على سلم الأسعار، حيث كلما ارتفعت الأسعار بسرعة كلما أثرت على تكلفة اليد العاملة، المواد الأولية، ... إلخ.

• **الزبائن:**

إن المحيط الخارجي لأي تنظيم يحتوي على عناصر أخرى مهمة، كعنصر الزيون الذي يضمن استمرارية نشاط المؤسسة، لذا وجب على مديري المؤسسات متابعة هذا العنصر باهتمام كبير لمسيرة مختلف تغيراته، كتغيرات الأنواع و مدى استعداد الزبائن لشراء السلع أكثر.

2 - 2 : المحيط التكنولوجي:

المعرف التي نمتلكها من أجل انجاز أشياء¹ فأي مؤسسة ترغب في البقاء في عالم متغير، عليها مسيرة كل التطورات التكنولوجية، ذات العلاقة بمجال نشاطها أو السلع و الخدمات التي تنتجهما، عدا ذلك فإن المؤسسة تساهم خطأ في ترك المجال لمنافسيها لاستغلال الفرص و الاستفادة من التطورات الجديدة. و انتهاج هذا النهج قد يؤدي بالمؤسسة إلى ترك الساحة الاقتصادية، في هذا الإطار يرى أحد الباحثين أنه "يجب على المؤسسة متابعة التطورات التكنولوجية و التنبؤ بها و تقييمها و تحديد آثارها سواء بالنسبة للصناعة التي تتنمي إليها أو الصناعات الأخرى التي يمكن أن تؤثر على مستقبلها"²

إذن فللمحيط التكنولوجي أثر كبير على المؤسسة، و وبالتالي على طريقة إدارتها و منها التأثير على عملية تطوير منتجاتها و كيفية توزيعها ... إلخ.

¹ – H. Koontz, C o'donnell: opcit, p 38.

² – عايدة سيد خطاب: المصدر السابق، ص 159.

2-3 : المحيط الاجتماعي و الثقافي:

يقصد بالمحيط الاجتماعي في هذا الإطار، كل ما يتعلق بالمجتمع و السكان، و يشمل فيما يشمل تعداد السكان، النمو الديمغرافي، التوزيع الجغرافي للسكان، كثافة السكان، شرائح الأعمار في المجتمع و ما إلى ذلك من شؤون المجتمع التي يقوم على أساسها تحديد كميات و نوعيات الانتاج من سلع و خدمات. إن معرفة المحيط الاجتماعي تساعده المؤسسة كثيراً على تقسيم السوق إلى فئات متباينة، وبالتالي تحديد خطوط إنتاجها بما يتماشى و الفئات التي يقع عليها اختيار المؤسسة، و هو ما يضمن لها المحافظة أو تطوير نصيبها من السوق.

يرى كونتر (Koontz) أن المحيط الاجتماعي "مكون من مواقف، رغبات، مستوى الذكاء و مستوى التربية، و عادات الأفراد المكونين لمجموعة أو لمجتمع معين"³، و هناك من يرى أن فهم و دراسة عوامل المحيط الاجتماعي، "يساعد على فهم و تفسير المواقف الاجتماعية المختلفة، و الاتجاهات و الأهداف و القيم التي يؤمن بها الأفراد".¹

إن دراسة و تحليل عناصر المحيط الاجتماعي صعبة لترابطها و تعقدتها، وبالتالي لا يمكن التنبؤ بتغيراتها، مما لا يدع للمدير مجالاً لمواجهتها.

2-4 : المحيط السياسي:

يلعب المحيط السياسي دوراً هاماً بالنسبة للمؤسسة، و الذي يمكن تعريفه " بأنه مجموعة القوانين، الأفراد، و الأنظمة تهدف في النهاية إلى توجيه المجتمع بأكمله".² إن من الصعب جداً فصل الاقتصاد عن السياسة، حيث يطغى الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي، إذ يمكن للدولة أن تتدخل فيه من عدة نواحي ذكر منها: التشريعات الاقتصادية، قانون الضرائب، الاعفاءات الجمركية، المعونات و المساهمات... إلخ، فتأثير المحيط السياسي على المؤسسة يختلف باختلاف النظام السياسي السائد في البلد، حيث يعتبر هذا التدخل كبيراً في الدول ذات الاقتصاد الموجه على عكس دول الاقتصاد الحر، ففي الأنظمة الاقتصادية الليبرالية نجد المؤسسة تتمتع بحرية و نجدها تتكيف مع المحيط السياسي محاولة بذلكأخذ أحسن الجوانب فيه، و وبالتالي محاولة التأثير على هذا المحيط. و لكن في الحالتين فإن تأثير المحيط السياسي على المؤسسة يجب أن يؤخذ الجد من طرف المديرين و متخذي القرار، فلطالما اهتزت

³ – Ibid: p 40.

¹ – عايدة سيد خطاب: المصدر السابق، ص 103.

² – A Khemakhem : opcit: p 29.

أداء الأفراد و أثره على انتاجية المؤسسة
دراسة حالة مؤسسة ميتانوف نلمسان
أسواق القيم المالية نتيجة لأحداث سياسية أو مجرد تصريحات سياسية حتى في الاقتصاديات
اللبيرالية.

إن المحيط الخارجي في صوره الأربع: الاقتصادي و التكنولوجي و الاجتماعي و السياسي، تمثل جانبا واحدا من المحيط الكلي المؤثر على المؤسسة، ذلك أنه إلى جانب المحيط الخارجي نجد المحيط الداخلي الذي يمارس تأثيره هو الآخر على محیط المؤسسة، غير أن ما يجعله مختلف عن المحيط الخارجي كونه قابلا للتحكم و التغيير من قبل المؤسسة. يتجلّى هذا المحيط خاصة في العلاقات بين الأفراد في المؤسسة و علاقتها هذه الأخيرة بهم، فالعنصر البشري يمثل الركيزة الأساسية في كل مؤسسة، تلك أن نجاح أي منها في تحقيق أهدافها يعتمد على ما يبذله هؤلاء من جهد تجاه العمل، فإذا كانت المؤسسة تسعى إلى توفير عناصر الانتاج الأخرى و المختلفة فإن العنصر البشري يعتبر أهم هذه العناصر، إذ بدونه لا يمكن لعناصر الانتاج الأخرى أن تعمل و بدون تقانيه في العمل لا يمكن للمؤسسة أن تحقق أهدافها.

فجل الدراسات أثبتت أن عناصر الانتاج من رأس المال، و المواد ... إلخ، تعتبر ثابتة لا تتغير و يمكن توجيهها للاستفادة الكاملة من طاقتها، بحيث يبقى مردودها ثابتًا ما دامت قادرة على العطاء، بينما نجد الأفراد يمتلكون عنصرا متغيرا يتتأثر بالكثير من المتغيرات و الظروف المادية و المعنوية في العمل، و يتغير بذلك عطاوه بالزيادة أو بالنقصان. بمعنى أن أداء الأفراد في المؤسسة يتتأثر بحسب الظروف المحيطة بعملهم سواء أكانت مادية أم معنوية، مما ينجم عنه تأثير حتمي على أداء المؤسسة. فما المقصود بالأداء؟

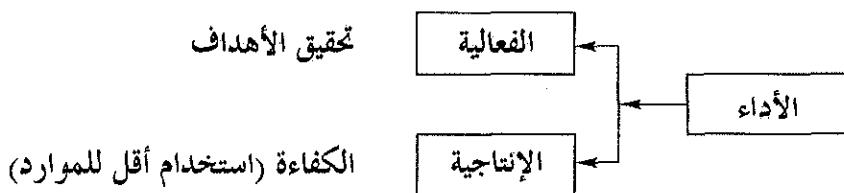
المبحث الثاني:

الأداء: قياسه و عوامله

المطلب الأول: مفهوم الأداء

تعتبر كلمة أداء "Performance" إنجليزية الأصل، و تعني في الحقيقة "إنجاز عمل، عقد أشغال أو استغلال"¹، و مع الزمن أصبحت تعني الطريقة التي بواسطتها تتمكن المؤسسة من الوصول إلى أهدافها، و قدتناولها بالتعريف العديد من الباحثين في هذا المجال، كل يعطي تفسيره على ضوء استعماله لهذا المصطلح، حيث عرف أحدهم الأداء الاقتصادي بأنه: "مستوى نشاط الوحدة الانتاجية الذي يعبر عن درجة معينة من درجات أدائها، يرتبط بالطاقة الانتاجية التي تمثل القدرة على الأداء تحت ظروف معينة، و التي تعني أن الوحدة الانتاجية تمتلك إمكانات مادية و بشرية لها قدرة محدودة على الأداء، و أنها تسعى بأدائها للانقاض من الطاقة الانتاجية أقصى ما يمكن من الانقضاض"². فهذا التعريف يربط الأداء بمستوى الطاقة الانتاجية في المؤسسة. أما (Robert regis morereau) فيرى أن الأداء هو " الكيفية التي تستخدم بها الوحدة الانتاجية مواردها المادية و البشرية المتاحة في سبيل تحقيق الأهداف المحددة لها"³.

غير أن كلمة أداء اكتسبت بعدها جديدا وفقا لتعريف خمام، حيث أصبحت تشمل كلا من عصري الفعالية و الكفاءة (الانتاجية)⁴ عن طريقهما تصل المؤسسة إلى تحقيق أهدافها باستخدام أقل للموارد. فالفعالية هي القدرة على تحقيق الأهداف مهما كانت العوامل المستعملة، أما الكفاءة (الانتاجية) فتعني مقارنة النتائج المحققة مع الامكانيات المستخدمة. من هذا المنطلق نصل إلى أن الأداء يشمل مفهومين: الفعالية و الانتاجية كما هو موضح في المخطط الموالي:

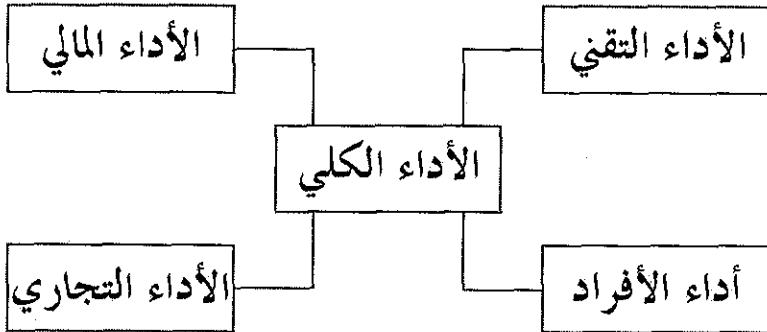


¹ – Ibid, p 310.

² – جمال خنثور: تقييم الأداء الاقتصادي في وحدة ديدوش مراد لانتاج المشروبات الغازية. رسالة ماجستير، لم تنشر، باتنة، 1987، ص.8.
³ نفس المكان.

⁴ – A Khemakhem : opcit, P 311.

أداء الأفراد و أثره على إنتاجية المؤسسة دراسة حالة مؤسسة ميتاتوف للمسان
 ان الأداء الكلي للمؤسسة ما هو إلا عبارة عن محصلة أداءات جزئية من أداء تقني و أداء مالي و أداء تجاري و أداء أفراد كما يشير إلى ذلك "Jean Pierre Rey" في الشكل (4)
 الشكل (4) أداء الكلي للمؤسسة:



المراجع: Jean Pierre Rey: Le contrôle de gestion de services publics comunaux, P33

فالجزاء المكونة للأداء الكلي تؤثر فيه، و أن مستوى يعتمد بالدرجة الأولى على مستوى كل جزء فيه لذلك فلتتحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة، لا بد من تحسين الأجزاء المكونة له، و بما أن موضوع بحثنا هو أداء الأفراد في المؤسسة فلابد من توضيح الفرق بين أداء الأفراد و أداء المؤسسة ، هذا الأخير هو عبارة عن محصلة إنتاجية عوامل الانتاج المختلفة بما في ذلك الأفراد إضافة إلى فعالية الجهد المبذول في تحقيق الأهداف المخطططة.

لقد سبق أن وضحنا أن عوامل الانتاج المعرفة في النظرية الاقتصادية يمكن أن نقيس إنتاجيتها بإحدى الصيغ الرياضية ، لكن عوامل الانتاج كلها تعتبر ثابتة لا تمدنا إلا بقدر الجهد المبذول فيها، باستثناء العمل و التنظيم (العنصر البشري) الذي يمثل العنصر الإيجابي و المتغير في العملية الإنتاجية، و اللذان يمكن بواسطتهما تحصيل ناتج من بقية عوامل الإنتاج.
 بناء على ما سبق يمكن ربط الفعالية التي يتم قياسها بمستوى تحقيق الأهداف بعنصر الأفراد في المؤسسة ليس غير ، فالفعالية هي إذن فعالية الأفراد سواء في جهد عضلي (العمل) أو في شكل جهد فكري (التنظيم) في تحقيق أهداف المؤسسة، و نظرا لأن موضوع هذا البحث يتعلق بأداء الأفراد في المؤسسة، فإننا سنولي اهتماما لكل من إنتاجية العمل كشق أول لأداء الأفراد ، ثم فعالية الأفراد في تحقيق الأهداف كشق ثان للأداء.

1 - 1: مفهوم الانتاجية:

تعرف الانتاجية بأنها " العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الانتاجية و بين الناتج من تلك العملية"¹ فالانتاجية حسب هذا التعريف هي الحصول على أقصى إنتاج ممكن باستخدام كميات محدودة من عناصر الإنتاج . و في تعريف آخر، نجد أن الانتاجية هي نسبة بين الإنتاج و عوامل الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه أو بين الإنتاج و بعض هذه العوامل ². ويعبر عنها (Sansal) بأنها " النسبة بين الإنتاج و عوامل الإنتاج "³.

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الانتاجية هي:

- النسبة بين الإنتاج و عوامل الإنتاج.
- بالإمكان أن تكون هذه النسبة بين الإنتاج و أحد عوامل الإنتاج أو كل هذه العوامل من عمل، رأس مال،... إلخ، و يمكن تمثيل ذلك في الصيغة الموالية.

الانتاجية= المخرجات/ المدخلات

من خلال العلاقة يمكننا تصور طرق رفع الانتاجية، و ذلك:

- 1- بزيادة قيمة المخرجات مع بقاء قيمة المدخلات ثابتة.
- 2- بزيادة قيمة المخرجات مع زيادة قيمة المدخلات بنسبة أقل.
- 3- بقاء قيمة المخرجات ثابتة و انخفاض قيمة المدخلات.
- 4- انخفاض قيمة المخرجات مع انخفاض قيمة المدخلات بنسبة أكبر.

يمكن القول عموما أنه باستطاعتنا استخراج انتاجية أي عنصر داخل في العملية الانتاجية، من انتاجية المادة الخام، انتاجية رأس المال، انتاجية العمل. و يمكن أن نميز عدة أنواع من الانتاجية: من انتاجية عينية إلى انتاجية بالقيمة، انتاجية كافية و انتاجية جزئية، انتاجية متوسطة و انتاجية حدية، انتاجية خام،... إلخ.

و فيما يلي نتناول بالتعريف ببعضها منها قصد التوضيح.
يقصد بالانتاجية الكلية: النسبة بين الإنتاج و عوامل الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه من عمل، رأس المال، مواد أولية و تعطي بالعلاقة التالية:

¹ - علي السلمي. إدارة الأفراد و الكفاءة الانتاجية، مكتب غريب، 1985، ص.21.

² - جمال جعيل . مساهمة في تحسين انتاجية العمل في المؤسسات الاقتصادية من خلال التحكم في التسيير. رسالة ماجستير، لم تنشر، باتنة، 1994، ص.11.

³ - B Sansal :La mesure de la productivité dans l'entreprise.opu:Algérie ،1991،p13.

الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج = الانتاج / مجموع عوامل الانتاج
= الانتاج / العمل + رأس المال + المواد الأولية.

أما الانتاجية الجزئية فيقصد بها النسبة بين الانتاج و أحد عوامل الانتاج و تعطى بالعلاقة التالية:

الانتاجية الجزئية = الانتاج / أحد عناصر الانتاج.

فانتاجية العمل = الانتاج / العمل

انتاجية رأس المال = الانتاج / رأس المال... إلخ.

نشير هنا إلى نقطة هامة و هي أن الانتاجية الكلية " لا تأخذ بعين الاعتبار في غالب الأحيان إلا ثلاثة عوامل (العمل، رأس المال، المواد الأولية) ، في حين أن هناك عوامل أخرى تؤثر في الانتاجية، مثل الهياكل القاعدية، المعرف التقنية، درجة التنظيم " ¹.

يقصد بالانتاجية المتوسطة: النسبة بين الانتاج الكلي، و عامل الانتاج المتغير مثل الانتاجية المتوسطة لنحصر العمل، الانتاجية المتوسطة لرأس المال... إلخ، أما الانتاجية الحدية فيقصد بها: مقدار التغير في الانتاج الكلي، الذي ينشأ عن استخدام وحدة إضافية من عنصر الانتاج المتغير.

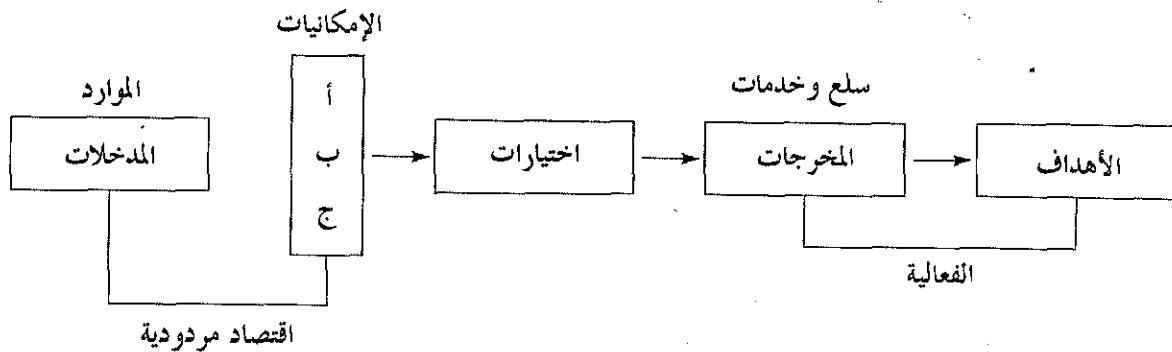
يقصد بالانتاجية الخام: قسمة الانتاج الإجمالي على أحد عوامل الانتاج، أو مجموع العوامل.

1 - 2 - مفهوم الفعالية:

تمثل الفعالية الشق الثاني في معادلة الأداء، و لا تقل أهمية عن عنصر الانتاجية فمستوى الأداء مرهون بمستوى كل من الانتاجية و الفعالية، إن تفاعل كل من الانتاجية و الفعالية يولد مستوى الأداء في المؤسسة، و تعرف الفعالية بأنها "القدرة على تحقيق الأهداف مما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك" ² بعض النظر عن الإمكانيات التي استخدمت في تحقيقها، أي أن الفعالية تهدف فقط إلى قياس مدى تحقيق الأهداف ليس إلا، و يصور بارجورون ذلك من خلال الشكل (5). نموذج فعالية المؤسسة:

¹- جمال جعيل: المصدر السابق، ص 14.

² - A Khemakhem : opcit P 311.



المرجع: P.G. Bergeron, P90

الشكل (5) نجد أن للمؤسسة مدخلات أو موارد تتفاعل مع الامكانيات المتاحة لدى المؤسسة، لانتاج سلع أو خدمات، شرط لاستعمال الوسيلة الأكثر اقتصاداً، و ذلك باتباع إحدى الطرق التي تقارن بين تكلفة الوسيلة و النتيجة التي تتحققها، من أبرزها طرق بحوث العمليات المستخدمة حالياً و بشكل واسع في المؤسسات العصرية. وهذه الطرق العلمية تسمح بالمقارنة بين مجموعة من الوضعيات الأقل تكلفة و الأكثر مردودية و التي تضمن استغلال الموارد المتاحة استغلالاً أمثلًا.

بعد اختيار الوسيلة المستعملة ينتج عن نشاط المؤسسة مخرجات تمثل في السلع و الخدمات المختلفة التي تمثل الطريق الذي يسمح بتحقيق أهداف المؤسسة و يتم تقييم هذه المخرجات حسب مقاييس الفعالية، و بشكل عام فإن "النظام يكون فعالاً إذا كانت قيمة مخرجاته قريبة قدر الإمكان من الأهداف المخططة"¹. و الجدول (1) يوضح مختلف الوضعيات التي تنتج عن تفاعل كل من الانتاجية و الفعالية في المؤسسة.

الجدول (1) المستويات الأربع للأداء

انتاجية منخفضة	انتاجية مرتفعة
(1) الأهداف محققة مع سوء استغلال الموارد	(2) الأهداف المحققة مع استغلال أمثل للموارد
(3) الأهداف غير محققة مع استغلال أمثل للموارد	(4) الأهداف غير محققة مع سوء استغلال الموارد

المرجع: P. G. Bergeron : ibid P 91.

يبين الجدول (1) أربع وضعيات يمكن أن يتتخذها مستوى الأداء في المؤسسة:

¹ مفيدة يحياوي: المصدر السابق، ص 34.

الوضعية 1: فعالية موجبة و انتاجية سالبة.

الوضعية 2: فعالية موجبة و انتاجية موجبة و هي الوضعية المثلثي.

الوضعية 3: فعالية سالبة و انتاجية سالبة.

الوضعية 4: فعالية سالبة و انتاجية موجبة.

هذه الوضعيات تطبق على أداء الأفراد بالمؤسسة باعتباره جزء مهما من الأداء الكلي لها. لذلك

يمكن القول أن:

الوضعية الأولى:

مستوى أداء الأفراد فيها ضعيف، ذلك أنهم تمكنا من تحقيق أهداف المؤسسة مع عدم تحقيقهم للانتاجية أي أن الأهداف كانت محققة مع سوء استخدام للموارد. و لتحسين مستوى أداء الأفراد في هذه الحالة لا بد من تحسين مستوى انتاجيتهم.

الوضعية الثانية:

و هي الوضعية المثلثي التي ترغب أي مؤسسة في الوصول إليها، حيث تكون أهدافها محققة مع تحقيق أفرادها للانتاجية أي استعمال أقل للموارد، فأداء الأفراد هنا يعتبر جد مرتفع.

الوضعية الثالثة:

الأفراد لم يحققوا أهداف المؤسسة و لم يحققوا الانتاجية فأدائهم ضعيف إلى أبعد الحدود، و لتحسينه لا بد من تحسين الفعالية و الانتاجية معا.

الوضعية الرابعة:

الأفراد لم يحققوا أهداف المؤسسة أي أن الفعالية غير متوفرة، لكنهم حققوا الانتاجية، وبالتالي فإن الأفراد في هذه الحالة يعتبر أدائهم ضعيفا و لتحسينه لا بد من تحسين فعالية الأفراد ما دامت الانتاجية متوفرة.

نظرا لارتباط مفهوم الفعالية ارتباطا وثيقا بمفهوم الأهداف، فإن ذلك يقودنا حتما إلى الكلام عن أهداف المؤسسة التي يساهم الأفراد بشكل كبير في تحقيقها، و التي تعكس كمستوى الفعالية لديهم و وبالتالي مستوى أدائهم في المؤسسة.

يشكل الهدف بالنسبة للمؤسسة الغاية التي تريد الوصول إليها، أو أنها النهايات التي تخطط لها الإدارة و تصر على المصول إليها، و يمكن أن تكون للأهداف تفسيرات مختلفة تعكس في النهاية غرضا معينا تريده المؤسسة الوصول إليه. على سبيل المثال، قد يستخدم مفهوم

الأهداف للتعبير عن الدور الذي تلعبه المؤسسة من خلال تواجدها، أو للتعبير عن قيود تلتزم المؤسسة بتحقيقها، أو للتعبير عن مستوى معين من الانجاز لا بد من تحقيقه خلال فترة معينة... إلخ، و غالباً ما يستخدم مفهوم الأهداف كمعايير تتم على أساسها معرفة الأداء بالمؤسسة و ذلك بمقارنة الأهداف المخطططة و الانجازات المحققة في المؤسسة، و تحديد الإنحرافات بين المخطط و المنجز لاتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة.

قامت المؤسسات الاقتصادية في السابق على أساس الأهداف الاقتصادية لها، و التي تترجم عادة في تحقيق و تعظيم الأرباح، خاصة في المؤسسات التي تنشط في ظل النظام الرأسمالي، أما المؤسسات التي تنشط في ظل النظام الاقتصادي الموجة، فقد كانت تقصر إلى أهداف ذاتية تحدها نفسها، بل مرتبطة في جميع أنشطتها بسلطة وصبة مركزية، ت ملي عليها برامج التشغيل التي تلتزم بها، غير أنه سرعان ما تغيرت هذه النظرة بفضل التحولات التي طرأت على الاقتصاديات العالمية و ما صاحبها من تغيير في الفكر الإداري الذي أصبح ينادي بتعدد الأهداف. و من أبرز المدارس الرائدة في هذا المجال بيتر دركر (P.Druker) الذي يعتبر أول من نادى بتعدد الأهداف التي تسعى المؤسسات لتحقيقها، و ذلك بتحقيق أهداف لها في كامل المجالات التي من شأنها أن تؤثر على استمرارية و نمو المؤسسة في السوق. و يرى (Druker) أن معظم أهداف المؤسسات تدور حول ثمانية أهداف رئيسية هي¹:

1- حصة السوق.

2- الإنتاجية.

3- الربحية.

4- الابتكار.

5- الموارد.

6- مستويات الأداء.

7- الاعتناء بالعمال.

8- المسؤولية الاجتماعية.

و يؤكّد دركر DRUCKER بأن إهمال أحد هذه الأهداف من طرف المؤسسات، سيؤثّر سلباً على بقية الأهداف. فتدحرج نصيب السوق للمؤسسة سيؤدي حتماً إلى انخفاض مستوى رقم

¹- علي شريف: التنظيم والإدارة، الدار الجامعية، مصر، 1985، ص.50.

الأعمال، و منه انخفاض مستوى الربحية. ولا شك في أن بعض المؤسسات اليوم تعتمد اعتماداً كبيراً على عنصر الابتكار للسيطرة على أكبر حصة من السوق عن طريق اكتساب ثقة المستهلك و الاستجابة لطلباته، غير أنه يجدر التنبيه هنا إلى أن درجة أهمية هذه الأهداف يختلف من مؤسسة لأخرى حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه. فالمؤسسات المختصة في المنتجات الإلكترونية تولي اهتماماً ضعيفاً نسبياً للمسؤولية الاجتماعية التي قد تتحضر على الأكثر في الأمن و السلامة المرتبطة باستخدام منتجاتها من طرف المستهلك، أما شركات المواد الغذائية فإنه يتحتم عليها أن تولي اهتماماً بالغاً لهدف المسؤولية الاجتماعية، نظراً للأهمية القصوى التي يوليه المستهلك، و منظمات حماية المستهلك و الدولة لهذا الجانب بخصوص هذه المنتجات. و فيما يلي نستعرض بعض أهم الأهداف التي يمكن أن تضعها المؤسسة لنفسها و تسعى لتحقيقها.

• حجم نسبة السوق:

إن حصة معينة من السوق ضرورية للمؤسسة لتحقيق مستوى معين من الأرباح، حيث أنه انطلاقاً من حصة السوق، يمكن الحكم على القوة التفاوضية للمؤسسة و مدى الأمان الذي توفره لنفسها و تسعى داخل السوق. غير أنه من الصعب جداً تحديد حصة المؤسسة من السوق، ذلك أن معظم المؤسسات تقوم بإنتاج أكثر من نوع واحد من المنتجات، و تنشط في أسواق مختلفة عادةً ما يرتبط مفهوم حصة السوق بارتفاع رقم الأعمال. إلا أن هذا لا يعني أنه كلما كان رقم الأعمال كبيراً كلما كان ربح المؤسسة كبيراً، غير أنه كلما كان رقم الأعمال كبيراً كلما تعز موقفها أمام مورديها و مقرضيها الماليين، و أمن الاستقرار لليد العاملة بالمؤسسة، و حسن الأفراد بالأمن فيها و يزيد ذلك من فرص استمراريتها و نموها

• الاستقرارية:

إن مجرد تجاهل المؤسسة لمحيطها، و عدم مسايرتها للتغيراته قد يعرضها للزوال من السوق، و بذلك تكون المؤسسة أمام وضعية صعبة يميزها هروب العمال بحثاً عن أماكن أخرى يجدون فيها الأمان، و هجر الزبائن لمنتجاتها خوفاً من الوقوع في نفس الخطأ، و بالتالي للبحث عن موردين آخرين يتميزون بالثبات و الاستقرار.

إن مجرد الإحساس بأن المؤسسة سوف تزول، نجد أن معظم عناصر محيطها يتخوفون من ذلك، و تعمل على فك علاقاتها مع المؤسسة المعنية، لذا فإن الاستقرارية تعتبر كأحد أهم

أهداف المؤسسة يجب أن تسعى لتحقيقها بشتى الطرق و الوسائل و حتى تضمن المؤسسة البقاء، يجب "أن تكون لها إمكانية توظيف وتكوين اليد العاملة المؤهلة التي هي بحاجة إليها، وأن يكون لها سوق ليست في طريق الزوال و عليها أن تحقق ربحاً أدنى يمكنها من تجديد وسائل إنتاجها"⁽¹⁾.

• تحقيق الأرباح:

مهما كان هدف المؤسسة يبقى تحقيق الربح الهدف الأساسي، ذلك أن الربح يسمح للعناصر الأخرى بالثبات فيجعل المؤسسة في موقع قوة داخل السوق. لذا فإن تحديد حد أدنى للربح كهدف للمؤسسة لا بد منه، لأنه يسمح لها على الأقل بالاستمرارية و بالنظر إلى الربح "من وجهة نظر الرياضيات لوجданه عبارة عن شعاع له عدة مركبات، قيمة التنظيم، الاعتناء بالعمال، حصة السوق الاستمرارية"⁽¹⁾. فالربح لا يتحقق إلا بهذه العناصر كما أن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا بتوفير حد أدنى من الربح.

إن الأهداف السابقة لذلك، تمثل جزءاً ضئيلاً من الأهداف التي يمكن أن تحددها أي مؤسسة لنفسها، غير أن تحديد هذه الأهداف بشكل غير دقيق، لا يمكن المديرين من القيام بمهمة تقييم الأداء، ذلك أنه من الصعب الوقوف بشكل جازم على تحقيق من عدم تحقيق الأهداف المخططة، لأن تقترح المؤسسة مثلاً مواجهة الطلب المتزايد كهدف لها، في هذه الحالة لن يكون باستطاعة الإدارة قياس الفعالية و تقييم الأداء، كون الأهداف المخططة لا يمكن ترجمتها في شكل موازنة تقديرية عينية، أو مالية تستخدم كمعيار للقياس. أما إذا أفصحت المؤسسة عن التخطيط لتحقيق 8% كعائد على رأس المال المستثمر مثلاً، فإنه بالإمكان آنذاك ترجمة هذا الهدف بالاستعانة بأدوات التخطيط الكمية كتحليل التعادل أو البرمجة الخطية لترجمة الأهداف في شكل موازنات تقديرية، تستخدم كأداة للرقابة و تقييم الأداء.

بشكل عام، كلما كانت الأهداف محددة بوضوح و دقة و تخضع للقياس الكمي، كلما سهلت مهمة الإدارة في قياس الفعالية و تقييم الأداء.

¹ -A Khemakhem: opcit, p 52.

¹ - Ibid, p 55.

المطلب الثاني:

قياس أداء الأفراد:

لقد سبقت الإشارة إلى أن الأداء يشمل مفهومين اثنين: الإنتاجية، و الفعالية، و بالتالي فإنه لقياس أداء الأفراد بالمؤسسة لا بد من قياس الإنتاجية لديهم (إنتاجية العمل). و قياس الفعالية و أن التفاعل بينهما يعطي مستوى أدائهم بالمؤسسة، و بالتالي فسوف ننطرق في هذا الجزء من البحث إلى كيفية قياس إنتاجية العمل من جهة وإلى قياس الفعالية من جهة ثانية.

1- قياس الإنتاجية و مفهومها:

• قياس الإنتاجية:

سبق أن عرفنا الإنتاجية بأنها: النسبة بين الإنتاج و عوامل الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه، لكن في الواقع العملي لا يمكن حصر جميع العوامل التي ساهمت في تحقيق الإنتاج، باعتبار بعضها غير قابلة للقياس مثل العوامل الجوية كالحرارة و الأمطار، بالإضافة إلى أفكار العاملين بالمؤسسة و مجدهم الذهنية، إضافة إلى ذلك القاعدة الهيكيلية المتوفرة كطرق المواصلات، السود، الخ. لذلك فإنه عند حساب الإنتاجية فإننا نستبعد هذه العناصر كلية و عادة ما يتم الاعتماد فقط في حسابها على بعض العوامل مثل المواد الأولية والوسائل التقنية من تجهيزات إنتاج، معدات بالإضافة إلى أهم عنصر و هو العنصر البشري الذي يساهم في عملية الإنتاج إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. لكن رغم هذه التسهيلات لعملية القياس إلا أننا نتعرض لصعوبات أثناء قياس الإنتاجية تتعلق بحساب كل من إنتاج، و حساب العوامل التي ساهمت في تحقيقه.

• صعوبات حساب الإنتاج:

نميز فيها حالتين أولاهما عندما يكون الإنتاج متجانسا فإن القياس يكون سهلا عن طريق الوحدات العينية مثل كلغ/ساعة عمل، أما عندما يكون الإنتاج غير متجانس لكن المنتجات متقاربة إلى حد كبير فإنه لحل المشكل" يمكن اعتبار أحد المنتوجات كمتوسط معياري"⁽¹⁾ ، و تخص هذه الحالة كل من صناعة النسيج و صناعة الأحذية. غير أنه في حالة الإنتاج غير المتجانس و هي الحالة السائدة فيأغلب المؤسسات اليوم، فإنه يتعدد القياس باستخدام الإنتاج

¹ – B Sanasal: opcit, p 15.

(عيني) و تلجأ المؤسسات في هذه الحالة إلى استخدام قيمة الانتاج بالاعتماد على أسعار التكلفة أو البيع، و الذي يعتبر في حد ذاته قياسا غير موضوعي، ذلك نظراً للتغير مستوى الأسعار من فترة لأخرى. و لتجاوز هذه المشكلة يمكن تطبيق طريقة الأسعار الثابتة لسنة مرجعية، و يعني بطريقة الأسعار الثابتة ضرب الكميات المنتجة في مختلف السنوات في سعر سنة مرجعية كأن نأخذ سعر المنتوج في سنة 1993 لتقدير منتوج سنة 1994 و 1995 ... الخ.

• صعوبات تقييم العمل:

باستخدام علاقة حساب الإنتاجية المذكورة سابقا، فإنه يمكن التعبير عن إنتاجية العمل بأنها النسبة بين الإنتاج و العمل المبذول في تحقيقه. و لقياس العمل المبذول في عملية الإنتاج عادة ما نستخدم مقياس الزمن كالساعة و اليوم... الخ، إلا أن عملية قياس حجم العمل تواجهها مشكلة رئيسية و المتمثلة في طبيعة عمل كل فرد بالمؤسسة، فالأعمال الإدارية مثلاً تختلف عن غيرها من أعمال الإنتاج و الورشات. فعملية القياس تزداد صعوبة كلما كانت طبيعة العمل مختلفة، مما يجعل وحدة العمل غير متجانسة في طبيعتها، و لو حاولنا التمييز بين الأعمال من حيث طبيعتها في عملية القياس، لأصبح ذلك صعباً إن لم نقل مستحيلاً، لذلك فإننا نفترض لتمكن عملية القياس تجانس وحدة العمل في المؤسسة، و بذلك يحذو الباحث حذو الدراسات السابقة، في هذا الميدان، و سنقوم بحساب حجم العمل على أساس مجموع الحجم الساعي الداخل في عملية الإنتاج، دون الأخذ بعين الاعتبار للاختلافات المذكورة سابقا⁽²⁾.

يمكن أيضاً لتفادي مشكلة عدم تجانس الأعمال اعتماد طريقة الترجيح بالاعتماد على المعلومات المحاسبية حيث يمثل العمل بساعات عمل مرحلة على أساس التكلفة الزمنية. مع الإشارة إلى أنه عند حساب إنتاجية العمل لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أيام العمل الفعلية فقط ، أي أيام الحضور، و طرح أيام الغياب⁽³⁾.

بعد تطرقنا إلى مفهوم الإنتاجية و الأنواع المختلفة لها، و الصعوبات التي تواجه القائم على حسابها في المؤسسة، سنتطرق فيما يلي إلى قياس الإنتاجية، و بطبعية الحال إنتاجية العمل باعتبارها محل اهتمام في هذا البحث كجزء مهم من أداء الأفراد.

² - وجيه عبد الرسول الطي : الإنتاجية مفهومها، قياسها ، العوامل المؤثرة فيها. دار الطليعة، بيروت 1989، ص 46.

³ - جمال جعيل: المصدر السابق، 32.

الإنتاجية الخام للعمل:

يمكن حساب هذا النوع من إنتاجية العمل باتباع ثلات طرق رئيسية، بحيث يظهر الإنتاج الإجمالي في البسط و يظهر العمل في المقام⁽¹⁾:

الطريقة الأولى: و هي النسبة بين الإنتاج الإجمالي مرجحاً بالأسعار، و ساعات العمل مرجحة بتكلفتها الزمنية، و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{الإنتاجية الخام للعمل} = \frac{\text{الإنتاج الإجمالي مرجحاً بالأسعار}}{\text{ساعات العمل مرجحة بتكلفتها}}$$

الطريقة الثانية: و هي النسبة بين حجم الإنتاج مرجحاً بأسعار التكلفة أو بأسعار البيع، و يظهر عنصر العمل في شكله البسط على شكل عدد العمال، أو عدد ساعات العمل، و تعطى بالعلاقة الموالية:

$$\text{الإنتاجية الخام للعمل} = \frac{\text{الإنتاج الإجمالي مرجحاً بالأسعار (أسعار التكلفة وأسعار البيع)}}{\text{عدد العمال أو عدد ساعات العمل}}$$

الطريقة الثالثة: و هي النسبة بين الإنتاج مقاساً بالحجم، و عنصر العمل في شكله البسط "عدد ساعات العمل، عدد العمال"، مع افتراض أن الإنتاج متجانس في هذه الحالة. و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{الإنتاجية الخام للعمل} = \frac{\text{حجم الإنتاج}}{\text{عدد العمال أو عدد ساعات العمل}} \dots \text{العلاقة (3)}$$

من خلال العلاقات الثلاث السابقة في حساب الإنتاجية الخام للعمل، تبدو هذه الطريقة سهلة القياس حيث يقول أحد المختصين⁽²⁾ إن الإنتاجية الخام للعمل هي الأكثر استعمالاً نظراً لسهولة قياسها⁽²⁾.

2- قياس الفعالية:

باعتبار الفعالية هي مدى تحقيق أهداف المؤسسة، فإنه لقياسها نستخدم ما يدعى بالموازنات التقديرية كونها تمثل خطة شاملة لجميع أوجه النشاط في المؤسسة، و يمكن تعريف الميزانية بأنها تقرير عن النتائج المتوقعة في شكل رقمي إما بالوحدات العينية (وحدات إنتاج،

¹ – F. Boubakour : La surcapaciteet sous utilisation des moyens dans le transport routier de marchandise. Doctorat nouveau régime: sciences économiques, université d'aix marseille II Fevrier 1990, p 73.

² – B Sansal : opcit, p 25.

وحدات مواد، ساعات عمل... الخ) و هو ما يعرف بالميزانية العينية. او بالوحدات النقدية (الميزانية المالية).

إن إعداد الميزانيات بهذا الشكل يمكن الإدارة من القيام بمهام عدة يستحيل أداؤها في غياب الموازنات، فإعداد الموازنات من طرف الإدارة له أهداف عدة و وظائف شتى نذكر منها أن الموازنات تعتبر أداة تخطيط فهي عبارة عن ترجمة لأهداف و خطط المؤسسة في شكل برامج تشغيلية مختلفة.

إن إعداد الموازنات ينطوي فيما ينطوي على سبيل المثال على الميزانية التقديرية للإنتاج، الميزانية التقديرية للمبيعات، الميزانية التقديرية للمواد.... الخ.

- أهم وظائف الموازنات هو استخدام الميزانيات التقديرية كأداة للرقابة هذه الأخيرة القيام بها يتطلب توفير برامج تشغيلية تفصيلية يمكن على أساسها متابعة و مراقبة التنفيذ و توجيه الأقسام والأفراد نحو تحقيق الأهداف التي تتضمنها هذه البرامج.

- و مما لا شك فيه، أن المؤسسات في نهاية كل دورة تشغيلية مهما كانت مدتها، لا بد ان تتأكد من مستويات الأداء فيها، و لطالما كانت هذه الميزانيات التقديرية الوسيلة الأنجع في قياس الأداء بالمؤسسات الاقتصادية و يعتبر تقييم الأداء أحد المهام الرئيسية للموازنات.

إن عملية تقييم الأداء تشرط، وجود معيار قائم يمكن على أساسه قياس الأداء بما ينطوي عليه من انتاجية و فعالية، و في غياب مثل هذا المعيار، تبقى عملية تقييم الأداء عملية غير موضوعية تتوقف إلى حد كبير على الحكم الشخصي، و في هذا الإطار يؤكّد David. T (Outley) بأنه " بإمكان البيانات التي تتضمنها الموازنات أن تلعب دورا هاما في هذا المجال، فالموازنات يمكن أن تستخدم كمعيار لقياس كل من الانتاجية و الفعالية، أن الموازنات تمثل معيارا لقياس الفعالية كونها تحدد مسبقا الأهداف و المخرجات المتوقعة من البرنامج التشغيلي، كذلك فهي معيار لقياس الانتاجية نظرا لما تتضمنه من تفاصيل المدخلات الازمة لتنفيذ هذه البرامج التشغيلية".¹

و بالتالي يمكن الاعتماد على الميزانيات التقديرية بالمؤسسة، لقياس الفعالية بمقارنة الأهداف المخطططة لما أنجز فعلا. فإذا كان المنجز قريبا جدا من المخطط نقول أن مستوى الفعالية جيد أما إذا كات العكس فنقول أن الفعالية غير محققة. و لاستخدام الموازنة في هذا

¹ – Nourredine Khababa : Planning and budgeting in developing countries with particular reference to Algeria.
MSC, University of Wales, 1986, p12.

الشأن لا بد أن تكون دقيقة للغاية وتحدد أهداف المستقبل بدرجة تؤكّد قبوله، وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدم دقة البيانات والتقديرات التي تتضمنها الميزانية التقديرية سيجعل هذه الأخيرة تفقد فعاليتها في أداء المهام المنوطة بها، فإذاً موازنات دقيقة لا يمكن أن يتم إلا بتوفّر بعض

العناصر هي:

- 1- توفر أساليب التنبؤ العلمية والكمية
- 2- توفر نظم المعلومات اللازمة.
- 3- توفر نظم معلومات محاسبية.

إن توفر هذه العناصر يسمح للإدارة بالقيام بمهامها بالشكل المطلوب و يمكنها من إعداد موازنات لفترات أطول وعلى درجة من الدقة تعطى لهذه الموازنات فعالية في تحقيق الأهداف التي أعدت من أجلها.

المطلب الثالث:

العوامل التي تؤثر على أداء الأفراد:

ما دام الأفراد يعملون داخل المؤسسة كنظام مفتوح فإن مستوى أدائهم يتتأثر حتما بكل العوامل التي من شأنها أن تؤثر على المؤسسة سواء أكانت داخلية أم خارجية. فالعوامل المؤثرة على أداء الأفراد بالمؤسسة يمكن حصرها في مجموعتين، مجموعة العوامل الداخلية التي يمكن التحكم فيها أو تغييرها و مجموعة العوامل الخارجية و التي بإمكان المؤسسة التكيف معها والاستفادة منها.

1- العوامل الداخلية:

تتمثل في العوامل التي يمكن للمؤسسة التحكم فيها بالشكل الذي يؤدي إلى تحسين أداء الأفراد بها، و من جملة العوامل: ظروف العمل المادية من تهوية و حرارة و نظافة مكان العمل،... إلخ.

و الحواجز المختلفة، و أسلوب القيادة المتبعة في المؤسسة و نظام الاتصالات فيها، و التي تؤثر مجتمعة أو منفردة على مستوى أداء الأفراد بالمؤسسة. و سنتناول أثر هذه العوامل على أداء الأفراد بالمؤسسة في الفصل اللاحق من هذا البحث.

2- العوامل الخارجية:

هي مجموعة العوامل التي لا يمكن للمؤسسة التحكم فيها، و لكن يمكنها التكيف معها حتى لا تعود عليها بالسلب، و كما ذكرنا في بداية هذا الفصل تحت عنوان: محيط المؤسسة، فإن العوامل الخارجية المؤثرة على الاداء يمكن حصرها في أربعة جوانب رئيسية: الجانب الاقتصادي، الجانب التقني، الجانب السياسي و الجانب الاجتماعي و الثقافي.

3- العوامل الاقتصادية:

لقد سبقت الإشارة إلى أن المحيط الاقتصادي يمثل أكبر محيط تأثيرا على المؤسسة الاقتصادية، و ذلك نابع أساسا من حجم المعاملات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية و التي تمثل أحد أهداف قيامها و نظرا لذلك فلن العوامل الاقتصادية التي تؤثر على أداء الأفراد بالمؤسسة يمكن حصرها في وفرة الموارد المادية و المالية، درجة المنافسة في السوق...إلخ.

إن عدم توفر المادة الأولية أو توفرها بنسب غير كافية أو بنوعيات رديئة من شأنه أن يؤثر على عملية الانتاج بالمؤسسة، كون ذلك يتسبب إما في التوقف التام عن العمل في حالة ندرة المواد، أو تكرار التعطلات في حالة وفرة المواد بنوعيات رديئة. في هذه الحالة الأخيرة فإن مستوى أداء الأفراد قد يتأثر بشكل ملموس، مما يؤدي إلى انحراف الأداء الفعلي عن الأداء المخطط، و وبالتالي فإن مثل هذا الوضع يعتبر خارجاً عن نطاق المؤسسة التي يمكنها فقط التكيف مع ندرة المواد، بإدخال مواد بديلة و إحداث تعديلات على العملية الانتاجية بما يسمح لها بالاستمرارية في تنفيذ برامجها التشغيلية، وهو ما يعرف بالتأقلم مع العوامل الاقتصادية الخارجية.

من جهة ثانية، فإنه بفرض توفر كل العوامل، فإن عدم وجود منافسة في السوق غالباً ما يؤثر بالسلب على مستوى الأداء، ذلك أن وجود المنافسة يفرض على المؤسسةبذل كل جهودها من أجل الرفع من مستوى الانتاج، و التقليل من مستوى التكاليف حتى تكون لها أفضلية تنافسية بالمقارنة مع المؤسسات الأخرى أي الحصول على أكبر حصة في السوق، فعامل المنافسة يدفع الأفراد في المؤسسة إلى تحسين مستويات أدائهم حتى يضمنوا استمرارية المؤسسة و بقائها في السوق، ذلك أن بقاءهم فيها مرهون ببقائها هي.

4- العوامل التكنولوجية:

يظهر هذا الجانب في مستوى التكنولوجيا المستخدمة من طرف المؤسسة و التي تؤثر سلباً على مستوى أداء الأفراد بها، ذلك أن المؤسسات التي تمتلك تجهيزات الانتاج ذات تكنولوجيا عالية يحس فيها الأفراد بالارتياح النفسي و عدم الاجهاد العضلي مما يرفع من معنوياتهم و يسمح لهم ببذل أقصى جهودهم في سبيل تحقيق أعلى مستويات الأداء.

عكس ذلك فإن استعمال المؤسسة لتجهيزات انتاج ذات تكنولوجيا قديمة يكثر من نسب التعطلات في المؤسسة، و يجعل الأفراد في وضع متواتر نتيجة لذلك، مما يفقدهم الرغبة في العمل و يؤثر سلباً على أدائهم لأعمالهم، و نظراً للأهمية التي يكتسيها هذا الجانب فإن أغلب المؤسسات المعاصرة تشجع مراكز البحث في هذا المجال من أجل تطوير أساليب الانتاج الموجودة، و إيجاد تقنيات إنتاج جديدة تمكن المؤسسة من مواجهة المنافسة الشديدة في الميدان، و مواكبة التطورات التي يشهدها، و في هذا الشأن يرى تيري (Terry) أن "لا شيء يتغير

أداء الأفراد و أثره على انتاجية المؤسسة دراسة حالة مؤسسة ميتانوف نلمسان
بصورة مذهلة و سريعة مثل تكنولوجيا الآلات.... فالتطور التكنولوجي يستطيع أن يغير
بطريقة مدهشة أسلوب انتاج بأكمله^١.

5- العوامل السياسية:

تتمثل في مختلف أوجه تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي من خلال القوانين و التشريعات التي تسنها والتي تخص مستويات الأجور، الأسعار... الخ. إن تدخل الدولة من خلال القوانين يمكن أن يعود بالسلب أو بالإيجاب على مستوى الأداء، فإذا كان هذا التدخل لصالح المؤسسة فإنه يعود عليها حتما بالشيء الإيجابي، أما إذا كان هذا التدخل لغير صالحها فإنه يعود عليها بالسلب. فتحديد الدولة لمستويات الأجور في المؤسسات مثلاً لن يشجع الأفراد على بذل المزيد من الجهد لرفع مستويات أدائهم، و بالتالي فإن قوانين الدولة إذا تعارضت مع حاجات و رغبات الأفراد في المؤسسة فإن ذلك يساهم في انخفاض مستوى أدائهم بها.

6- العوامل الاجتماعية:

يضم هذا الجانب: المستوى الثقافي للأفراد، مستوى المعيشة و غيرها، من العوامل التي تتعلق بالأفراد. داخل المجتمع، و التي غالباً ما تحدد مستوى أداء الأفراد بالمؤسسة، حيث نجد مثلاً أن الفرد الذي يتمتع بمستوى جيد من المعيشة و أن ظروفه الاجتماعية عامة حسنة، نجده مرتاحاً في عمله أي أن معنياته تكون عموماً مرتفعة، و بالتالي فإن أداءه في العمل يكون في مستوى مرضي.

أما الفرد الذي يعيش ظروفاً اجتماعية قاسية، كعدم توفره على سكن، بعده عن مكان العمل، تدني مستوى المعيشة، فلا نجده يولي اهتماماً كبيراً لعمله بقدر ما يولي اهتمامه و تفكيره لإيجاد الحلول المناسبة للظروف التي يعيشها مما يؤثر سلباً على مستوى أدائه.

نفس الشيء يمكن قوله على المستوى التعليمي للأفراد، حيث كلما كان مستوى الأفراد علياً كلما كان اهتمامهم بواجبات عملهم على أحسن ما يرام، و كلما كان علمهم بأهداف المؤسسة أحسن، ومنه يكون تواجدهم في موقع العمل من أجل تحقيق أهداف المؤسسة عن طريق الأداء الجيد لأعمالهم عكس الأفراد الذين يتميزون بمستويات تعليمية متدينة. لهذا السبب تولى معظم الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً لتطوير التعليم و إدخال الأساليب الجديدة فيه، كل ذلك من أجل إعداد الأفراد ليكونوا في المستقبل مستعدين لأداء أعمالهم على أكمل وجه، و هو ما يحسن حتماً من مستوى أدائهم.

¹ – G. R Terry, S G Franklin: Les principes du management. Ed : Paris, 1986, P 66.

خلاصة الفصل الأول

لقد تطرقنا إلى مختلف مفاهيم المؤسسة: الاقتصادية، وذلك من خلال كل ماجاء به MENIER و JENANNE و BRESSEY GAGNON و سموئيل عبود، وما اختلفت التعريفات فاننا نقف عند التعريف الحديث من خلال نظرية النظم و التي ترتكز على خمسة اجزاء رئيسية:

1- المدخلات

2- الأنشطة

3- المخرجات

4- المعلومات المرتدة

5- التصفية.

كما تعرضنا إلى محيط المؤسسة من خلال التغيرات الداخلية و الخارجية التي تكمن في المحيطات: الاقتصادي، التكنولوجي، الثقافي، السياسي.

و من خلال المبحث الثاني قمنا بمعالجة مفهوم الأداء، الانتاجية، الفعالية، قياس أداء المؤسسة، العوامل المؤثرة على أداء الأفراد.

الفصل الثاني

ادارة الموارد البشرية و الأداء

مقدمة الفصل الثاني:

انه لمن الصعب جدا التوصل إلى اجماع حول ايجاد تعريف شامل للادارة و سوف نحاول تقديم بعض التعريفات للادارة من خلال المبحث الاول مرجعين على مختلف المدارس، و ننطربق إلى موقع ادارة الموارد البشرية من الادارة الشاملة.

أما المبحث الثاني فسوف نخصصه إلى دور تكوين الموارد البشرية في تحسين اداء الأفراد بالمؤسسة.

المبحث الأول:

الادارة العامة مفهومها، تطورها التاريخي و موقع إدارة الموارد البشرية منها

المطلب الأول: تعريف الادارة:

التعريف التي قدمت لتقسيير معنى الادارة بقدر عدد الكتب في هذا المجال، مما ادى إلى الاختلاف في التفسير، هذا الاختلاف عادة ما تتصف به أغلب الميدانين العلمية المتغيرة. و هو ما جعل من الصعب الوصول إلى تعريف جامع يحوي كل هذه التقسيرات المختلفة. و حتى نتمكن من الإلمام بمفهوم الادارة سوف نستعرض بعضها منها.

يمكن النظر إلى الادارة كطريقة عقلانية، يتم بواسطتها التنسيق بين الموارد البشرية المادية و المالية و توجيهها نحو تحقيق أهداف معينة، هذه الطريقة تترجم في عملية تتضمن تخطيط، تنظيم ادارة و رقابة النشاطات بطريقة تؤدي إلى مردود أمثل¹. أما تايلور (Taylor) فيرى أن الادارة هو "أن تعرف بالضبط ماذا تريد، ثم تتأكد أن الأفراد يؤدونه بأحسن و أرخص طريقة ممكنة"² و يعرفها بارجورون (Bergeron) " أنها الآلة التي بواسطتها نخطط ، ننظم ، ندير و نراقب موارد المنظمة من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة"³. أما تيري (Terry)، فيقول: " إن الادارة هي تحقيق الأهداف بواسطة الأشخاص الآخرين"⁴، وقد عرف محمد الناشد الادارة بأنها " إتخاذ القرارات في إطار التخطيط و تنمية الكفاءات الادارية و التوجيه و الرقابة بغية تحقيق الكفاية الانتاجية"⁵.

فمن خلال التعريف السابقة نجد أن:

1- كل التعريف ترى أن مجال تطبيق الادارة هو الجماعة و ليس الفرد.

2- تشير كل التعريف إلى أن تحديد الأهداف ضروري جداً العملية الادارة.

لذا يمكن القول أن الادارة كعملية متميزة، تكون من تخطيط و تنظيم و توجيه و رقابة، تعمل على تحديد و تحقيق الأهداف باستخدام الموارد المادية و البشرية. فالأنشطة الرئيسية للادارة من تخطيط و تنظيم و توجيه و رقابة تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة باستخدام الموارد المتاحة بذلك نجد أن تيري (Terry)

¹- جمال جعيل: المصدر السابق، ص 63.

²- علي الشرقاوي: ادارة الاعمال الوظائف و الممارسات الادارية. دار النهضة العربية، بيروت، ص 23.

³- P. G. Bergeron : opcit, p 87.

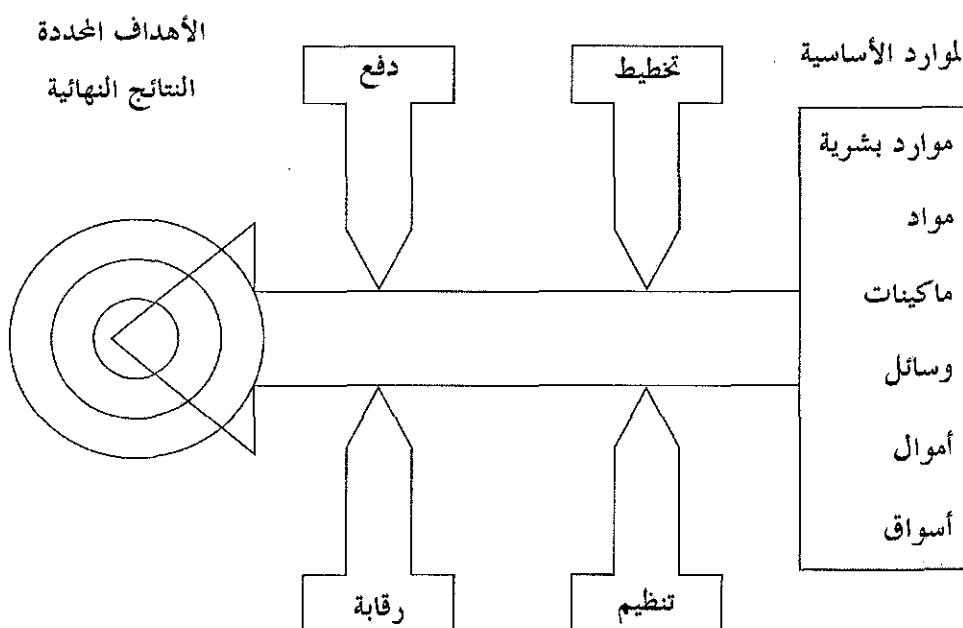
⁴- G. R. Terry. SG Franklin: opcit, p 4.

⁵- محمد الناشد: المدخل إلى ادارة الاعمال. مديرية الكتب و المطبوعات، جامعة حلب، 1980، ص 22.

أداء الأفراد و أثره على انتاجية المؤسسة دراسة حالة مؤسسة ميتانوف نلمسان

يتكلم عما يعرف بالموارد الست - Les six M - أو الموارد الأساسية تكون في خدمة الوظائف الرئيسية للإدارة و هو ما يوضحه الشكل (6).

الشكل (6) عملية الادارة



المصدر: جميل أحمد توفيق: ادارة الاعمال مدخل وظيفي. دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 21.

لذلك فإن الادارة تعتبر أكثر الأنشطة أهمية في المؤسسة وكل من يقوم بها لا بد أن تتوفر فيه قدرات تؤهله للقيام بذلك، سواء كانت قدرات علمية أو فنية، كون الادارة تجمع بين الإثنين:

العلم و الفن. فالادارة علم لاستخدامها مجموعة من المبادئ و النظريات و الطرق التي لا يمكن إكتسابها إلا بالدراسة حيث نجد أن المدير الذي يعتمد على المدخل العلمي للادارة يكون في مركز أفضل من غيره، و تكون قراراته في مواجهة المشاكل التي تواجه المؤسسة سليمة.

و الادارة فن باعتبارها تستخدم الابداع في الممارسة، و استخدام المهارة لأنه في كثير من الأحيان يكون من الضروري استخدام المهارة أو الابداع في الادارة لتحقيق الهدف المرغوب فيه، فهناك حالات تواجه المدير في المؤسسة عليه أن يستخدم مهاراته الذاتية لتجاوزها. إذن فكل من علم و فن الادارة (Bergeron)¹ على المديرين أن تتوفر فيهم ثلاثة أنواع من القدرات: قدرات تقنية و قدرات مرتبطة بالعلاقات الإنسانية و قدرات مرتبطة بفهم الأفكار و المخططات".

¹ – P. G. Bergeron : opcit, p 93.

ما سبق نجد أن الادارة تكتسي أهمية بالغة في المؤسسة تكمن في دورها و ضرورة وجودها، فاما الدور الذي تلعبه الادارة في مؤسسة فيتمثل في محاولة التوفيق بين مختلف المصالح المتعارضة في المؤسسة، حيث أن كل فرد فيها يسعى لتحقيق مصلحته الشخصية، فالمالك يسعى إلى تعظيم ربحه، في حين نجد العامل يسعى إلى رفع أجره و تحسين الخدمات المقدمة له، أما الزبائن فيحاولون الحصول على منتجاتهم بأقل الأسعار و أحسن النوعيات. لذلك فإن الادارة تحاول دوما إحلال توازن بين مختلف المصالح عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. أما ضرورة الادارة في المؤسسة فتظهر من خلال عدم وجودها فيها، حيث تسود الفوضى، و تتعارض أهداف الأفراد مما يجعل تحقيق هدف المؤسسة صعبا. وهذه الوضعية يصاحبها تداخل في المسؤوليات و انعدام الاتصالات و صعوبة الرقابة.

إن الادارة ما هي إلا نتاج جهود فكرية عديدة تظافرت من أجل الوصول بها إلى ما وصلت إليه العلوم الأخرى كالطب مثلا، عن طريق ما يبذله الكتاب في هذا المجال، فيما يسمى بمدارس الادارة التي تحمل تصورات مختلفة لها، تتصبب كلها في هدف واحد هو تحقيق هدف المؤسسة، و هو ما نفصله فيما يلي:

المطلب الثاني: مدارس الادارة:

لازم ظهور الادارة الجماعات البشرية، فهي ظاهرة قديمة نجد آثارها في عمق التاريخ، فإذا نظرنا مثلا إلى الحضارة المصرية و تصورنا الكيفية التي تمت بواسطتها بناء الأهرامات، لاكتشفنا عبقرية الإنسان آنذاك، و مدى صعوبة ادارة مشروع مثل ذلك، أما لو نظرنا إلى الحضارة العربية الإسلامية و الرقعة الجغرافية التي شملتها لصورنا مدى قدرتهم على تنظيم شؤون الدولة آنذاك و كذا القدرة على إدارتها.

من هذا المنطلق، فإن الادارة ظاهرة قديمة تطورت و لازمت تطور الانسانية، و هو ما نلمسه في مطلع القرن العشرين حيث أخذت الادارة بعدها آخر نتيجة توسيع المشاريع، و ظهور المؤسسات و أصبح من المحتم الاهتمام بالإدارة من طرف الكتاب و المفكرين الذين شكلوا بحوثهم و دراساتهم مذاهب فكرية و وبالتالي مدارس تتناول بالدراسة علم الادارة. و من أهم هذه المدارس و الرواد ما يلي:

1- المدرسة العلمية:

يعتبر فريديريك تايلور (Taylor) من رواد هذه المدرسة و مؤسس الادارة العلمية، تتمثل المساهمة الرئيسية لتايلور (Taylor) في ميدان الادارة بتمسكه الشديد بتطبيق الطرق العلمية في الادارة ذلك " أن الادارة لم تكن لديها فكرة واضحة عن كيفية ادارة و توجيه العمل، كما لم تتمكن لديها أية معايير لأداء العمل و إن قرارات الادارة كانت تعتمد على طريقة التجربة و الخطأ، و لم تكن هناك دراسة لطرق العمل و أدواته و أن العمال يكلفون اعتباطا بأداء أعمال لا قدرة لهم عليها، و لا رغبة لهم فيها مما أدى إلى قيام نزاع مستمر بين الادارة و العمال" ¹.

فالهدف من دراسة تايلور (Taylor) هو محاولة تحسين العلاقة بين الادارة و العمال، و توفير الوسائل العلمية لإدارة العمل في المؤسسة. لذا فقد قام تايلور (Taylor) بتحليل العمل و تجزئته إلى مهام بسيطة و دراسة الحركات و الأزمنة الازمة لإنجازه، و الاقتصاد فيها للوصول إلى تحقيق أكبر إنتاجية و من خلال دراساته و تجاربه توصل إلى صياغة أربعة مبادئ اعتبارها أساس التنظيم العلمي للعمل و هي:²

- إحلال الطرق العلمية محل الطرق البدائية أو القواعد التقديريّة في تحديد عناصر عمل الفرد.
 - اختيار العمال و تدريبهم على أساس علمية.
 - تعاون كل من الادارة و العمال لأداء العمل طبقاً للطرق العلمية.
 - تقسيم عادل للمسؤولية بين المديرين و العمال مع قيام المديرين بتنظيم و تنفيذ العمل.
- من خلال ما سبق نلاحظ أن تايلور ركز اهتمامه على كيفية زيادة إنتاجية المؤسسات و على الوفورات التي يمكن اكتسابها من دراسة الوقت و الحركة، إذ نظرنا للفرد كأنه آلة و أهل بذلك الجوانب الاجتماعية و الإنسانية للعمل.

2- مدرسة العلاقات الإنسانية:

جاءت هذه المدرسة لتدارك النقص الذي ميز سبقتها، باعتبارها أهملت الجانب الإنساني، فإن مدرسة العلاقات الإنسانية ركزت اهتمامها على الفرد باعتباره عضواً في جماعة، كما ركزت على العلاقات بين العمال في المؤسسة و بين المديرين.. إلخ و قد إقتنى ظهور هذه المؤسسة مع التجارب التي قام بها أبرز روادها و هو: إلتون مايو (Elton. Mayo) بمصانع

¹ جميل الحمد توفيق: إدارة الأعمال مدخل وظيفي. دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 36.

² نفس المصدر، ص 38.

الهوثورن بشركة ويسترن إلكتريك الأمريكية. حيث بدأ بإظهار أثر ظروف العمل مثل الإضاءة و التهوية على إنتاجية العمل، وقد لاحظ مايو (Mayo) أن تغير هذه الظروف من الأسواء إلى الأحسن قد رفع من إنتاجية العمل. غير أن البقاء على نفس الظروف لا يعني الانخفاض في إنتاجية العامل. و هو ما جعل إلتون مايو (Elton. Mayo) يستخلص أن هناك عوامل غير مادية تؤثر على العامل و هي عوامل نفسية و منه استخلص أن إنتاجية العامل و مردوده يرتبطان أكثر بالجو السائد بين العمال من جهة، و بين العمال و الادارة من جهة أخرى، و بمدى قدرة المدير على تحفيز العمال و إدماج أهدافهم ضمن أهداف المؤسسة.

فمدرسة العلاقات الإنسانية ترى أن مجال اهتمام الادارة هو العلاقات بين الأفراد، و التعاون بينهم و الصراعات التي تنشأ بين الأفراد و كذا عوائق الاتصال في المؤسسة...إلخ حيث معظم رواد هذه المدرسة يميلون إلى علم النفس أكثر منه على الادارة، فمدرسة العلاقات الإنسانية اهتمت أساساً بالفرد و أعطت العمل مرتبة ثانوية، حيث قدمت إسهامات كثيرة للادارة في مجال التحفيز و القيادة و الاتصال، إلا أن ما يعاب عليها أنها بالغت كثيراً في الاهتمام بالجانب الإنساني للادارة و أهملت باقي الجوانب.

-3-مدرسة النظام الاجتماعي:

تعتبر هذه المدرسة لمتداداً لمدرسة العلاقات الإنسانية إلا أنها تركز اهتمامها على العلاقات التي تنشأ بين المجموعات داخل المؤسسة و ليس بين الأفراد، فهي تميل إلى علم الاجتماع أكثر منه إلى علم النفس، و الفكرة الأساسية لرواد هذه المدرسة هو محاولة التغلب على تأثيرات المحيط الخارجي على الفرد عن طريق التعاون.

من أبرز روادها: هربرت سيمون (Herbert Simon) الذي كانت له دراسات في هذا المجال و غيره من رواد هذه المدرسة الذين توصلوا إلى أن الادارة ما هي إلا نظام اجتماعي و نظام للعلاقات المتداخلة، فمدرسة النظام الاجتماعي اهتمت كثيراً بالجوانب الاجتماعية إذ غالب عليها طابع علم الاجتماع أكثر من طابع الادارة و بالتالي لم تتوصل إلى تشكيل إطار شامل للادارة في المؤسسة ذلك أنها أهملت جوانب عديدة و مهمة في المؤسسة.

- 4- المدرسة القرارية:

تتركز هذه المدرسة اهتمامها على اتخاذ القرارات في المؤسسة وتعتبر أن العمل الحقيقي للمدير هو اتخاذ القرارات، و اتخاذ القرار يعني الاختيار من بين البديل المختلف. ما يميز أفكار هذه المدرسة أنها خرجت عن مضمون سابقاتها، أي الاهتمام بالجانب الاجتماعي و اهتممت فقط باتخاذ القرارات في مختلف نشاطات المؤسسة. و ما يعاب عليها أنها ركزت اهتمامها على جانب واحد فقط من المؤسسة ألا وهو اتخاذ القرارات و اعتبرته الادارة نفسها، و الخطأ الذي وقعت فيه. إذن فالمدرسة القرارية لم تصل إلى بلورة تصور شامل للادارة حيث تبرز جوانبه المختلفة.

- 5- مدرسة النظم:

يرى رواد هذه المدرسة أنه حتى نتمكن من فهم الادارة لا بد من النظر إليها كنظام، إذ يقول (Ludwing Vombertalanffy) " حتى نتمكن من الفهم الجيد لطريقة عمل الوحدة يجب النظر إليها كنظام يتشكل من أجزاء مترابطة، فلفهم طريقة عمل جسم الإنسان يجب معرفة الحد الأدنى من التفاصيل عن مكوناته و كيفية تفاعلها مع بعضها البعض: - اليدين، الرئتين، القلب .. الخ"¹

و الادارة كنظام تحتوي على عدة أجزاء تساهم جميعها في تحقيق هدف مشترك. و الأجزاء الرئيسية لنظام الادارة هي:

- المدخلات (الموارد المادية و البشرية).

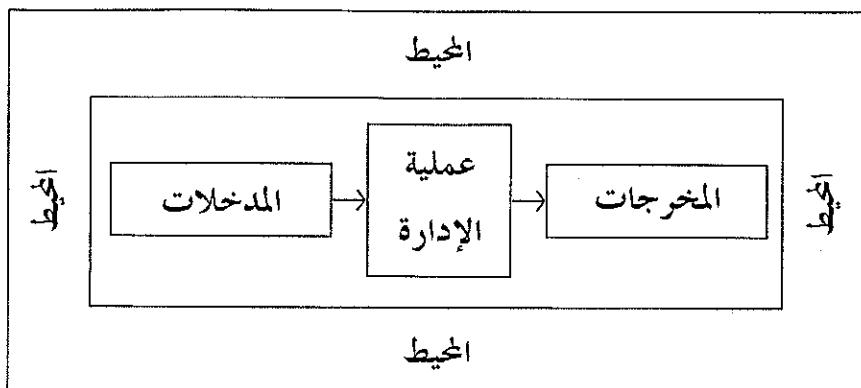
- عملية الادارة (التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة).

- المخرجات (السلع و الخدمات).

و تجدر الإشارة إلى أن الادارة عبارة عن نظام مفتوح ذلك أن قرارات المديرين في المؤسسة تتأثر كثيرا بالمحيط الخارجي سواء أكان اقتصادي أم اجتماعي أم سياسي أو تكنولوجيا و الشكل (7) يوضح ذلك.

¹ – P. G. Bergeron : opcit p 80.

الشكل (7) النظام المفتوح للادارة.



إن مدرسة النظم جاءت بتصور جديد يختلف عن سابقاتها من المدارس حيث أنها أعطت تعريفاً للادارة يشمل مختلف زواياها، ذلك أنها اعتبرتها نظاماً مكوناً من مجموعة عناصر متداخلة تشكل بينها كلاً موحداً و تسعى إلى تحقيق هدف محدد. كما أن مدرسة النظم ربطت الادارة بالمحيط الخارجي للمؤسسة الذي يمارس عليها تأثيراً كبيراً.

- 6- مدرسة عملية الادارة:

تنظر هذه المدرسة إلى الادارة كاداة لأنشطة معينة أو لوظائف أساسية و التي تميز المدير عن غيره، و أداء هذه الوظائف يشكل عملية الادارة التي تتميز بالعمومية بغض النظر عن نوع المؤسسة. يعتبر هنري فايول (Henri Fayol) الأب الروحي لهذه المدرسة الذي كانت له إسهامات كبيرة في تطور الادارة إلى ما هي عليه الآن. فمدرسة عملية الادارة يمكن اعتبارها حوصلة لمختلف أفكار المدارس السابقة الذكر كونها أعطت الادارة تعريفاً أكثر دقة و شمولية، إذ ترى أن الادارة عبارة عن عملية مكونة من وظائف: التخطيط ، التنظيم ، الدفع ، الرقابة.

نجد أن (Fayol) يرى "أن معنى أن تدير هو أن تتباً و تخطط و تنظم و تصدر الأوامر و تنسق و تراقب"¹

نشير هنا إلى أنه يصعب الفصل بين وظائف الادارة الأربع، أي عدم إمكانية وضع حدود فاصلة بينها، كما يصعب تحديد زمان و مكان كل وظيفة. فالأفكار التي جاءت بها هذه المدرسة تعتبر حديثة رغم أن أصولها قديمة كما أنها تعترف بفن الادارة باعتباره ضروري لعلم الادارة، ذلك أنهما يكملان بعضهما البعض فالمدير الجيد لا يعني الإلمام بالاطار العلمي فقط بل لا بد له من المهارة في التطبيق و الممارسة أي ممارسة وظائفه الفعلية.

¹ - جميل أحمد توفيق: المصدر السابق، ص 19.

المختلفة التي من شأنها أن تدفع الفرد إلىبذل أقصى جهده من أجل رفع مستوى آدائه، بالإضافة إلى معرفتها لميول الأفراد، واتجاهاتهم نحو المؤسسة وجو العمل بها، وكل ما من شأنه أن يجعل الفرد راضياً عن عمله و الجو الذي يؤديه فيه.

فالنظرية إلى إدارة الموارد البشرية تحولت من نظرة تقليدية إلى نظرة حديثة أعطتها أكثر أهمية مقارنة بالادارات الأخرى في المؤسسة. ويرجع السبب في ذلك إلى كون إدارة الموارد البشرية هي الأكثر قدرة على توجيه أداء الأفراد وتأثير عليه في الاتجاه الصحيح، باعتبار أن أداء الأفراد هو المحدد الأساسي لنجاح أي مؤسسة، و تقوم بذلك من خلال وظائفها الرئيسية من تكوين للموارد البشرية بالمؤسسة بما فيها (تخطيط الموارد البشرية، الاختيار والتعيين والتدريب) وكذا تحفيز الأفراد و الاتصال بهم و الإشراف عليهم في سبيل أداء أحسن لأعمالهم. و لا شك في أن هذه الوظائف تمارس على الأفراد الذي ينفذون أعمال المؤسسة جميعها و في جميع إداراتها و أقسامها. و لذلك فإن كل من يمارس عملاً إشرافيَا على أفراد آخرين يؤدي بطريقة غير مباشرة إلى جانب عمله الأصلي وظائف تخص أعمال إدارة الموارد البشرية لذلك يمكن القول أن مجال ادارة الموارد البشرية واسع النطاق، و يحتاج في ممارسته إلى مدربين متخصصين حتى تساهم إدارة الموارد البشرية فعلاً في تحسين أداء الأفراد بالمؤسسة و هو ما نفصله فيما يلي:

المبحث الثاني:**تأثير التكوين على أداء الأفراد.**

لا شك أن الأفراد في المؤسسة باختلاف مستويات تواجدهم فيها يؤدون مهامهم بدرجات مختلفة من الانجاز، ذلك أن كل فرد في المؤسسة يؤدي الوظيفة الموكلة إليه حسب قدرته على أدائها و رغبته في ذلك. فالأفراد يختلفون من حيث القدرة على إنجاز الأعمال، و تختلف لديهم الرغبة لإتمام هذه الأعمال. و ذلك لاختلاف الظروف الخاصة بكل فرد و الجوانب السلوكية لديه و كذا الحاجات التي يطمح إلى تحقيقها من خلال الوظيفة التي يشغلها. فالفرد ضعيف القدرة لا يستطيع تقديم مستوى على من الانجاز حتى ولو توفرت لديه الرغبة في ذلك، كذلك، كذلك الحال بالنسبة للفرد الذي لا توفر لديه الرغبة و لديه القدرة على ذلك، فكل من القدرة على العمل و الرغبة فيه تؤثران على مستوى أداء الفرد، فلتتحسين مستوى الأداء لا بد من تحسين هذين العنصرين لدى الفرد. و يمكن اكتساب القدرة على العمل من خلال التعليم و التدريب و الخبرة في المجال، بالإضافة إلى القدرات الشخصية للفرد، أما الرغبة في العمل فتحددتها الظروف المحيطة بالعمل و مدى ملائمتها لميول الفرد، كما تحدد الرغبة لدى الأفراد بالحاجات و الرغبات التي يمكن أن تمثل مجموعة دوافع العمل لديهم. و يمكن التعبير عن هذه العلاقة بالصيغة التالية:

$$\text{مستوى الأداء} = \text{القدرة على العمل} \times \text{الرغبة في العمل}$$

فكل من الرغبة و المقدرة على العمل يتفاعلان في تحديد مستوى الأداء، بمعنى أن تأثير المقدرة على مستوى الأداء يتوقف على درجة رغبة الفرد في العمل. و العكس فتأثير الرغبة في العمل على الأداء يتوقف على مقدرة الفرد للقيام بالعمل.

بناء على ما سبق فإنه "يمكن أن نتأثر في مستوى الأداء عن طريق تغيير مقدرة الأفراد على العمل أو بزيادة رغبتهم فيه."¹ و يفهم من هذا أنه حتى تنجح المؤسسة في النهوض بمستوى أداء الأفراد لا بد أن تنجح في تحديد أي العنصرين أكثر فعالية في التأثير على ذلك، المقدرة أم الرغبة، فقد يكون مستوى الأداء في المؤسسة منخفضاً نتيجة الرغبة لدى العاملين و ليس لضعف قدرتهم على العمل، فإن لجأت المؤسسة إلى تدريب العاملين مثلاً قصد تحسين الأداء،

¹- علي السلمي: المصدر السابق، ص 28.

فإن ذلك يكون قرارا غير سليم و لن يؤدي ثماره في تحسين أداء الأفراد. و قد يكون مستوى الأداء منخفضا نتيجة لضعف المقدرة على العمل و ليس الرغبة فإذا بادرت المؤسسة إلى تحسين الرغبة في العمل عن طريق تطبيق برنامج للحوافز فإن ذلك لن يؤدي إلى تحسين الأداء.

لذلك ينبغي على الادارة خطوة أولى في عملية تحسين الأداء تحديد أي العاملين أكثر فعالية في التأثير على مستوى الأداء، ثم تطبيق الإجراءات المناسبة لذلك حتى تقادى تضييع الوقت و المال دون الحصول على النتائج المرغوبة.

يمكن للمؤسسة أن ترفع من المقدرة على العمل و الرغبة فيه من خلال وظائف ادارة الموارد البشرية، حيث يمكن تحسين المقدرة من خلال تخطيط الموارد البشرية الاختيار و التعيين، التدريب و كذا الاشراف و القيادة. و يمكن التأثير على درجة الرغبة في العمل من خلال الحوافز و نظم الاتصالات في المؤسسة.

خلاصة ما سبق أن أي جهد تقوم به المؤسسة باتجاه كل من عنصر المقدرة على العمل و الرغبة في العمل يعني حتما التأثير على مستوى الأداء.

المطلب الأول:

تخطيط الموارد البشرية و أداء الأفراد

يعتبر تخطيط الموارد البشرية حجر الأساس في ادارة الموارد البشرية هادفا إلى تقدير احتياجات المؤسسة من الأفراد ذوي المهارات و التخصصات في فترة زمنية مقبلة، و اختيار السبل لتوفير تلك الاحتياجات. و تتبع من التخطيط من المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة و الذي المتسم بالتغيير الدائم و تتم هذه العملية داخل المؤسسة عبر خطوات عديدة: أولها تخطيط نوعية الأعمال المطلوبة، ثم في مرحلة ثانية تحديد عدد الأفراد اللازمين لكل نوعية و التنبؤ بالمتاح داخل المؤسسة من كل نوعية أي معرفة العرض الداخلي من العمل كمرحلة ثالثة، و في مرحلة أخيرة يتم تحديد الزيادة أو النقص أي الفائض أو العجز و كيفية مواجهته إن وجد.

فالمرحلة الأولى تتضمن معرفة نوعية الأعمال التي تكون المؤسسة مستقبلا بحاجة إليها من خلال تحليل أنشطة المؤسسة بكل بمختلف أقسامها و مستوياتها الادارية، أما المرحلة الثانية فتتضمن تخطيط عدد الأفراد اللازمين لكل نوعية من العمل و ذلك عن طريق معرفة متطلبات كل عمل حسب العباء المطلوب أداؤه، و حسب التكنولوجيا المستخدمة في المؤسسة بالإضافة

أداء الأفراد و أثره على انتاجية المؤسسة دراسة حالة مؤسسة ميتاتوف نلمسان

إلى تحديد احتياجات الانتاج و التي نعني بها تحديد عدد الأفراد الذين يقدمون الخدمة بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة خلال فترة الخطة. أما المرحلة الثالثة فهي معرفة عرض العمل الداخلي أي معرفة القدر المتاح داخل المؤسسة من العمالة و يمكن حسابها بالعلاقة:

$$\text{عرض العمل الداخلي} = \text{عدد الأفراد في أول المدة} + \text{المعينين خلال الفترة - احتياجات الإنتاج}$$

فمعرفة المؤسسة لحجم العمالة المتوفرة يمكنها من تقدير احتياجاتها المستقبلية لسد النقص الموجود، و تتطوّي المرحلة الأخيرة على تحديد العجز أو الفائض من العمالة و مواجهته إن وجد. و الفائض إما أن يكون كما أو نوعاً و كذا الحال بالنسبة للعجز، فالفائض النوعي يحصل عندما تكون الخبرات المتوفرة لدى المؤسسة أكبر من احتياجاتها. أما الفائض فيكون عندما تصبح العمالة المتاحة داخل المؤسسة أكبر من احتياجاتها. و العكس بالنسبة للعجز الكمي و النوعي.

لمجابهة هاتين الظاهرتين لا بد من اتخاذ إجراءات تصحيحية، ففي حالة الفائض عادة ما تقوم المؤسسات بتأهيل الأفراد و توجيههم للقيام بأعمال أخرى بحاجة إليها أو الاستغناء عنهم، أما في حالة العجز فإن المؤسسة تعمل على تسهيل إجراءات الاختيار مع تكثيف دورات التدريب للحصول على المؤهلات المطلوبة.

مما سبق يتضح لنا أن المؤسسة تستطيع عن طريق اتباع أسلوب علمي في تخطيط الموارد البشرية أن تتأكد من أن كل عمل فيها يخدم هدفاً محدداً و يساهم في تحقيق الهدف العام للمؤسسة، و أن كل فرد فيها يقوم بأداء العمل المناسب له. مما يضمن للمؤسسة وضع الفرد المناسب في الوظيفة المناسبة. و ينعكس ذلك على مستوى أداء الفرد. فالخطيط السليم للموارد البشرية يعتبر أساساً للنهوض بمستوى أداء الأفراد في المؤسسة

المطلب الثاني:

دور الاختيار و التعليم في تحسين الأداء

يعتبر الاختيار الامتداد الطبيعي لتخطيط الموارد البشرية، فالخطيط يحدد احتياجات المؤسسة من الأفراد كما و نوعاً و تعلم وظيفة الاختيار على وضع تلك الخطة موضع التنفيذ. فنجاح خطة الموارد البشرية يتوقف على مدى نجاح إدارة الموارد البشرية في القيام بوظيفة الاختيار في إطارها السليم، فعن طريق هذه الوظيفة يمكن للادارة المفاضلة بين الأفراد المتقدمين لشغل الوظائف المتوفرة في المؤسسة من حيث درجة صلاحيتهم لأداء الأعمال التي

يتضمن التدريب في المؤسسة تنمية المهارات و القدرات بالنسبة للأفراد و كذا معرفتهم ببعض الأمور الخاصة بالمؤسسة. مثل زيادة المعرفة بتنظيم المؤسسة و سياستها و أهدافها، زيادة المعرفة بأساليب و أدوات الانتاج، و تنمية المهارات الازمة لأداء الأعمال الفنية المتخصصة، و تنمية المهارات القيادية... إلخ. فاستخدام برامج التدريب المختلفة يمكن المؤسسة من زيادة مقدرة الأفراد على العمل إذا كانت بحاجة إلى ذلك، و تبع حاجة المؤسسة إلى برامج التدريب من خلال عدة عوامل ذكر منها:

- إذا رأت الادارة أن الأداء الفعلي لبعض الأفراد لا يصل إلى المستوى المرغوب نتيجة نقص في مهاراتهم و قدراتهم على العمل.
- إذا رأت الادارة إدخال تغييرات أو تعديلات على محتوى العمل.
- إذا قررت المؤسسة إدخال تكنولوجيا جديدة كإدخال الإعلام الآلي مثلا في مجال المحاسبة.
- إذا رأت الادارة إدخال وظائف جديدة أو الدخول في أنشطة جديدة لو سبق للأفراد أداؤها من قبل.
- في حالة تعيين أفراد جدد بالمؤسسة أو بنقل و ترقية أفراد إلى وظائف أخرى يحتاجون في أدائهم إلى تدريب.

فالعوامل السابقة الذكر تحدد عموما احتياج المؤسسة إلى برامج تدريبية، و من أجل دقة تحديد تلك الاحتياجات لابد أن تراعي الادارة جوانب مهمة مثل تحديد القسم من المؤسسة الذي هو بحاجة إلى تدريب، و معرفة الأعمال و الوظائف التي يتعلق بها التدريب، و تحديد الأفراد الذين تبدو الحاجة إلى تدريبيهم ملحة.

و لتصميم برامج التدريب لا بد من مراعاة جوانب عديدة من شأنها أن تحقق الهدف الذي يسعى إليه برنامج التدريب في المؤسسة و التي يوجزها على السلمي فيما يلي¹:

- تحديد موضوع التدريب.
- تحديد أهمية كل موضوع من خلال البرنامج التدريبي.
- إعداد المادة التدريبية في شكلها النهائي و جعلها في خدمة القائمين على التدريب.
- تحديد تتابع الموضوعات في البرنامج التدريبي حتى تتكامل في إحداث أثرها.

¹ نفس المصدر، ص 367

- تحديد أساليب التدريب أي الطرق المختلفة لنقل المادة التدريبية.

- إعداد وسائل التدريب أي المعدات اللازمة لتنفيذ التدريب و ضمان نجاحه.

- إعداد القائمين بالتدريب.

فاحترام هذه العناصر من شأنه جعل برنامج التدريب يحقق الأهداف المنظرة منه و هي زيادة مقدرة الأفراد على العمل و بفرض توفر الرغبة على العمل، فإن ذلك يؤدي حتما إلى زيادة أو تحسين مستوى أداء الأفراد. أي أن هناك علاقة مباشرة بين التدريب و تحسين الأداءشرط أن يكون استعمال هذه البرامج في إطارها السليم، و للحكم على مدى اهتمام المؤسسة بتدريب الأفراد فيها على الأساليب الجديدة للعمل يمكن استخدام النسبة التالية:

$$\text{معدل استعمال التدريب} = \frac{\text{عدد العمال المدربين خلال الفترة}}{\text{العدد الإجمالي لعمال الفترة}} \times 100 \dots \text{العلاقة (4)}$$

يمكن استخدام هذه النسبة في المقارنة بين مختلف السنوات و كلما كانت النسبة أكبر كلما دل ذلك على اهتمام المؤسسة بمسألة التدريب.

يجدر بنا أن نشير إلى نقطة هامة و هي أن نجاح الوظائف السابقة الذكر من تخطيط و اختيار و تدريب للموارد البشرية يتوقف على وظيفة هامة تتمثل في وصف و توصيف الوظائف.

المطلب الرابع:

علاقة الوظائف مع مستوى الأداء

تتضمن هذه العملية إعداد وصف تحليلي لما تتضمنه كل وظيفة من واجبات ومسؤوليات وسلطات وأساليب في أداء العمل، و كذا تحديد الظروف التي تتم فيها تأدية العمل و ما تتضمنه من مخاطر وأضرار مادية و معنوية قد يتعرض لها شاغل الوظيفة، كما تتضمن هذه العملية تحديد المهارات والقدرات والسمات التي يجب أن يتميز بها شاغل الوظيفة حتى يكون أداؤه لها على أكمل وجه، و عادة ما تتضمن هذه العملية النقاط التالية:

- بيانات تعريف الوظيفة.
- واجبات الوظيفة و مسؤولياتها و السلط المخولة لشاغلها.
- مستوى الأداء المحدد لشاغلها و الظروف التي تتم فيها.
- علاقتها بالوظائف الأخرى.

أما بالنسبة لشاغل الوظيفة فنجد النقاط التالية:

- مواصفات شاغل الوظيفة من حيث المستوى التعليمي و الخبرة في الميدان و المهارات المكتسبة، و الصفات المختلفة.

إن الاعداد السليم لهذه العملية يعني التحضير السليم للخطوات التي تأتي بعدها مباشرة، فتخطيط الموارد البشرية يعتمد بدرجة كبيرة على وصف و توصيف الوظائف حتى تتمكن الادارة من تحديد عدد و نوع الاشخاص المطلوبين اعتمادا على المواصفات المحددة في بطاقات الوظائف، و كذلك الحال بالنسبة للاختيار حيث كلما كان الوصف سليما كلما كان اختيار أنساب للأفراد لشغل الوظائف الشاغرة، و خلافا لذلك فإن الاختيار يكون خاطئا و بالتالي اختيار أفراد غير مناسبين للأعمال التي تم توصيفها.

اما بالنسبة للتدريب فإنه يعتمد أيضا على عملية وصف و توصيف الوظائف كون برامج التدريب تعتمد في إعدادها على متطلبات الوظائف من مهارات و قدرات و وبالتالي فإن الوصف السليم للوظائف يعني إعداد برامج تدريبية مبنية على قواعد سليمة تمكن من إعطاء نتائج في المستوى.

مما سبق يمكن التأكيد أن عملية وصف و توصيف الوظائف أهمية قصوى في نجاح وظائف ادارة الموارد البشرية و بالتالي زيادة مقدرة الفرد و رغبته في العمل أي تحسين مستوى أداء في المؤسسة.

المبحث الثالث:

نظام الحوافز في ترقية أداء الأفراد

المطلب الأول:

تعريف الحوافز

لقي موضوع الحوافز اهتماماً كبيراً خاصةً من طرف رجال علم النفس الصناعي الذين كانت لهم دراسات عديدة في هذا المجال، و لقد انتهت كل الدراسات إلى أنه لا يمكن حد الفرد على العمل بكفاءة و فعالية ما لم يكن هناك حافز يحفزه على ذلك. فالتحفيظ و التنظيم الجديدين في العمل في المؤسسة لا يعني أن الأفراد سيقومون بأداء الأعمال على أكمل وجه، فجعل الأفراد يعملون برغبة يعتبر من المشاكل التي تعانيها الادارة في المؤسسة و التي لا يمكن معالجتها إلا من خلال مدخل التحفيز. للتنكير فإن العنصر البشري يعتبر أهم عناصر الانتاج في المؤسسة، و من أجل رفع كفاءة هذا العنصر لا بد من تحفيز الأفراد للعمل بكفاءة و فعالية، و دفعهم لتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة. كذلك التقليل من الظواهر التي من شأنها أن تقف أمام زيادة الانتاج في المؤسسة مثل ارتفاع دوران العمل، ارتفاع معدل الغياب و كذا التباطؤ و الإهمال في أداء الفرد لعمله.

إن تحفيز الفرد في المؤسسة إنما يهدف إلى التأثير في سلوكه و توجيهه الوجهة المرغوبة بما يحقق الأهداف العامة للمؤسسة "فالاهتمام بدراسة تحفيز العاملين تفرضه الرغبة في تحسين أداء العاملين.. بما يكفل تحقيق أهداف المشروع بكفاءة و فاعلية و اقتصاد"¹ و لطالما حدث الخلط بين مفهوم الدوافع و الحوافز و يتطلب منا قبل الخوض في موضوع الحوافز و أثرها على الأداء أن نوضح هذين المفهومين.

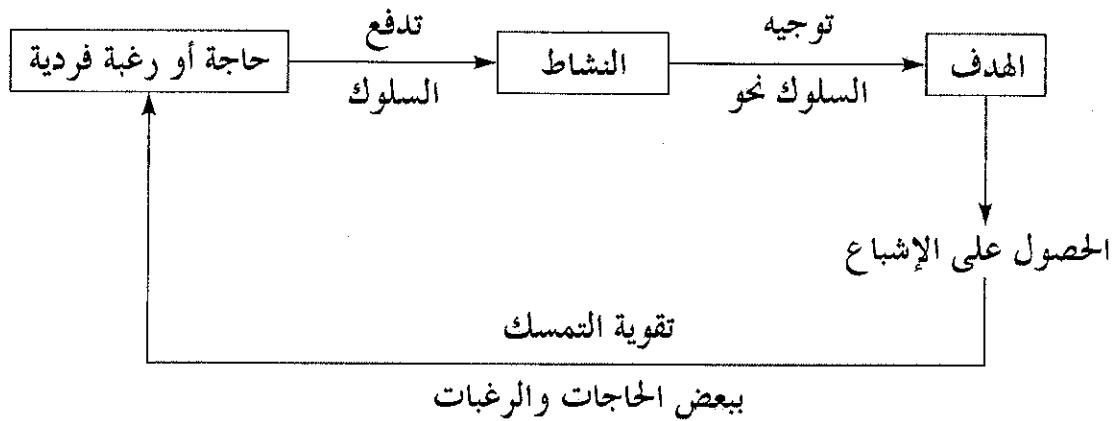
فالدّوافع شيءٌ ينبع من نفس الفرد و يثير فيه الرغبة في العمل أي دافع من الداخل أو قوة داخلية تعمل في نفس الإنسان و تدفعه للبحث عن شيءٍ معين و بالتالي توجه سلوكه و تصرفاته في اتجاه ذلك الشيء و الهدف². و أهم تلك الدوافع هي الحاجات الإنسانية باختلاف أنواعها التي تتبع من شعور الإنسان بالحاجة إلى شيءٍ معين. فتخلق تلك الحاجة رغبة محددة في الحصول على ذلك الشيء فيسعى إلى بحث عما يشبعها. لذلك يرى أحد الباحثين أن الدوافع "

¹- زكي محمود هاشم: الجانب السلوكية في الادارة. وكالة المطبوعات، الكويت، 1980، ط3، ص 279.

²- علي السلمي: المصدر السابق، ص 299.

هي احدى خصائص السلوك الانساني تعرف بأنها قوى و طاقات نفسية داخلية توجه و تنبع بين تصرفات الفرد و سلوكه أثناء استجابته مع المواقف و المؤثرات البيئية المحيطة به و تتمثل هذه الطاقات بالرغبات و الحاجات و التوقعات التي يسعى إلى إشباعها و تحقيقها³. ظهور و الحاج حاجات و رغبات الفرد يخلق عنده بعض التوتر أو عدم التوازن النفسي و أن هذا الالاحاج لهذه الحاجات و الرغبات ترتبط مع توقعات الفرد و اعتقاده أن قيامه بعمل أو ممارسة نشاط سيقوده فيما بعد إلى التقليل من هذا التوتر و إعادة التوازن النفسي، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (8)

الشكل (8) مراحل التحفيز:



المرجع: G. R. Terry, S. G. Franklin, P348

أما الحوافر فهي شيء خارجي يوجد في المجتمع أو البيئة المحيطة بالشخص تجذب إليها الفرد باعتباره وسيلة لإشباع حاجاته التي يشعر بها، و على ذلك فإن الفرد الذي يشعر بالحاجة إلى النقود يدفعه ذلك الشعور إلى البحث عن عمل، و يكون تفضيله لعمل على آخر هو بقدر زيادة الأجر (الحافز) في حالة عن الأخرى، إذ يتوجه الفرد نحو ذلك الحافز الذي يحقق أقصى إشباع ممكن لحاجاته. فالحوافر إذن هي مجموعة العوامل التي تعمل على إثارة القوى الحركية في الإنسان و التي تؤثر على سلوكه و تصرفاته، في هذا المجال يعرف أحمد محمد المصري الحوافر أنها " قوة خارجية عن الشخص قد تكون مادية أو معنوية أو في شكل عوامل موجودة

³- ناصر محمد العديلي: مجلة الادارة العامة. الدوافع و الحوافر و الرضا الوظيفي، معهد الادارة العامة، الرياض المملكة العربية السعودية، عدد 36، ص 39، 1993.

في البيئة المحيطة بالفرد، تدفعه أو تحثه على الارتفاع بمستوى أدائه الانساني إلى مستوى أعلى بهدف الحصول على مزايا جديدة^١

إن تعريف الحوافز يتعدد بتنوع الكتاب في هذا الموضوع و فيما يلي نتناول بعضها منها.

وهناك من يعرف الحوافز بأنها " مجموعة العوامل والمؤثرات التي تدفع العاملين أيا كان موقعهم نحوبذل جهد أكبر للاقبال على تنفيذ مهامهم بحب و كفاءة لرفع مستوى العمل كما و نوعا"^٢، ويقول أحد الباحثين أن " حواجز العمل هي القوى أو العوامل المحركة الموجودة في البيئة المحيطة بالفرد و التي تحثه على الارتفاع بمستوى أدائه الانساني، أو بمعنى آخر هي المغريات و العوامل التي تهيئها الادارة للعامل بهدف زيادة أدائه الانساني في العمل و رضائه به"^٣. و يعرفها آخر بأنها " توجيه سلوك الانسان و دفعه نحو القيام بعمل معين أو الابتعاد عن فعل معين و ذلك بغرض إشباع حاجة أو تجنب ضرر، و للحوافز أثرها على زيادة الانتاج فهي تحرك جهود الأفراد نحو أهداف معينة يسعى المشروع أو المجتمع لتحقيقها و هي تتمثل في السعي إلى حسن استغلال عوامل الانتاج"^٤.

من التعاريف السابقة نخلص إلى أن دور الحوافز ما هو إلا دفع الفرد للسعي و الاجتهاد من أجل تلبية رغبة معينة، فالتحفيز يعبر عن رغبات أو احتياجات غير محققة يحاول الفرد تحقيقها، فحينما نقول أنه على المديرين تحفيز مرؤوسهم على العمل فإننا نقصد أنه على المديرين العمل على إشباع بعض هذه الحاجات

التي يؤدي إشباعها إلى دفع المرؤوسين على اتباع السلوك أو التصرف المرغوب فيه. فعلى حد قول بارجورون (Bergeron) " إن عند قولنا أن المدير يعرف جيداً كيف يحفز مرؤوسه هذا يعني أنه يتصرف بطريقة ملائمة من أجل إشباع حاجاتهم و رغباتهم و أنه يدفعهم للعمل بكفاءة"^٥. فالفرد يسعى عادة لتحقيق أكبر قدر ممكن من احتياجاته التي تقويه و تدفعه إلى اتخاذ سلوك و تصرف معين للحصول على بعض من رغباته.

^١- أحمد محمد المصري: الادارة و المدير العصري. مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص 62.

²- عادل جودة: الحوافز. مجلة المنظمة العربية للعلوم الادارية، ص 15.

³- حامد العرقه: موسوعة الادارة الحديثة و الحوافز. الجزء الأول ، الدار للعربية للموسوعات، بيروت، ط1، 1980، ص 12.

⁴- نفس المصدر، ص 14.

⁵ - P. G. Bergeron : opcit, P 188.

فمن طريق مدخل التحفيز يمكن للمؤسسة أن توجه سلوك الأفراد فيها نحو تحقيق مستويات أعلى من الأداء و بالتالي تحقيق أهدافها و في هذا السياق يضيف بارجورون (Bergeron) " أن الشخص المحفز يحقق بدون شك أفضل أداء و يكون مكافئاً نتائجة لذلك"¹.

حتى تنجح المؤسسة في تحفيز أفرادها نشير هنا إلى نقطة هامة و هي الأخذ بعين الاعتبار لمدى التوافق بين كل من دوافع العمل و حواجز العمل، حيث كلما كان التوافق بين الاثنين كاملاً كلما كانت فاعالية الحواجز في إثارة أنواع السلوك المطلوبة أكثر. فلو تصورنا مثلاً أن الدافع الأساسي الذي يدفع الأفراد في المؤسسة إلى العمل هو النقود أو الرغبة في الحصول على النقود أكثر فإن الحافز الأساسي هو الأجر و المكافآت النقدية الأخرى. فكلما كان الأجر في المؤسسة مرتبطة بكمية الجهد و جودة الانتاج الذي يقدمه الفرد كلما كانت رغبتهم فيبذل المزيد من الجهد أكبر، حيث يؤدي هذا إلى حصولهم على أجر أعلى. فإذا كان الحافز المقدم من طرف الادارة لهؤلاء الأفراد ليس أجوراً إضافية و لكن بعض المزايا المعنوية فهل نتصور أن تلك الحواجز يمكن أن تؤدي إلى رفع أداء الفرد في المؤسسة؟

بالطبع لا حيث أنه ينعدم التوافق بين الرغبة التي تدفع الفرد إلى العمل و بين ما تقدمه الادارة لإشباع تلك الرغبة.

إذن فالتوافق بين الحاجات التي يشعر بها الفرد (دوافع العمل) و بين وسائل إشباع تلك الحاجات (الحواجز) ضروري جداً حتى نرفع من معنويات الفرد في المؤسسة و كذا رضاه عن عمله و بالتالي تحسين مستوى أدائه.

نظراً للأهمية التي يكتسبها موضوع الحواجز في الادارة لما له من دور في توجيه سلوك الفرد نحو تحقيق أهداف المؤسسة فقد تناولته بالدراسة عدة نظريات تطورت كثيراً عبر الزمن خاصة في الآونة الأخيرة، محاولة بذلك إبراز أهم العوامل التي من شأنها أن تحفز الأفراد و كذا مجموع الامكانيات التي يمكن استعمالها للتأثير على الأفراد للعمل أكثر بكفاءة و فعالية.

من أبرز النظريات شيئاً نظرية ماسلو للحاجات، نظرية العاملين لهارزبارك، نظرية التوقع لفروم، نموذج بورنرولاولر، و نظرية الدافع الخارجي لسكاينر، و هو ما نفصله فيما يلي:

¹ - loc cit.

المطلب الثاني: نظريات التحفيز

- ١- نظرية ماسلو للحاجات:

تعتبر أكثر النظريات شيوعاً قدمها عالم النفس الأمريكي ماسلو (Maslow) وقد لاقت رواجاً كبيراً في الخمسينيات من هذا القرن. قدم فيها ماسلو ترتيباً سلرياً للحاجات الإنسانية تتبع ترتيباً متصاعداً حيث تأتي في المرتبة الأولى الحاجات الفيزيولوجية، وتليها في المرتبة الثانية الحاجة إلى الأمان و في المرتبة الثالثة نجد الحاجات الاجتماعية، ثم تليها الحاجة إلى التقدير الذاتي في المرتبة الرابعة وأخيراً الحاجة إلى تحقيق الذات.

تمثل الحاجات الفيزيولوجية في ضروريات الحياة الإنسانية من مأكل وشرب و هي مدار اهتمام الفرد قبل أي شيء آخر حتى يتم إشباعها، وحسب ماسلو فإن عدم تلبية هذه الحاجات لا يجعل الفرد يغير أي اهتمام للحاجات اللاحقة. أما الحاجة إلى الأمان فتشمل تخوف الفرد من التعرض للمخاطر الجسدية أو التهديد بهذه المخاطر. كما أنها تمثل أيضاً اطمئنان الفرد على عمله و تخوفه من الوقوع تحت التهديد بفقدانه. و ما نلاحظه أن الكثير من النشاطات التي تقوم بها المجتمعات المتحضرة اليوم مثل وجود أجهزة الأمن، و المطافئ إنما يمثل محاولة لإشباع هذا النوع من الحاجات لدى أفرادها.

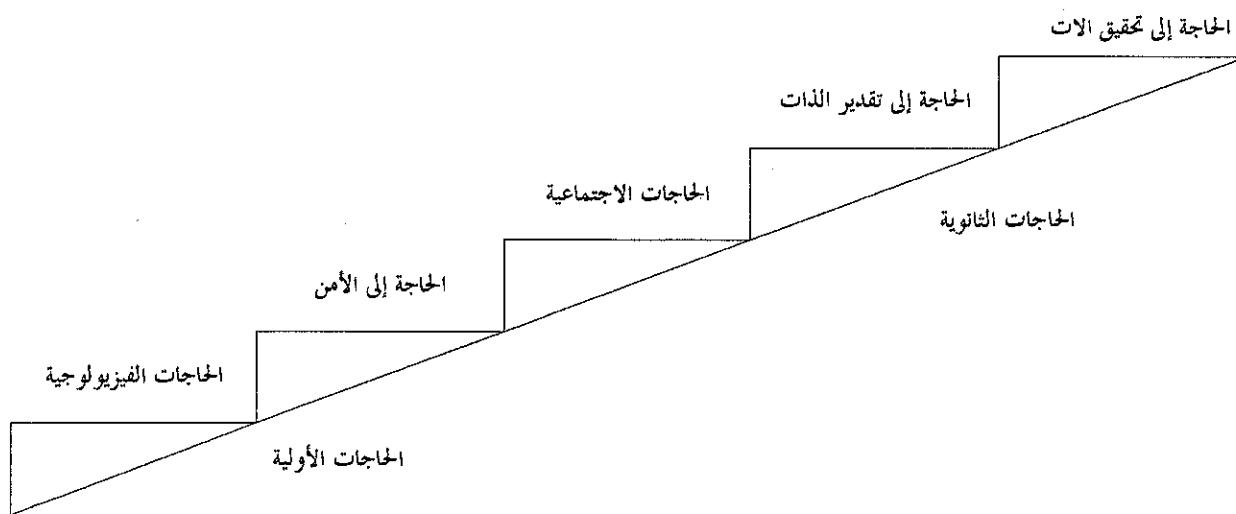
و تمثل الحاجات الاجتماعية تلك الحاجات التي بواسطتها يتطلع الفرد إلى بناء علاقات مع الآخرين حيث يشعر الفرد بالانتماء إلى الجماعة وبحثه عن قبول الآخرين له وتقديرهم له. غير أن الفرد بمجرد تلبية الحاجات الاجتماعية يبحث عن تلبية الحاجة إلى التقدير الذاتي من خلال البحث عن الاعتراف و محاولة ممارسة السلطة على الآخرين، و كذلك محاولة رفع مستوى في السلم الاجتماعي حتى يكون ذاتي تقدير، ليذهب في الأخير إلى محاولة تلبية الحاجة إلى تحقيق الذات من خلال تربية الذات، و الإبداع في هذه المرحلة يسعى الفرد إلى تحقيق ذاته و يستثمر كل طاقاته الدفينة.

إن الفرد حسب ماسلو يرغب في تلبية كل هذه الحاجات و ذلك بتلبية حاجة قبل أخرى إلا أنه يرى "أن من الصعب جداً على الفرد تلبية هذه الحاجات و خاصة التي تقع في أعلى السلم. فماسلو يقدر نسبة الشعور بالنسبة للحاجات الفيزيولوجية 85% و 75% بالنسبة للحاجة إلى

أداء الأفراد و أثره على الناتجية المؤسسة دراسة حالة مؤسسة ميتانوف نلمسان
الأمن و 50% بالنسبة لل حاجات الاجتماعية و 40% لل الحاجة إلى التقدير الذاتي و 10% لل الحاجة إلى تحقيق الذات¹

يمثل ماسلو (Maslow) الحاجات الإنسانية في شكل سلمي كما هو موضح في الشكل (9).

الشكل (9) ترتيب الحاجات لMaslow:



لتطبيق هذه النظرية عمليا يتطلب من الشخص القائم بذلك في المؤسسة معرفة الحاجات غير المشبعة لدى الأفراد باعتبارها دوافع للسلوك البشري لذلك يجب على "المدير و على المؤسسات أن تستغل هذه الفرصة لتوجيه السلوك لمصلحة المؤسسة و ذلك من خلال تقديم الحوافز التي تشبع بها هذه الحاجات"².

إلا أنه رغم عمومية هذه النظرية إلا أنها لا تطبق على كل الحالات الخاصة، و في ما يلي الانتقادات الموجهة إليها.

- تفترض النظرية أنه بمجرد إشباع حاجة معينة ينتقل الفرد إلى إشباع حاجة موالية لها إلا أنه هناك من يرى أن بعض الأفراد رغم اشباعهم لحاجة معينة يصررون على المزيد من اشباعها.

- تفترض هذه النظرية ترتيبا و تدرجا لل حاجات الإنسانية إلا أن هناك من يعارض هذا الترتيب، حيث هناك من الأفراد من تكون لديهم الحاجة إلى تحقيق الذات قبل الحاجات الاجتماعية.

¹ – ibid, p 190.

² – أحمد ماهر: السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات. المكتب العربي الحديث، 1986، ص 140.

- لم تحدد هذه النظرية الحجم اللازم من الاشباع لالانتقال إلى الحاجة الموالية لها بل افترضت أن هناك اشباع و لكن في الواقع فالأفراد يختلفون في حجم الاشباع الذي يحقق لديهم الشعور بالرضا.
 - تفترض هذه النظرية أن الفرد يقوم باشباع حاجة معينة لالانتقال إلى حاجة أخرى إلا أنه في الواقع نجد أن الفرد يشعّب أكثر من حاجة في نفس الوقت.
- نتيجة لهذه العيوب ظهرت نظرية العاملين لها رزبارق لتعالج النقص الموجود في نظرية ماسلو.

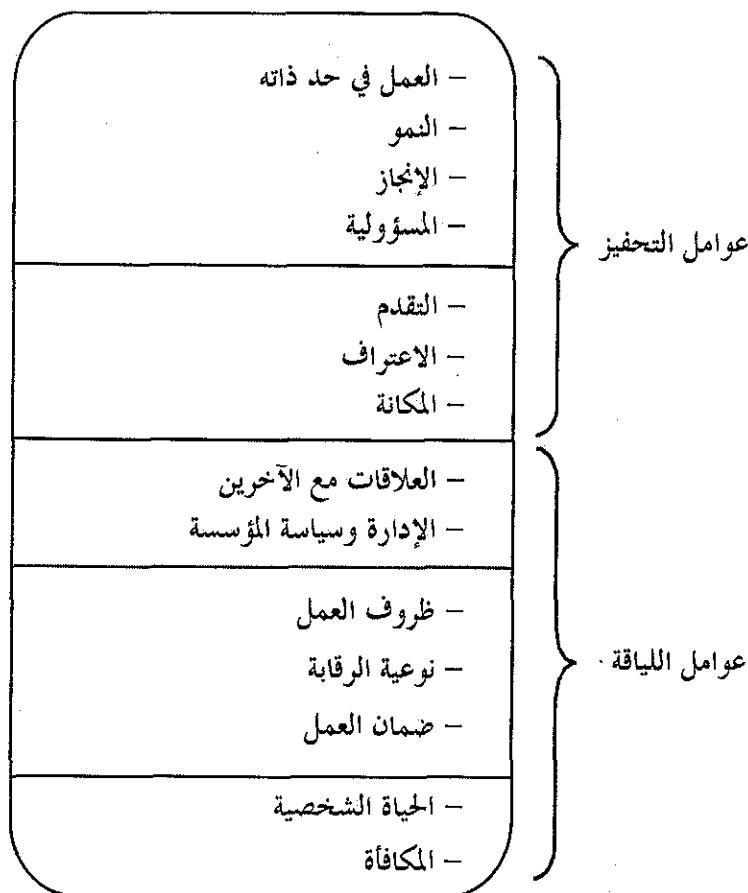
- 2- نظرية العاملين لهارزبارق (Herzberg):

ظهرت هذه النظرية في أواخر الخمسينات نتيجة دراسات مجموعة كبيرة من الباحثين وعلى رأسهم فريدريك هازبارق (Frederick - Herzberg)، وقد قسمت هذه النظرية العوامل ذات العلاقة بالتحفيز إلى نوعين أو مجموعتين. الأولى وهي ما يسمى بعوامل اللياقة و الثانية و تدعى عوامل التحفيز.

إن عوامل اللياقة تتعلق أساساً بمحيط العمل أما عوامل التحفيز فترتبط بالعمل نفسه. تقييد هذه النظرية أن غياب عوامل اللياقة يسبب شعوراً بعدم الرضا عن العمل وأن وجود هذه العوامل بدرجة أكبر من المستوى المطلوب لا يخلق دافعية للفرد على العمل وإنما يعمل على إعداد الجو المناسب لخلق هذه الدافعية.

إن افتقاد الفرد الاحساس بالأمان على عمله، و عندما تكون ظروف العمل غير ملائمة، وكذا نوعية الرقابة السيئة، يحدث عدم الرضا الوظيفي لدى الفرد، لكن توفرها لن يؤدي بالضرورة إلى تحفيز الفرد لأداء أكبر، بل إن عوامل الرضا تعمل على إعداد الجو الملائم للعمل. أما تحفيز الأفراد وفقاً لهذه النظرية على تحقيق مستوى أداء أفضل في المدى الطويل يمكن في توفير العناصر الدافعة للشخص، فدافعية الفرد تكون كبيرة و بالتالي فإن مستوى آدائه يكون كبيراً و من ثم وضعه في عمل يكون مشوقاً بالنسبة له، يتتيح له فرصة الانجاز والتحصيل، و النمو و الترقى و تحمل المسؤوليات، و الحصول على تقدير الآخرين لما يقدمه من أعمال و انجازات. و يمكن تمثيل ما سبق في الجدول الموالي.

الجدول (2) عوامل التحفيز و اللياقة عند هارزبارق:



المصدر: P. G Bergeron : p 193.

إن التطبيق الإداري لنظرية هاربارق (Frederick - Herzberg) "يمكن أن يقدم بعض ال拉斯يمات في كيفية التفسير و التنبؤ و التحكم في السلوك الانساني"¹. و من التطبيقات الشهيرة لهذه النظرية هو ما يسمى بتصميم العمل (الاثراء الوظيفي) حيث يمكن القول أنه لو تمكنت المؤسسة من تصميم العمل بالشكل الذي يسمح للعوامل المحفزة أن تكون محتواة في العمل نفسه لتمكنت المؤسسة من دفع الأفراد نحو تحقيق مستويات أعلى للأداء. بمعنى آخر يمكن أن تساهم هذه النظرية في الاثراء الوظيفي الذي يركز كثيراً على تنوع محتوى العمل و ذلك بتعديل متطلبات كل وظيفة بجعلها تتطلب معارف و مهارات جديدة، و في المقابل يحصل الأفراد على مزيد من الاستقلالية و أكثر مسؤولية، و وبالتالي منحه فرصة أكبر للنمو و تحقيق ذاته، و اكتساب تجارب شخصية، و في هذه النقطة بالذات يرى بارجورون (Bergeron) أنه

¹ نفس المصدر، ص 146.

من أجل جعل عمل ثريا و مشوقا يجب الأخذ بعين الاعتبار النواحي التالية².

- إلغاء بعض من الرقابة و إحلال مؤشرات للأداء.

- تشجيع روح المبادرة لدى الفرد تجاه عمله.

- القيام بجموعة من المهام بدل مهمة حتى يتسمى له أداء عمله.

- إعطاء نوع من السلطة للفرد حتى يتسمى له أداء عمله.

- إعداد تقارير دورية تخص أداء الفرد لعمله.

- تكليف الفرد بمهام صعبة لو يسبق لها آداؤها.

- توجيه الفرد نحو مهام تجعله يكتسب خبرة في مجال عمله.

رغم ما تقدمه هذه النظرية من مساهمات إلا أنه وجهت لها انتقادات من بينها أنها بنت استنتاجاتها على أساس عينة تتكون من أفراد ذوي مستويات تعليمية ومهنية عالية من محاسبين ومهندسين و استبعدت بذلك العمال العاديين.

- 3- نظرية ماكليلاند (David. Maclelland)

تقسم هذه النظرية الحاجات إلى ثلاثة أنواع، الحاجة إلى السلطة و الحاجة إلى الانتماء و الحاجة إلى الالكمال. و استخلص ماكليلاند (Maclelland) نتيجة بحوثه في هذا الميدان، أن الأفراد ذوي الحاجة إلى السلطة مدفوعين بفعل السلطة و المراقبة، و أن هؤلاء الأفراد عموما يحاولون شغل مناصب أين يمكنهم ممارسة القيادة و يتميزون عادة بقوة الإقناع، ذروا قدرات كبيرة، يتميزون بالصراحة و يطلبون الكثير. أما الأفراد الذين لديهم حاجة كبيرة إلى الانتماء فيحبون عادة الإحساس بأنهم محظوظين و يحاولون دوما عدم وقوعهم في موقع الرفض من طرف مجموعة اجتماعية، هؤلاء الأفراد دوما مشغولين بإنشاء علاقات حسنة، و يحبون النشاط في وسط من الثقة و التفهم، و هم دائما في موقع إعطاء نصائح و مساعدات لآخرين، و يتقبلون العلاقات الودية. غير أن الأفراد ذوي الحاجة إلى الالكمال فيقومون كثيرا بتحقيق النجاحات و يرفضون الفشل و يتخوفون منه، يريدون دوما أن يكونوا في وضع التحدى، يحددون أهدافا شخصية صعبة جدا غير أنها ممكنة التحقيق، ولهم نظرة واقعية نحو المخاطرة، لا يتخدرون قراراتهم بسهولة و يفضلون دوما تقييم و تحليل المشاكل، يتحملون مسؤولياتهم كاملة، يفضلون أن يكونوا دوما في الصورة و بشكل سريع و دقيق حول مستوى آدائهم.

² – P. G. Bergeron : opcit p 193.

إن الدراسات التي قام بها ماكليلاند (Maclelland) و بعضها من مساعديه تبين أن المؤسسات التي تقبل على ميدان الأعمال يتميز فيها المديرين بحاجة كبيرة إلى الالكمال و كذا الحاجة إلى السلطة، غير أن حاجتهم للانتفاء ضعيفة جداً بالمقارنة مع سبقاتها، إلا أنه في المؤسسات الكبيرة نجد أن المسؤول الأول فيها تكون لديه حاجة إلى الالكمال في المتوسط و يولي أهمية أكثر للحاجة إلى السلطة و الانتفاء. أما المديرين المتوسطين في المؤسسة فيتميزون بحاجة أكثر إلى الالكمال عكس رئيسهم المباشر.

إن الدراسة التي قام بها ماكليلاند (Maclelland) مستمدّة من الواقع تستخدم كثيراً في توجيه سلوك الأفراد في المؤسسة نحو تحقيق أهدافها.

- 4- نظرية فروم (Vroom):

طرح فروم من خلال دراسته أفكاراً مخالفة للنظريات السابقة في ميدان التحفيز حيث يرى أن "تحفيز الفرد ليبني سلوكاً معيناً معرف دوماً بتكافؤ جميع النتائج سواء إيجابية أو سلبية لهذا السلوك بالتوالي مع احتمال أن الهدف المنظر محقق"¹، فهو بذلك يرى أن الادارة يمكن تحفيزهم حينما يعتقدون أن سلوكهم يساعدهم على تحقيق النتائج المرغوب فيها، و حسب هذه النظرية فإن الأفراد يعيشون على الأمل و أنه يمكن تحفيزهم حينما يعتقدون بأنهم سيحصلون على مكافأة حينما تتحقق الأهداف، و تتوقف نظرية الأمل على ثلاثة عناصر:

- التوقع بين الجهد و النتيجة.

- الأمل على النتيجة المرغوب فيها.

- التكافؤ.

إن التوقع بين الجهد و النتيجة يعني العلاقة بين الجهد المبذول من أجل أداء عمل معيناً بغية تحقيق هدف ما، و حسب هذه النظرية فإن الفرد بمجرد إحساسه بأن العلاقة بين الجهد المبذول و الهدف المراد تحقيقه ضعيفة فإن ذلك يضعف من تحفيز الفرد على أداء العمل. أما بالنسبة للأمل الخاص بالنتيجة المرغوبة فهي تظهر العلاقة الموجودة بين النتيجة المتوقعة و الجزاء المنتظر، و حسب هذه النظرية فإن الفرد بمجرد إحساسه بعدم وجود علاقة بين النتيجة المتوقعة و الجزاء المنتظر فإن ذلك يضعف من تحفيزه على أداء العمل، أما التكافؤ فيقصد به رضا أو

¹ – H. Koontz. C O'donnell: opcit, p 471.

عدم رضا الفرد تجاه هذا الجزء ذلك أن حاجات و رغبات الأفراد تختلف من فرد لآخر و أن تفهم الأفراد للمكافأة أو الجزاء تختلف من فرد لآخر.

إن عدم إعطاء الأهمية الالزامية للعناصر الثلاثة السابقة يمكن أن يؤثر كثيرا على أداء الفرد

في المؤسسة و يمكن صياغة المتغيرات السابقة في العلاقة الموالية:

التحفيز = التوقع بين الجهد و النتيجة \times أمل النتيجة المرغوب فيها \times التكافؤ

إن مؤيدي هذه النظرية يرون أنه لممارسة التحفيز لا بد من مراعاة ثلاثة جوانب هامة:

- أنه مادامت حاجات الأفراد مختلفة لا بد أن يكون الجزاء أو المكافأة يتواافق مع حاجات الأفراد.

- حتى يكون التحفيز فعالا لا بد من إظهار العلاقة بين النتيجة المتوقعة و المكافأة.

- لا بد من إظهار النتائج بدقة شرط أن تكون واقعية و لا بد من توضيح أن الأفراد من الممكن أن يحققوا النتائج المتوقعة.

ما يشد الانتباه في نظرية فروم أنها تعترف بالحاجات الشخصية للفرد و كذا تحفيزه و تتجنب بعض الجوانب البسطة في نظريتي ماسلو و هارزبارق، كما أنها تتلاءم كثيرا و تتوافق مع مبدأ الاندماج لأهداف الأفراد التي تكون في العادة مخالفة لأهداف المؤسسة لكن يمكن ادماجها فيها، و تتلاءم هذه النظرية كثيرا مع طريقة الادارة بالأهداف إلا أن ما يعاب عليها أنها صعبة التطبيق عمليا.

- 5- نموذج بورتر و لاولر (Porter et lawler):

تعتبر هذه النظرية مستوحاة من نظرية التوقع لفروم (Vroom) و حسب هاذين الباحثين يمكن الأخذ بعين الاعتبار أثناء عملية التحفيز بخمسة متغيرات رئيسية:

1- الجهد. 2- الإدراك. 3- الأداء. 4- المكافأة. 5- الرضا.

و حسب بورتر و لاولر (Porter et lawler) فإن " الأداء يتعلق أساسا بالجهد الذي يبذله الفرد و كذا الأهلية و الكفاءة و كذا إدراكه لدوره"¹. و يبين هذا النموذج أمورا عده.

1- أن الأداء يتعلق بثلاث متغيرات، الأهلية، إدراك المهمة المسندة، الجهد.

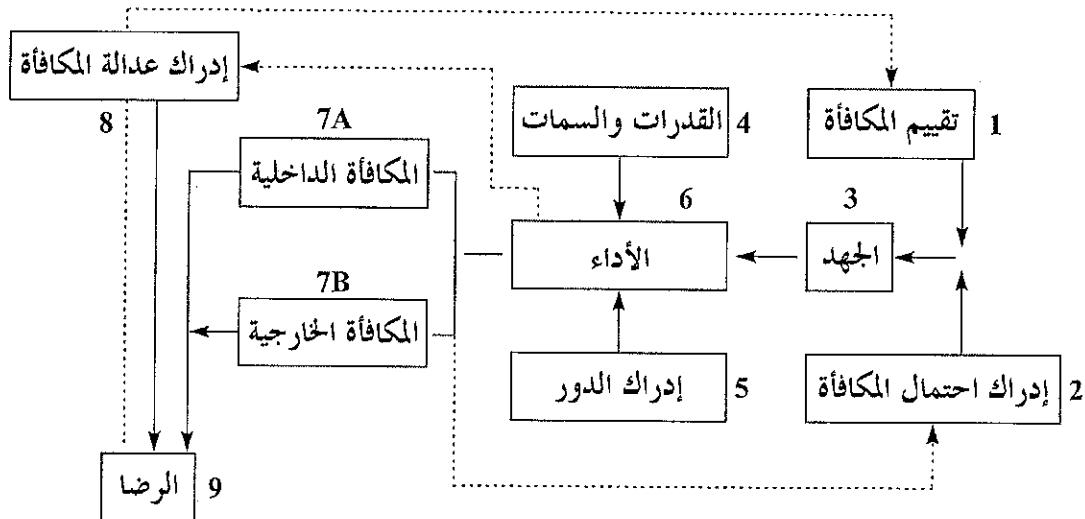
2- أن الجهد يتعلق بقيمة المكافأة أو الجزاء، إدراك الجهد اللازم، إحتمال المكافأة.

¹ – P. G Bergeron : opcit p 195.

3- أن النجاح يجلب المكافأة الداخلية مثل الشعور بإنجاز العمل و الشعور باكتساب الكفاءة، و كذا الحصول على مكافأة خارجية مثل الترقية، الاعتراف و التقدير... إلخ.

و يمكن توضيح النموذج من خلال الشكل (10).

الشكل (10) نموذج بورتر و لاولر



المصدر: ناصر محمد العديلي: المصدر السابق، ص 49.

من الشكل (10) نلاحظ أن الخط الواصل بين الأداء و المكافأة الخارجية يعني أنه لا يمكن أن تكون هناك علاقة بين الأداء و النتيجة المتوقعة بما أن الحصول على المكافأة من الرئيس المباشر احتمالية و ليس أكيد.

4- أن الخط المقطوع الواصل بين الأداء و المكافأة العادلة ما هو إلا نظريا فقط.

5- أن الرضا و نتيجة المكافأة العادلة و المكافأة الداخلية و المكافأة الخارجية مرتبطة بالأداء.

خلاصة ما سبق أن الفكرة الأساسية لنموذج بورتر و لاولر (Porter et lawler) هي أن الفرد بعد آدائـه لعمل معين يحصل على نوعين من المكافأة الأولى داخلية و الثانية خارجية، هذين النوعين من المكافآت يقارنها الفرد بالمكافأة العادلة في اعتقاده، فإذا كانت المقارنة إيجابية يكون الفرد راض و بالتالي تعاد العملية، أما إذا كانت المقارنة سلبية فإن الفرد يكون غير راض و هو ما يؤثر عليه في المرحلة القادمة.

إن تطبيق هذه النظرية في الواقع العملي صعب شأنها في ذلك شأن نظريات التحفيز المبنية على التوقع، إلا أنها تمتاز ببعض التطبيقات في ميدان الادارة من خلال المتغيرات

الموجودة فيها " فالمدیرین فی المؤسسة لا بد أن يحددو و بوضوح العلاقات السببية بين الانجازات و المكافآت و إقامة الترقية، بحيث تمنح المكافآت حينما تكون الانجازات في مستوى جيد، و لا نمنحها حينما تكون الانجازات سيئة"¹. و يجب على المديرين كذلك الأخذ بعين الاعتبار أن الأفراد يعطون قيما مختلفة لمختلف المكافآت. فبعض الأفراد هم جد محفزين بالفقد بينما نجد البعض الآخر يتمنون في الحقيقة المدح و الثناء و كذا الاعتراف و إمكانية الترقية، و يجب على المديرين تحديد أهداف صعبة و لكن واقعية للأفراد و أن يقوموا بالاتصال بهم دوريا لتوضيح تلك الأهداف و كذا تدريبيهم و تكوينهم حتى يتمكنوا من تحقيق مستويات من الأداء تكون مرغوبة لدى الطرفين.

- 6- نظرية الدافع الخارجي لسكاينر (Skinner)

تحتفل هذه النظرية اختلافا كاملا عن النظريات السابقة لأنها تنطلق من الدافع الخارجي للفرد عكس سبقاتها التي تنطلق من الدافع الداخلي له، و الفكرة الأساسية لهذه النظرية أنه يكفي أن يكون هناك دافع خارجي قوي يزيد من احتمالات حدوث رد فعل في الاتجاه المرغوب فيه، و هو ما يؤدي بالفرد أن يكون محفزا، فإذا كان كذلك فإنه بالطبع يؤدي مهمته و منه تكون النتيجة مرضية بالنسبة له و للمؤسسة. فإذا توفر الرضا لدى الفرد فإن العملية حتما تتكرر، و العكس من ذلك إذا كان الدافع الخارجي ضعيفا فإن الفرد لن يكون محفزا و وبالتالي أداؤه لمهمته يعتبر غير كافي و لا يرضي المؤسسة و لا نفسه و منه فالعملية لن تتكرر، و يمكن توضيح هذه الفكرة من خلال العلاقة المولالية:

دافع قوي — رد فعل مرغوب فيه — نتيجة إيجابية — تكرار السلوك المرغوب فيه.

دافع ضعيف — رد فعل غير مرغوب فيه — نتيجة سلبية — عدم تكرار السلوك المرغوب فيه.

في هذا الشأن يعتقد تيري (Terry) " أن مثل كل الجماعات التي تفضل النتائج الإيجابية فالمطلوب من المدير اختيار عوامل دفع إيجابية بإمكانها خلق و دفع و إدامه السلوك المرغوب فيه"². و من أجل تحقيق النتائج المطلوبة يمكن توجيه الأفراد نحو مناصب مهمة و كذا أجور مناسبة و إلى الترقيات و المشاركة في اتخاذ القرارات و غيرها من الدوافع الإيجابية أو القوية.

¹ - G. R. Terry, S. G. Franklin: opcit, p 368.

² - G. R. Terry, S. G. Franklin: opcit, p 361.

و مثلما استعمل سكاينر (Skinner) الدوافع الإيجابية استعمل كذلك عوامل دفع سلبية أو ضعيفة من أجل إحباط السلوكات لغير مرغوب فيها و يرى سكاينر (Skinner) أن "أكثر الدوافع قوة و تأثيرا على التحفيز هي الدوافع الإيجابية". و في هذا الصدد قام الباحث (Hamner) بدراسة شملت عشرة مؤسسات تستعمل نظام الدوافع الإيجابية و قد خرج من هذه الدراسة بستة طرق تساعد على تغيير تحفيز الفرد و هي:

- 1- عدم مكافأة الأفراد بصفة متساوية فهذه الطريقة تساعد على رفع الأداء السيء و المتوسط و يجعل الجميع داخل المؤسسة يسعون إلى تحقيق مستوى أداء مرتفع .
- 2- إن التقصير في عوامل الدفع يمكن أن يغير في سلوك الفرد في أي لحظة.
- 3- إعلام الأفراد بينما يخطئون ففي هذه الحالة فإن إلغاء المكافآت دون علم الأفراد يخلق للمدير نزاعات داخل المؤسسة.
- 4- إعلام الأفراد بما يمكنهم عمله من أجل الحصول على دافع، ذلك أن تحديد الأهداف و متابعة تحقيقها تشجع على تحقيق نتائج إيجابية.
- 5- عدم معاقبة الفرد أمام الأفراد الآخرين.
- 6- العدالة أي إعطاء المكافآت بقدر الانجازات التي حققها الفرد.

من خلال النظريات السابقة يتضح لنا أن كل نظرية تطرح تصوراً معيناً تحاول من خلاله إرساء قاعدة للتحفيز يمكن للمدير من خلالها في المؤسسة توجيه سلوك الفرد نحو تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة و ذلك من خلال تحسين مستويات الأداء للأفراد بالمؤسسة، و إن اختلفت هذه النظريات في الطرح إلا أنها جميعاً تعالج موضوعاً واحداً و مهماً للغاية إلا و هو موضوع الحوافز غير أنها انطلقت في دراساتها من واقع المجتمعات التي أجريت عليها الدراسة و التي تختلف عن واقع الدول المختلفة، هذه الأخيرة إن أرادت تطبيق هذه النظريات في مؤسساتها فما عليها إلا تكييفها مع واقعها أوأخذ أهم الجوانب التي تتلاءم مع واقعها و المعطيات التي يحملها. فمن دون شك فإن تطبيق هذه النظريات في الدول المختلفة لن يلقى نجاحاً كبيراً لاختلاف الظروف، و مع ذلك نجد أن النظريات السابقة عالجت موضوع الحوافز باهتمام كبير جداً و فيما يلي نتناول بالدراسة أهم أنواع الحوافز و مدى مساهمتها في تحسين أداء الأفراد بالمؤسسة.

المطلب الثالث:**أشكال الحوافز**

يجب على الادارة في المؤسسة أن تختار الحوافز الملائمة لها من بين مختلف الحوافز التي يمكن أن نحصرها في نوعين رئيسيين هما : الحوافز الإيجابية و الحوافز السلبية، و اللذين يدورهما ينقسمان إلى حواجز مادية و حواجز معنوية، و التي يمكن منحها لفرد أو للجامعة.

يقصد بالحوافز الإيجابية تلك الحوافز التي تهدف إلى تحسين مستوى الأداء من خلال مدخل التشجيع و الاثابة الذي يشجع الفرد على أن يسلك سلوكاً معيناً ترغبه الإدارة، و عن طريق توفير فرص التقدير و الكسب المادي و الأدبي للأداء الجيد.

أما الحوافز السلبية فهي تسعى إلى التأثير في سلوك الأفراد من خلال مدخل العقاب و الردع أي من خلال عمل التأديبي الذي يتمثل في جراءات مادية كالخصم من الأجر، أو الحرمان من العلاوة أو الحرمان من الترقية. ... الخ.

قد يتتسائل البعض أي الأسلوبين أحسن؟ و لإنجاحه عن هذا التساؤل يمكن القول بأن الاعتقاد السائد بين رجالات الإدارة أن الأفضل هو محاولة التوفيق بين الأسلوبين لما يخدم مصلحة المؤسسة. فالدراسات و التجارب التي تمت في هذا الميدان أثبتت أن استعمال أسلوب الحوافز السلبية يحقق مستويات أعلى من الأداء لدى الأفراد و ذلك في المدى القصير فقط ، و سرعان ما يصاحب ذلك هبوط في معنويات العاملين و ما يعكسه من أعراض سلوكيّة مثل ارتفاع معدل الغياب، و معدل دوران العمل، و كذا عرقلة الإنتاج، هذا إلى جانب سيادة روح الاستياء و التذمر من العمل و كثرة النزاعات، و هو ما يترتب عليه حتماً هبوط في مستوى أداء الأفراد بالمؤسسة. عكس ذلك فإن أسلوب الحوافز الإيجابية يوفر روحًا معنوية للأفراد أعلى لكنه يحقق مستويات أداء أقل في المدى القصير، لكن على المدى الطويل نجد أن أداء الأفراد يزيد بدرجة كبيرة و ملحوظة.

يمكن القول بأن الحوافز بصفة عامة متعددة الجوانب و الأبعاد، ذلك أن الحاجات الإنسانية متعددة، و لا يصلح حافز وحيد لتحفيز كافة الأفراد، لذا لا بد من تعدد الحوافز التي تتفاوت في درجة فاعليتها و ذلك وفقاً لحاجة كل فرد و مدى اشباعه لاحتياجه. و فيما يلي نستعرض مختلف الحوافز التي تجعل من الأفراد داخل المؤسسة يحسنون من أدائهم.

- ١- الحوافز المادية:

إن استخدام الحوافز المادية في المؤسسة ينبع عنه زيادة في الانتاج خاصة إذا ما استخدمت في الظروف المناسبة وبالطريقة المناسبة، ولكن استخدام هذا النوع من الحوافز لا بد أن يعتمد على خطط وبرامج واضحة المعالم ولا بد أن يراعي الشروط التالية^١:

- من الأحسن أن يرتبط برنامج الحوافز المادية ارتباطاً مباشرًا بجهود الفرد وليس بجهود الجماعة، إذ أن الفرد يبذل أقصى جهده عندما يدرك أن العامل الأساسي في زيادة و خفض مكافآته المادية سيكون نتيجة مباشرة لمجهوده الشخصي، إذ أن هذا النظام لا يحقق مبتغاها إذا عول جميع الأفراد في المؤسسة بنفس الطريقة دون الأخذ بعين الاعتبار للمجهودات الفردية.
- لا يكفي أن يقتصر التحفيز على النواحي المادية فقط بل يجب أن يقترن بالنواحي المعنوية كاشباع الحاجة إلى التقدير، و الرغبة في التعبير عن الذات و تأكيدها، و ذلك عن طريق الشكر و التقدير و الثناء.
- يجب أن تمثل الحوافز إضافات ملموسة إلى الأجر الأساسي للفرد الذي يبذل مجهوداً ملموساً كما يجب أن تكون قواعدها معروفة لدى الأفراد، و يكون من السهل حساب القيمة المستحقة للفرد.

▪ الأجر:

يعتبر الأجر عاملاً مهماً في أي نظام للحوافز ذلك لما له من دور في اشباع الحاجات الإنسانية، و الأجر هو دخل الفرد من عمله و يمثل شيئاً مهماً بالنسبة له كونه يحدد مستوى معيشته، كما يتوقف عليه مركزه و مكانته بين الأفراد سواء في المؤسسة أو المجتمع ككل.

إن من واجب إدارة كل مؤسسة أن تضع نظاماً سليماً للأجور يضمن للأفراد فيها الدخل العادل الذي يتاسب و مستوى أدائهم في المؤسسة، مما يدفع الأفراد إلى بذل طاقة أكبر أثناء عملهم، و أن من الضروري جداً إشعار الأفراد بعدلة الأجور التي يتقاضونها، إذ أن المنازعات بين الإدارة و الأفراد ترجع في الغالبية العظمى من الحالات في كافة أنحاء العالم إلى عدم شعور الأفراد بعدلة أجورهم، و التي تأخذ عدة صور كالاضطرابات عن العمل أو خفض

^١- حامد الحرفة: المصدر السابق، ص 173.

معدلات الانتاج و زيادة نسبة التلف سواء في المواد الأولية أو السلع المصنعة، و كذا زيادة معدل الغياب ... إلخ.

في إدارة كل مؤسسة عند وضعها لنظام الأجر لا بد أن تراعي أموراً عديدة من شأنها أن تجنب المؤسسة الوقوع في نزاعات، و من بين هذه الأمور العناية بوضع نظام عادل للأجر، كما يجب أن تضع المؤسسة خطة محددة المعالم تبين فيها أن الفروق في الأجر مبنية على الفروق في الأوصاف و المواصفات التي تتطلبها كل وظيفة فمن يشغلها، كما يجب أن تكون الأجر في المؤسسة متقاربة مع أجور المؤسسات المماثلة لها، و لا بد أن تتساوى الأجر في حالة وجود أعمال متكافئة. و لا بد أيضاً من تحديد معايير عادلة لمكافأة الأفراد في حالة وجود فروق في الأداء داخل المؤسسة، لا بد من إعلام الأفراد داخل المؤسسة بطرق تحديد الأجر حتى يدرك كل فرد مكانه في هيكل الأجر.

▪ أنواع الأجر:

إن تعدد أنواع الأجر يعود إلى أساس تتعلق بحجم الزمن و قدرات الانتاج... إلخ.

- تحديد الأجر على أساس الزمن:

تستخدم هذه الطريقة في احتساب الأجر في أغلب المؤسسات حيث يدفع الأجر على أساس الفترة التي يقضيها الفرد في العمل، فيحدد معدل الأجر بوحدة زمنية معينة كالساعة أو اليوم و يحسب الأجر على أساس الوقت التي يقضيه الفرد في العمل.

إن هذه الطريقة في حساب الأجر تتميز كثيراً بالبساطة في التطبيق فكل ما تتطلبه هو وقت بدء العمل و وقت انتهاءه، كما أن هذه الطريقة تمكن الفرد من حساب الأجر المستحق له وبالتالي اقتناعه بعادته، فالطريقة تشعر الأفراد بالأمان إذ يدركون أنه بصرف النظر عن كمية إنتاجه فإنه سيحصل على أجر معين، و عادة ما تكون هذه الطريقة محبذة لدى الأفراد الذين تتقاضهم الخبرة و كذا ضعيفي الأداء باعتبار أن الأجر لا يرتبط بكمية الإنتاج. و نتيجة لذلك فإن المؤسسة في هذه الحالة حتى تتحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج نجدها تلجأ إلى الإشراف و المراقبة الدقيقة للأفراد أثناء أدائهم لأعمالهم.

و رغم بساطتها فإن هذه الطريقة ما يؤخذ عليها أنها لا تأخذ بعين الاعتبار الفروق الفردية بين العاملين و اختلاف مستويات الأداء لديهم، فحسب هذه الطريقة فإن جميع الأفراد متساوين في الأجر، و وبالتالي فإن الأفراد ذوي الأداء العالي لا يحصلون في المقابل على أجور تحفيزية

دراسة حالة مؤسسة ميتاوف نلمسان
مقابل تحقيق مستويات أعلى من الأداء، و بالتالي فالطريقة فشلت في أن تكون حافزاً للأفراد على رفع مستويات أدائهم بالمؤسسة.

- تحديد الأجر على أساس الانتاج:

نظراللعيوب التي ارتبطت بالطريقة السابقة فإن هذه الطريقة تقوم على أساس سد الثغرات و النقصان الواردة فيها حيث تحسب الأجر على أساس الانتاج أي أن أجر العامل في المؤسسة يتتناسب طرداً مع حجم إنتاجه. فالطريقة تشجع الفرد على بذل أقصى طاقته لانتاج أكبر كمية ممكنة و بالتالي الحصول على أعلى أجر ممكن ، كما أنها تميز بين الأفراد على أساس مستويات أدائهم.

" إن استخدام هذه الطريقة في دفع الأجر قد أدى إلى زيادة كبيرة في الإنتاج تتراوح بين 30% و 100% في الصناعات المختلفة"¹ ، إذ أن الأفراد يعتقدون أنها أكثر الطرق عدالة و أنها تؤدي إلى التقليل من الوقت الضائع و ت Tactics من النزاعات داخل المؤسسة. غير أن هذه الطريقة تواجه مشكلة تطبيقها على الأقسام غير الانتاجية كالأنقسام الإدارية لذلك على المؤسسة الاجتهاد في إيجاد طرق قياس العمل بهذه الأقسام حتى يسهل تطبيق هذه الطريقة على كافة الأفراد بالمؤسسة دون استثناء.

يمكن القول بأن أحسن طرق دفع الأجر تطبيقاً و ملاءمة للمؤسسة و للفرد هي طريقة تحديد الأجر على أساس الانتاج كونها تجعل الأفراد يحسنون من مستويات أدائهم في المؤسسة بغية الحصول على أجور مرتفعة. و على هذا الأساس يرى أحد الباحثين أنه: " لمواجهة المعارضة التي تثار ضد هذه الطريقة يمكن وضع أجر أساسي يدفع للجميع ثم يدفع لآخر إضافياً لكل عامل يزيد إنتاجه عن مستوى إنجاز معين"² فالطريقة إذن تضمن لجميع الأفراد في المؤسسة مستوى معقول من الأجر يدفع للجميع و يكافأ ذوي الإنتاج العالي، و في نفس الوقت يحفز الجميع على تحسين مستويات أدائهم.

يمكن القول عموماً أنه حتى يكون للأجر أثر على إداء الفرد لا بد أن يحترم شرطين³:

- 1- أن يكون الفرد راغباً في الحصول على أجر أعلى أي أن تكون الزيادة في الأجر مرغوبة في حد ذاتها.

¹ نفس المصدر، ص 179.

² نفس المصدر، ص 181.

³ علي السلمي: المصدر السابق، ص 306.

2- أن تكون هناك علاقة مباشرة و ارتباط إيجابي بين زيادة الانتاج و الحصول على زيادة في الأجر.

فالشرط الأول طبيعي و منطقي جداً إذ لكي يصبح الأجر حافزاً على الانتاج ينبغي أن تتوفر لدى الفرد الرغبة في الحصول على مزيد من الأجر، فإذا انعدمت هذه الرغبة ما كان للأجر أي تأثير. فالفرد الذي يعتقد أنه ليس بحاجة إلى زيادة في أجره فإن قرار المؤسسة برفع الأجور لن يدفعه إلىبذل جهد أكبر في سبيل رفع مستوى أدائه، فالأهمية النسبية للزيادة في الأجر تقل عند الفرد عديم الرغبة فيها. و من جانب آخر فإن عدم وجود ارتباط بين الأجر و بين الجهد المبذول في العمل يؤدي إلى عدم تأثير الأجر على مستوى أداء الفرد، هذا الأخير لا يشعر بسبب حصوله على تلك الزيادة. أما لو كانت هذه الأخيرة متوقفة على أداء الفرد لكان ذلك حافزاً يدعوه إلى الرفع من مستواه، حيث يصبح الأداء الطريق الوحيد للحصول على زيادة في الأجر.

تأخذ الزيادات في الأجر أشكالاً عديدة تختلف من حيث تأثيرها على أداء الفرد وهي:

▪ **الزيادات الدورية:**

يمنح هذا النوع من الزيادات في مواعيد محددة مسبقاً فهي غير مرتبطة بالانتاج إطلاقاً أو بالجهد المبذول من طرف الفرد في المؤسسة، وفي غالب الأحيان يحصل الأفراد على هذه الزيادات اعتماداً على بعض الصفات التي لاتتعلق بالأداء كإنشاء علاقات مع الرؤساء المباشرين وكذا العلاقات الشخصية، فهي تعتمد كثيراً على التقدير الشخصي وبالتالي تبتعد عن الموضوعية في التطبيق لذلك فمنح هذه الزيادات لن يؤدي إلى تحسين مستوى أداء الفرد بل يمكن أن يخلق منها نزاعات بين الأفراد والأدارة في حالة عدم حصولهم على نسب متساوية، ولتقادي هذا النقص يمكن منح هذه الزيادات بعد أداء الفرد لعمله شرط أن يكون في مستوى هذه الزيادة. أي ربط هذه الزيادات بمستوى أداء الفرد حتى تحفزه على الرفع من أدائه.

▪ **الزيادات العامة في الأجر:**

لا يمكن الاعتماد عليها كحافز لتحسين الأداء كونها لا ترتبط إطلاقاً بالانتاج فاتخاذ المؤسسة لقرار برفع جميع الأجر و المرتبات للأفراد لن يترتب عنه أي زيادة في أداء الفرد إلا في حالة واحدة و هي شعور الأفراد داخل المؤسسة بالتقدير الذي حصلوا عليه و وبالتالي الشعور بالمسؤولية الملقة على عاتقهم مما قد يزيد من مستوى الأداء.

▪ الزيادة لمقابلة الزيادة في تكاليف المعيشة:

تعاني هذه الطريقة من نفس عيوب الطريقتين السابقتين كونها لا ترتبط بالانتاج، فهذه الزيادة يحصل عليها الأفراد جميعاً بغض النظر عن المجهود الذي يبذل كل فرد فهي تساوي بين جميع الأفراد مما يجعلها لا تكون حافزاً على رفع مستوى أداء الأفراد.

▪ المشاركة في الأرباح:

يمكن تصور هذه الطريقة كحافز يدفع الفرد لرفع أدائه آملاً في الحصول على نصيب أكبر من الأرباح، حيث أن الحصول على هذه الأخيرة يعتمد على مدى زيادة الانتاج و خفض التكاليف.

نشير هنا إلى أن ما يقلل من فعالية هذه الطريقة كون المؤسسة تدفع نصيب الأفراد من الأرباح مرة واحدة في السنة مما يفقد الفرد الصلة بينها وبين أدائه كما أن التوزيعات في الأرباح احتمالية و ليست أكيدة في جميع الظروف الأمر الذي يجعل تأثيرها على الأداء محدوداً نسبياً، ولقدادي هذه العيوب يمكن للمؤسسة أن تقلص من فترة توزيع الأرباح لأن توزع كل ثلاثة أشهر مثلاً حتى تقرب الصلة بينها وبين رفع مستوى الأداء.

▪ المكافآت:

تعتبر هذه الزيادات في الأجور الوحيدة التي يمكن أن تكون حافزاً على زيادة مستوى أداء الأفراد كونها تحترم الشروط التالية:

- أنها ترتبط مباشرة بالأداء.
- تخلق الصلة بين رغبة الفرد في زيادة دخله و زيادة الانتاج.
- إمكانية الحصول على هذه المكافأة إذا ما حسن الفرد من مستوى أدائه.
- تعتبر سريعة الدفع فبمجرد تحقيق الهدف يحصل عليها الفرد مباشرة.

لذلك نقول أن إدارة الموارد البشرية إذا ما أرادت ارساء قواعد برنامج للحوافز تخص الأفراد فلا بد أن تراعي الشروط السابقة الذكر حتى تكون الزيادات في أجور الأفراد حافزاً لهم على تحسين مستويات أدائهم.

▪ ضمان و استقرار العمل كحافز مادي:

يتمثل العمل المصدر الوحيد للدخل بالنسبة للفرد فإذا انقطع الفرد عن العمل لأي سبب من الأسباب فإن الدخل سوف ينعد تماماً لذلك فإن استقرار العمل و ضمان استمراره عنصر

أساسي من العناصر التي تحفز الأفراد على بذل مزيد من الجهد. " و مما لا شك فيه أن اطمئنان الفرد على استمرار العمل و بالتالي استمرار حصوله على الأجر تلعب دورا هاما في تشكيل حاليه المعنوية بإزالة الخوف و القلق من حياته مما يجعله في وضع أحسن من حيث قدرته على أداء العمل بطريقة أفضل".¹

في هذه الحالة لا بد أن يستمر ارتباط عنصر استقرار العمل بالانتاج كشرط أساسي لبقاء فعاليته كحافز و نعني بذلك أن الفرد توفر له ضمانات استقرار العمل إلى الحد الذي يوفر له الطمأنينة للاستمرار في أداءه للعمل، غير أنه إذا أصبح استقرار العمل غير مرتبط بالانتاج فإن ذلك يؤدي حتما بالفرد إلى التهاون في أدائه لعمله و بذلك " تبرز أهمية توفير ذلك الضمان و الاستقرار بالنسبة للأفراد في المستويات الإدارية العليا التي يتبلور عملها عادة في القرارات و رسم السياسات للمشروع"². فانعدام الشعور بالاستقرار و ضمان العمل لدى المديرين يجعلهم يهملون مهامهم الرئيسية في المؤسسة و ينشغلون بالسعى وراء توفير الضمانات الالزمة للاستمرار في العمل.

▪ ظروف العمل المادية:

إن ظروف العمل المادية مثل آلات الانتاج و معداته و مكان العمل، التهيئة، الإضاءة، نظافة مكان العمل، الضجيج، تعتبر كعوامل مهمة تؤثر على أداء الفرد لعمله و تنقص من رغبته فيه. حيث أن " لموقع العمل و طبيعته و مشكلة التهيئة و الإنارة و النظافة و الهدوء و السلامة الأثر الكبير في أداء الفرد لعمله و تأقلمه فيه، حيث كلما كانت الظروف مهيأة أكثر كلما كان استعداد الأفراد للعمل أحسن، لكن ينبغي أن نضع تلك الظروف و الامكانيات في مكانها الطبيعي بمعنى لأنضفي عليها أهمية أكثر من حقيقتها".³

في هذا الشأن يوضح (Blondin Fabi) إن الاهتمام المتواصل بالمحافظة على محیط سليم للعمل و مستحب يؤثر على الرضا الشخصي و الوظيفي لكل عامل و يحسن الأداء".⁴ فالآثار الجيدة لمحیط العمل تولد شعورا طيبا لدى مجموع الأفراد بالمؤسسة. و يقول آخر في هذه النقطة أن ظروف العمل "هي كل ما يحيط بالفرد في عمله و يؤثر في سلوكه و أدائه و ميوله

¹- أحمد عادل راشد: مذكرات في إدارة الأفراد، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 319.

²- علال جودة: المصدر السابق، ص 41.

³- علي السلمي: المصدر السابق، ص 311.

⁴- Blondin Fabi : Gestion des ressources Humaines. Ed : Deboek universite canada، 1993، p 470.

تجاه عمله و المجموعة التي يعمل معها و الادارة التي يتبعها و المشروع الذي ينتمي إليه¹. أما إذا كان العكس من ذلك أي عدم إعطاء أي أهمية لظروف العمل بالمؤسسة فإنه يتوقع حتماً بروز ظاهرتين سلبيتين تؤثران كثيراً على أداء الفرد و بالتالي أداء المؤسسة، الأولى و تتمثل في كثرة الإصابات بحوادث العمل و الثانية و تخص الإصابة ببعض الأمراض المهنية خاصة عند عدم الاهتمام بتوفير السبل الوقائية، مما ينجر عنه تضييع جزء كبير من وقت العمل يتسبب حتماً في التأثير على نتائج المؤسسة هذه الأخيرة لا بد أن تبني سياسة أمنية واضحة لتقادي الأخطر السابقة في هذا الصدد يقول أحد الباحثين بأن " وضع سياسة أمنية يعتمد على تحليل كل الحوادث بالمؤسسة و معرفة أسبابها الحقيقية"².

■ ساعات العمل كحافر مادي:

ينعكس تأثير ساعات العمل على الأداء من خلال درجة الاجهاد العضلي و النفسي الذي يعانيه الفرد، و ما ينطبق على ظروف العمل المادية ينطبق على ساعات العمل. لذلك فهناك مستوى معقول من ساعات العمل. تحفز الأفراد على العمل بمستويات أحسن فإذا زادت ساعات العمل عن ذلك المستوى أدى ذلك إلى شعور الأفراد بالاجهاد سواء كان عضلياً أو نفسياً مما ينعكس مباشرة على الحالة المعنوية للفرد و بالتالي على مستوى أدائه.

إن مهمة الادارة في المؤسسة هي إيجاد الحجم المناسب لساعات العمل الذي يحقق أعلى مستوى من الأداء، و نشير هنا إلى أمر هام و هو أنه لا يهم فقط عدد ساعات العمل بل كيفية تنظيمها و مدى استعمالها على فترات للراحة.

■ الخدمات المادية:

تقدم معظم المؤسسات للأفراد العاملين بها خدمات مختلفة تختلف تبعاً لطبيعة و حجم المؤسسة، إلا أنها تشتراك جميعاً في خاصية هامة و هي القدرة على اشباع بعض الحاجات الأساسية التي يشعر بها الأفراد فهي بذلك تهدف إلى حفظهم على بذل مجهود أكبر و رفع أدائهم، إلا أننا نجد أن طريقة استحقاق هذه المزايا في المؤسسة لا يعتمد على مستويات الأداء للأفراد و لكن على احتياج الفرد للخدمة، كالعلاج الطبي أو الرعاية الاجتماعية، و بالتالي من الصعب جداً إنشاء علاقة مباشرة بين تقديم الخدمات و مستوى أداء الأفراد. بمعنى أنه لا يمكن القول بأن زيادة الانفاق على مختلف الخدمات يؤدي إلى رفع أداء الأفراد، و لكن "تأثير

¹- صلاح الشناوي: إدارة الأفراد و العلاقات الإنسانية مدخل الأهداف، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1990، ص 205.

²- J. M. Peretti : Personnel. ed : Vuibert, Paris, 1981, P 346.

الخدمات على حفز العمال على زيادة الانتاج يتم بطريقة مباشرة من خلال التأثير على حالتهم المعنوية و الصحبة الأمر الذي يزيد من مقدرتهم على العمل و من رغبتهم فيه¹.

و يمكن ذكر بعض أنواع الخدمات فيما يلي:

1- الخدمات الصحية.

2- الخدمات الغذائية.

3- الخدمات التعليمية و الثقافية.

4- توفير وسائل النقل.

5- توفير السكن الملائم.

▪ **منح البديل (التعويضات):**

تتمثل هذه البديل في شكل نقدي و تعطى مقابل أو تعويض عن التكاليف الإضافية التي يتحملها الأفراد كبدل النقل، بدل السكن، بدل الطعام ... إلخ. أو مقابل العمل في ظروف صعبة أو بدل التعرض للأخطار، و يرى أحد الباحثين أن " منح البدلات الخاصة التي تضاف إلى الأجر إنما تهدف إلى زيادة و تحسين الأداء"². و حصول الفرد على هذه البدائل المختلفة يمثل تعويض عن جميع التكاليف التي يتحملها و وبالتالي تعتبر زيادة في الأجر و بالتالي من شأنها أن تكون حافزاً للأفراد على رفع مستوى أدائهم بالمؤسسة.

2- **الحوافز المعنوية:**

يقصد بالحوافز غير المادية تلك النواحي في جو العمل التي توفر الإشباع لحاجات الأفراد الاجتماعية و الذاتية، أي هي تلك العوامل التي تجذب الأفراد و تدعوه للعمل بأكبر قدر من الجهد و أبرز هذه الحوافز هي:

▪ **الترقية:**

تعتبر الترقية أحد المصادر الداخلية للموارد البشرية إذ تلجأ الادارة إلى شغل المناصب الشاغرة لديها بعد تحديد احتياجاتها عن طريق ترقيتهم لشغل هذه المناصب. و تتوقف فاعلية الترقية كحافز على درجة ارتباطها بمستوى أداء الفرد في المؤسسة. فالمؤسسات التي "ترتبط فيها الترقى بمستويات أداء الأفراد تكون أكثر كفاءة من تلك المؤسسات التي تتحدد فيها الترقى على أساس العلاقات الشخصية، فالأفراد يعمدون إلى رفع مستوى أدائهم أملأا في

¹- علي لسلمي: المصدر السابق، ص 314.

²- زكي محمود هاشم: الاتجاهات الحديثة في إدارة الأفراد و العلاقات الإنسانية، 1979، ط2، ص 445.

الحصول على الترقية³. ففعالية أي حافز ترتبط كما ذكرنا سابقاً على ارتباط الحافز بالأداء الشخصي و رغبة الفرد في الحصول على الحافز.

▪ **المشاركة في الادارة كحافز معنوي:**

إن اشراك الأفراد في الادارة يعتبر مدخلاً هاماً للتحفيز حيث يساهمون بآرائهم، بأفكارهم في تخطيط مستقبل المؤسسة و توجيه مسارها. فاشراك الأفراد في الادارة يساهم مساهمة فعالة في رفع روحهم المعنوية و توليد شعور لديهم بالأهمية فهي بذلك "أسلوب إذا ما تم استخدامه داخل إطاره السليم و بشكل مناسب فإنه يصبح أسلوباً فعالاً و مؤثراً في العاملين عن طريق اشباع حاجاتهم الشخصية و دفعهم على التقدم بالعمل في حدود معدلات الأداء الموضوعة"¹.

يعرف أحد الباحثين الادارة بالمشاركة كونها " طريقة للادارة تستخدم مجموعة من التقنيات العملية ترمي إلى توزيع المعلومات، المعرفة، سلطة القرار، و الدعائم المالية من أجل اشراك جميع الأفراد في مسؤولية نجاح المؤسسة و كذا تحسين مطابقة أهداف الأفراد لأهداف المؤسسة"². و حسب نفس الباحث فإن الادارة بالمشاركة ترمي إلى شيئين أساسيين و هما تحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي، و تحقيق أهداف ذات طابع اجتماعي.

فأما الأهداف ذات الطابع الاقتصادي فتتمثل في:

- تحفيز الأفراد على رفع مستوى الانتاج بالمؤسسة.

- تحسين فعالية المؤسسة.

- ضمان نمو المؤسسة و ذلك بتشجيع الأفراد على الابداع.

أما الأهداف ذات الطابع الاجتماعي فتتمثل في:

- جعل محیط العمل أكثر انسانية

- تحسين رضا الأفراد على العمل.

- دفع الفرد إلى تحقيق ذاته من خلال المهمة التي يؤديها.

- تنمية الشعور بالانتماء لدى الفرد.

- التقليل من النزاعات الداخلية.

³ علي السلمي: المصدر السابق، ص 315.

¹ - احمد عادل راشد: المصدر السابق، ص 320.

² - B. Fabi : opcit p 482.

اهتم الكثير من الباحثين بهذه الموضوع خاصه في البحث عن أثر الادارة بالمشاركة على رضا الأفراد كذا آدائهم بالمؤسسة، وقد أثبتت معظم الدراسات أن النتائج المنتظره تتوقف عموماً على نمط الادارة المطبق في المؤسسة. وقد أمكن من خلال تناول الدراسات تصنيف أنواع الادارة بالمشاركة إلى ما يلي:

- المشاركة في القرارات الخاصة بالعمل.
- المشاركة الاستشارية.
- المشاركة قصيرة المدى.
- المشاركة الرسمية وغير الرسمية.
- المشاركة في الملكية.
- المشاركة التمثيلية.

و قد أثبتت الدراسات أن هذه الأنماط من الادارة بالمشاركة تساهمن فعلياً في رفع رضا الأفراد و تحسين مستويات الأداء بالمؤسسة، حيث يقول أحد الباحثين: "أن تطبيقها يظهر عموماً ارتقاء ملحوظ في الأداء و كذا في مستوى رضا الأفراد"¹. و من أبرز صور الادارة بالمشاركة حلقات النوعية التي تتيح للأفراد المشاركة في كل المستويات بدءاً من خطط الانتاج حتى الاطارات العليا في المؤسسة و يعرفها أحد الباحثين بأنها: "مجموعة صغيرة من الموظفين يكونون عموماً من نفس وسط العمل أو يؤدون عملاً متماثلاً، يجتمعون دوماً مع رؤسائهم المباشرين من أجل تحسين الجوانب الاقتصادية و النفسية و كذا وسط العمل"². و للقيام بهذا العمل تستخدم في ذلك عدة طرق لحل المشاكل المختلفة و عرض مختلف الحلول على الادارة للعمل على تنفيذها مع متابعة ذلك ميدانياً للتتأكد من نتائجها.

ف بهذه الطريقة يمكن للمؤسسة أن تشرك أفرادها في حل مختلف المشاكل سواء تعلق الأمر بالانتاج أو بمحيط العمل ... إلخ، و تحسينهم بالمسؤولية تجاه تحقيق أهداف المؤسسة و إشعارهم بنوع من التقدير مما يساعد ذلك على رفع روحهم المعنوية و بالتالي بذل أكبر قدر من الجهد أثناء أداء العمل و بمعنى آخر رفع مستوى الأداء بالمؤسسة.

¹- زكي محمود هاشم: المصدر السابق، ص 460.

² - B. Fadi : opcit, p 483.

المبحث الرابع:

الاتصال وعلاقته بأداء الفرد

المطلب الأول: مفهوم الاتصال و مراحله

▪ مفهوم الاتصال:

يعتبر الاتصال من المتطلبات الرئيسية في أي مؤسسة من أجل احداث التنسيق والتكميل بين مختلف نشاطاتها، فأغلب الاداريين و رجال الاعمال الناجحين يرون في الاتصالات الأساس اللازم لرفع الروح المعنوية للأفراد، و الارتفاع بمستوى الأداء في المؤسسة. و كما نعلم فإن انجاز أي عمل في المؤسسة لا بد أن يتم عن طريق عناصر بشرية من خلال العمل الاجتماعي، و تظافر جميع الجهدات البشرية، و لتحقيق كل ذلك لا بد من وجود نظام اتصالات فعال في المؤسسة باعتباره وسيلة نقل المعلومات، و البيانات، و الأفكار و التأثير في سلوك الأفراد و الجماعات، ذلك أن من حق المرؤوسيين في المؤسسة معرفة أسباب القرارات و التصرفات الصادرة عن الادارة، و أن يعلموا بالقوى و المؤثرات التي تتعرض لها المؤسسة و بالتالي توفير المعلومات و البيانات التي تمكّنهم من فهم خطط و سياسات المؤسسة و أسباب احداث التغيير فيها.

إن واجب الادارة في المؤسسة "أن توضح للمرؤوسيين علاقات السلطة و أنواعها و حدودها في كافة مستويات المؤسسة و كذا العلاقات الأفقية بين الوظائف و أفراد القوة العاملة لتجنب مشكلات الاتصال"¹. فمسؤولية الادارة لا تنتهي بمجرد تبليغ الرسالة، ذلك أن نجاح الاتصال هو مسؤولية موجه بالدرجة الأولى و لا تنتهي هذه المسؤولية إلا بتلقي اشارة تأكيدية من مستقبل الرسالة يؤكد فيها أنه فهم مضمونها، لذا فإنه يجب أن تتوافق وسائل الاتصال الفعال التي تكفل للمدير الوقوف على وجهات نظر مرؤوسيه و مشكلاتهم و تفاعلاتهم و آرائهم و رغباتهم و مشاعرهم نحو المؤسسة و نحو العمل و كذا القرارات التي تتخذها الادارة و تفسيرهم لها و سلوكهم كرد فعل لهذه القرارات.

نظر الأهمية التي تكتسبها عملية الاتصال فقد تناولها بالدراسة العديد من الباحثين شأنها في ذلك شأن الحواجز و أعطيت تفسيرات مختلفة نابعة من تصوراتهم لهذه العملية في المؤسسة.

¹- زكي محمود هاشم: المصدر السابق، ص 202.

حيث نجد أن تيري (Terry) يعرف الاتصال بأنه: "فن تنمية و تحقيق الفهم الجيدين للأفراد، فهو عملية تبادل المعلومات والمشاعر بين شخصين أو أكثر، و هو مهم حتى تكون الادارة فعالة"². و يرى آخر أن الاتصال هو "تدفق المعلومات والتعليمات والتوجيهات والأوامر والقرارات من جهة الادارة الى المرؤوسين و تلقي المعلومات والبيانات الضرورية منهم في صورة تقارير أو أبحاث و مذكرات و اقتراحات و شكاوى و ذلك بقصد اتخاذ قرار معين أو تنفيذه"³.

يتضح لنا أن عملية الاتصال ذات أهمية قصوى بالنسبة لكل من:

- الأفراد كونه يساعد على إندماج أحسن للأفراد في المؤسسة.
- لمختلف أقسام المؤسسة ذلك أنه يساعد على التنسيق بين مختلف المهام و يسهل تحقيق مختلف نشاطات الادارة و ذلك بتوضيح مختلف القرارات المتخذة في المؤسسة.
- للمؤسسة في تعاملها مع المحيط ذلك أنه يسهل لها اندماجها فيه.

فحسب رأي كونتز (Koontz) فإن الهدف العام للاتصال في المؤسسة هو "احداث تغييرات أو توجيه الجهد نحو الوجهة المرغوب فيها"¹. و في اعتقاد تيري (Terry) فإن عملية الاتصال يجب أن تهدف إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية²:

- 1- زيادة تقبل المرؤوسين لأهداف المؤسسة.
- 2- تحقيق أكبر قدر من التوجّه نحو تحقيق أهداف المؤسسة.
- 3- تحديد المسؤوليات الخاصة بالمهام، و توضيح مراكز السلطة و السماح بالأخذ بعين الاعتبار للإنجازات الفردية.

و حتى تحقق عملية الاتصال أهدافها لا بد أن تمر عبر مراحل مختلفة للوصول بالرسالة إلى متلقيها.

▪ مراحل الاتصال:

لقد هدفت الدراسات الرائدة في هذا المجال إلى تحديد هذه المراحل، فأغلب نماذج الاتصال الموجودة حاليا هي نتاج دراسات مجموعة من الباحثين أبرزهم Harold. Lasswell و Claude Channon

² – G. R. Terry. S. G. Franklin: opcit; p 409.

³ – زيكي محمود هاشم: نفس المصدر، ص 20.

¹ – H Koontz. C O'donnell: opcit; p 442.

² – G. R Terry. S. G Franklin: opcit; p 415.

أداء الأفراد و أثره على انتاجية المؤسسة دراسة حالة مؤسسة ميتانوف نلمسان
و يرى Waren Weaver Harold Lasswell أنه لفهم عملية الاتصال لا بد من طرح خمسة أسئلة رئيسية³:

- من؟ أي مصدر الرسالة.
- ماذا يقول؟ أي الرموز التي تشكل الرسالة.
- أي قناة؟ طريقة ارسال الرسالة (كتابية، شفوية).
- لمن؟ أي متلقى الرسالة.
- بأي مفعول؟ أي كيفية فهم الرسالة و هل رد الفعل كان متوافقا معها.

و قد خرج هؤلاء الباحثين من دراساتهم في هذا المجال بمراحل رئيسية لعملية الاتصال هي:

1- المرسل:

يعتبر المرحلة الهامة في الاتصال حيث يمثل مرحلة التخطيط لعملية الاتصال أين يجب أن تراعي الدقة و الواضحة فيها، فعملية تحضير الرسالة من الأمور الهامة التي تحدد فعالية الاتصال في المؤسسة.

2- طريقة الارسال:

الهدف من هذه المرحلة هو اختيار أحسن قناة للاتصال، معنى ذلك أن القناة التي تتحقق أكبر قدر من الفهم الدقيق للرسالة من طرف متلقها و يمكن أن تكون القناة كتابية أو شفوية أو عبارة عن إشارة.

3- الرموز:

تضمن هذه المرحلة النقل الحقيقي للرسالة سواء كان ذلك بالقيام بعملية الكتابة أو بالمخاطبة فقط أو التعبير عنها بالاشارات التي من شأنها أن تنقل الرسالة إلى متلقها و تمكنه من فهمها.

4- تلقي الرسالة:

تعني انتقال الرسالة من مرسليها.

³ – Ibid, p 416.

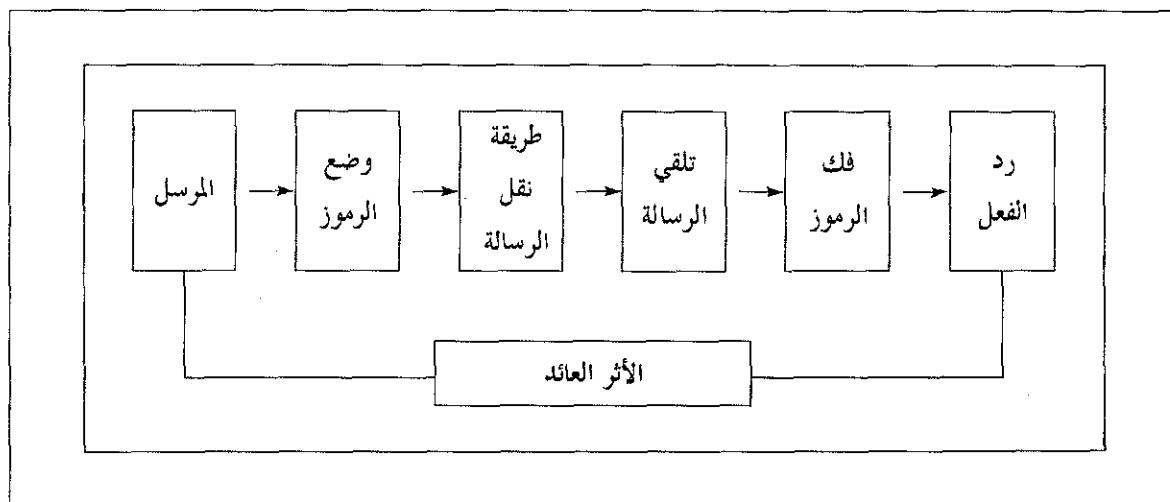
5- فهم الرسالة و رد الفعل:

يعني تلقي المستقبل للرسالة، فهذه العملية تتضمن التحليل المعمق لمضمون الرسالة من طرف متلقها لفهم مضمونها الحقيقي و معرفة ما إذا كانت موجهة إليه خاصة.

6- المعلومة المردودة:

إن رد فعل متلقي الرسالة يعبر عن نوع من الاتصال مع المرسل و يتبع نفس الخطوات التي يمر بها الاتصال، و يمكن أن يكون الاتصال المقابل مكتوب أو شفوي، هذه العملية تسمح للمرسل معرفة ما إذا فهم المرسل إليه مضمون الرسالة فهي إذن الوسيلة لتحسين الاتصال و يمكن توضيح هذه العملية من خلال الشكل (11).

الشكل (11) مراحل عملية الاتصال:



نشير إلى أن عملية الاتصال تتم في محیط و تتأثر به سواء في داخل أو خارج المؤسسة و المحیط يتضمن عامل مؤثر جدا و هو الضجيج الاتصالي الذي يمثل عائق يمنع الاتصال من أن يتم بكیفیة حسنة كما سنوضحه لاحقا.

المطلب الثاني: أنواع الاتصال

هناك عدة تقسيمات للاتصالات في المؤسسة فمنها الرسمي و غير الرسمي، و أيضا الاتصال من أعلى إلى أسفل و من أسفل إلى أعلى و الاتصال الأفقي، و يمكن اعتبار التقسيم الأخير شامل و يمكن الاعتماد عليه.

1- الاتصال من الأسفل إلى الأعلى:

بواسطته يقوم الأفراد أو من ينوب عنهم من المشرفين بإبلاغ الادارة في المؤسسة بمدى التقدم في الانجاز، و المشاكل المختلفة في العمل و غيرها من الأمور المتعلقة بالمستوى التنفيذي في المؤسسة، و عادة ما يتم هذا النوع من الاتصال في شكل نظم لاقتراحات و نظام للشكاوي، اجتماعات، التقارير و المذكرات، إشراك الأفراد في الادارة... إلخ. فهذا النوع من الاتصال يقلص الفجوة بين إدارة المؤسسة و الأفراد العاملين بها. مما يزيد من التقرب أكثر بينهما من أجل معالجة مختلف المشاكل التي تواجه الأفراد في مستويات تنفيذ مهامهم، و هو ما يزيد من رضا الأفراد و يرفع من روحهم المعنوية مما يساعد على أداء أحسن لمهامهم.

2- الاتصال من أعلى إلى أسفل:

عادة ما يكون هذا الاتصال موجهاً من المؤسسة إلى الأفراد فيها و غالباً ما يكون في شكل منشورات دورية أو تقارير أو اعلانات، صحف داخلية و يهدف عموماً هذا النوع إلى:

- اعطاء معلومات محددة عن العمل للأفراد.
- شرح علاقة الوظيفة بغيرها من الوظائف في المؤسسة.
- شرح مختلف السياسات و الاجراءات المتتبعة في المؤسسة.
- اعطاء الفرد معلومات عن كيفية أدائه لعمله.
- اقناع الأفراد بتحقيق أهداف المؤسسة.

من الأشكال التي يتم فيها هذا الاتصال: لوح الإعلانات، المنشورات الدورية، مجلة المؤسسة، دورات التدريب، التقارير السنوية.

3- الاتصال الأفقي:

إن وجود هذا النوع من الاتصال في مؤسسة و الذي يتم بين مختلف الأقسام و كذا الأفراد المتواجدون فيها، يسمح بزيادة سرعة و فعالية عملية الاتصال و تحسين الفهم الجيد لها فالعلاقات الأفقية تكون بين الأفراد في المستوى التنظيمي الواحد سواء في المستويات العليا أو الدنيا. فهذا النوع من الاتصال من المفترض أن تشجعه المؤسسة لما فيه من ايجابيات تساعدها في الوصول إلى تحقيق أهدافها.

تمارس المؤسسة الأنواع الثلاثة من الاتصال في عدة أشكال و صور ذكر منها أنظمة الشكاوى، نظام المقابلات، لوح الإعلانات، مجلة المؤسسة، ... إلخ.

4- الشكاوى في المؤسسة:

إن أغلب المؤسسات العالمية تتيح للأفراد فيها التعبير عن شكاواهم و تساؤلاتهم و كذا مشاكل عملهم، حيث تضمن لهم فرصة المناقشة و التعبير عن آرائهم، فبواسطة هذا النظام تقوم المؤسسات بتحديد الخطوات الرئيسية للنزاعات بين الأفراد في المؤسسة بدءاً من الرئيس المباشر حتى أعلى جهة في المؤسسة إن طلب الأمر، فبواسطة هذه الطريقة تستطيع المؤسسة التطلع على جملة المشاكل و العرائض التي تقف أمام الفرد أثناء أدائه مهمته، و وبالتالي تجنبها كل أمر من شأنه أن يعرقل جهود الأفراد في تحقيق أهداف المؤسسة و النهوض بمستوى الأداء فيها.

5- الاعلانات:

يفيد هذا النظام في إخبار الأفراد بالأمور العاجلة و الهامة، و كذا التغييرات التي تحدث في قواعد و أنظمة العمل و من أمثلة ذلك جريدة الحائط التي تصدر بشكل دوري و تعالج مختلف المشاكل المتعلقة بالأفراد داخل المؤسسة.

6- مجلة المؤسسة:

أحدى صور الاتصال الحديث داخل المؤسسات تعمل على إخبار الأفراد بكل الأنشطة التي تجري داخل المؤسسة سواء مست الأفراد أو المؤسسة عموماً، فالمجلة وسيلة لإشراك الأفراد في التعبير عن آرائهم حول أنشطة المؤسسة.

7- المقابلات:

يعتبر كوسيلة مباشرة لحل بعض المشاكل حيث تخصص المؤسسة بعض الموظفين المكلفين بشؤون الأفراد لمقابلتهم و الاستماع لمشاكلهم و محاولة الخروج بحل و إن استعصى الأمر أحالته إلى المتخصص.

إن الأساليب السابقة كلها صور من الاتصال في المؤسسات التي من شأنها أن تجنب المؤسسة الواقع في المشاكل كظهور النزاعات فيها، و من شأنها أن تحسّن الأفراد بالتقدير و الاعتراف بجهودهم مما يرفع روحهم المعنوية و وبالتالي زيادة رضاهم عن عملهم و وبالتالي بذل أقصى جهودهم لتحسين مستوى الأداء في المؤسسة. إلا أنه رغم ذلك تقف أمام نظام الاتصال في مؤسسة عوائق كثيرة تنقص من فعاليتها نفصّلها في النقطة الموالية.

المطلب الثالث: عراقيل الاتصال

تمثل عوائق الاتصال كل ما من شأنه أن يقف أمام السير الحسن لعملية الاتصال و التي ذكر منها الأخطاء التنظيمية في المؤسسة، العوائق النفسية و الاجتماعية و العوائق المتعلقة بمراحل الاتصال في حد ذاتها.

1- الأخطاء التنظيمية:

يلعب الجانب التنظيمي في المؤسسة دورا هاما في نجاح عملية الاتصال و قد حصر أحد الباحثين هذه المعوقات في الآتي¹:

- عدم مطابقة الترتيب المخطط للتنظيم المطبق.
- عدم معرفة الأفراد لتفاصيل المهام الموكلة لهم و بالتالي عدم تحديد الاختصاصات في المهام مما يعرض مستوى الأداء في المؤسسة للانخفاض.
- التجاء الأفراد إلى السلطة العليا في المؤسسة و تخطي الرؤساء المباشرين، في قضايا قد يحلها مشرفיהם المباشرين.
- عدم وضوح قنوات الاتصال في المؤسسة.

2- العراقيل النفسية و الاجتماعية:

تتعلق خاصة بالجانب الاجتماعي في المؤسسة كثرة عدد الأفراد بها و اختلاف المستويات الثقافية و الاجتماعية، مما يؤدي إلى عدم فهم عملية الاتصال فهما صحيحا و بالتالي اعطاءها تفسيرات مختلفة متباعدة عندها الحقيقي، أيضا الدور الذي تلعبه التنظيمات غير الرسمية في المؤسسة حيث يعرقل كثيرا نجاح عملية الاتصال.

3- العراقيل الخاصة بخطوطات الاتصال:

تتعلق خاصة بمراحل الاتصال المختلفة من المرسل إلى محتوى الرسالة إلى وسيلة الاتصال ثم متلقى الرسالة إضافة إلى بيئة الاتصال. فالمرسل قد يقع في عدة أخطاء و تتحضر خاصة في عدم معرفته بالعوامل الفردية أو النفسية التي تعتمل بداخله و التي يمكنها أن تؤثر في شكل أو حجم الأفكار و المعلومات التي يريد نقلها، و من بين العوامل هذه: القيم و المعتقدات الشخصية، الميول و الاتجاهات النفسية، الحكم و التقدير الشخصي، التحيز لبعض الأمور.... إلخ. أما بالنسبة للرسالة فإن المعلومات أثناء وضعها تتعرض لبعض المؤثرات التي تغير من

¹- إبراهيم الغوري: السلوك الإنساني و الادارة. دار الجامعات المصرية، ص 334.

دراسة حالة مؤسسة ميتانوف نلمسان طبيعة و شكل و حجم و معنى المعلومات، و الأفكار المراد نقلها، فالخطأ يحدث أثناء عملية الصياغة أو ترميز المعلومات، و من بين هذه الأخطاء عدم انتقاء الكلمات السهلة الفهم، عدم استعمال مصطلحات مفهومة. بينما وسيلة الاتصال فيؤثر عدم اختيار أنسابها لعملية الاتصال و كذا الوقت الملائم لها، و الشخص المناسب للقيام بها، و الأهم من ذلك كله الوسيلة التي تناسب الموضوع المنقول.

أما مستقبل الرسالة فيقع في نفس الأخطاء التي يقع فيها المرسل و التي سبق ذكرها، غير أن بيئه الاتصال تعوق العملية من خلال ما تحمله من تصورات مختلفة لدى الأفراد كعدم علمهم بأهداف المؤسسة و أن أهدافهم الشخصية تتعارض معها، و عدم علم الأفراد بالفائدة التي تعود عليهم من جراء عملية الاتصال في المؤسسة و إذا ما فشلت عملية الاتصال في الوصول إلى أهدافها فإن الهوة تتسع بين الأفراد و المؤسسة أو بين الأفراد أنفسهم مما يعرقل حتما السير الحسن لنظام المؤسسة.

لقد تطرقنا إلى حد الآن لعملية الاتصال في شكلها الرسمي أي في ظل الاتصال الرسمي بالمؤسسة، غير أنه يوجد في الواقع إلى جانب هذا النوع من الاتصال، الاتصال غير الرسمي تمارسه الجماعات غير الرسمية التي تسطر لنفسها أهدافا تكون في الغالب مخالفة لأهداف المؤسسة، هذه الظاهرة تعتبر كنتيجة حتمية لاتصال غير فعال في المؤسسة فظهور الجماعات غير الرسمية قد يخلق في بعض الحالات مشاكل و صراعات داخل المؤسسة تعرقل تحقيق أهدافها، حيث يسعى كل فرد فيها إلى تحقيق أهدافه الشخصية على حساب الأهداف العامة للمؤسسة و وبالتالي فإن هذه الظاهرة تخلق فجوة بين الادارة و الأفراد و لا تسمح بوجود اتصال بينهما يمكن الادارة من جهة على توجيه الأفراد نحو تحقيق أهداف المؤسسة من خلال النصائح و التوجيهات التي تدتهم بها، و يمكن من جهة ثانية الأفراد من التعبير عن أفكارهم و آرائهم، و مشاكلهم اليومية في العمل مما يمكن الادارة من اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوضعيات غير الملائمة، و التعرف على مستوى الانجاز لدى أفرادها. و الذي من شأنه جعل الادارة تتخذ الاجراءات التي من شأنها رفع مستوى آداء الأفراد إذا كان متذبذبا من خلال معرفة العوامل التي أثرت عليه.

إن انعدام هذا الاتصال بين الادارة و الأفراد يجعل الادرة من جهة في موضع غموض سواء بالنسبة لما يجري في المؤسسة و جعل الأفراد في حالة توتر نتيجة عدم اهتمام الادارة

بهم. مما يخلق نوع من الغضب لديهم و بالتالي انخفاض روحهم المعنوية و تدهور رضاهم و رغبتهم في العمل، و كنتيجة حتمية لذلك تقصير الفرد في أدائه لمهمته و بالتالي تدهور مستوى آدائه في المؤسسة. فالاتصال الفعال يساعد حتما على رفع الروح المعنوية للأفراد و بالتالي النهوض بمستوى آدائهم، و في هذا الصدد يوضح إبراهيم الغمرى " أن الادارة إذا لم تتمكن من الاتصال الفعال مع مرؤوسيها المباشرين فيجب أن تتوقع الكثير من المشاكل و العقبات و المخاطر التي ستقف في طريق تحقيقها لأهدافها، و مثل هذا الموقف يؤثر بالضرورة على الحالة المعنوية العامة للعاملين و على نتائج الأعمال بصفة عامة"¹.

يمكن أن يساهم الاتصال في تحسين الأداء بالمؤسسة من خلال عدة جوانب أهمها على الإطلاق، اعلام الأفراد في كافة المستويات التنظيمية بمختلف التغييرات التي قد تدخلها المؤسسة على نمط سيرها، ذلك أنه من واجب الادارة إحاطة الأفراد بالتغيرات قبل إدخالها وتعريفهم بأهميتها و فائدتها بالنسبة للمؤسسة عامة و للأفراد خاصة، و أن تسمح لهم بإبداء آرائهم و مقتراحاتهم و وجهات نظرهم في هذه التغييرات و أن تناقشهم فيها حتى تطمئنهم على أوضاعهم في المؤسسة. ففي غياب هذه الاتصالات فإننا نتوقع تخوفا من الأفراد إزاء هذه التغييرات و اتخاذ الحذر إزاء نوايا الادارة و تصرفاتها و ذلك من خلال ما تقوم به التنظيمات غير الرسمية التي تعمل على ترويج الإشاعات المحطمة لمعنيات الأفراد، نذكر على سبيل المثال الترويج لاعتظام الادارة الاستغناء عن بعض الأفراد مثلا، مما يجعلهم يسعون لمقاومة أي تغيير في المؤسسة و هو ما ينتج عنه هبوط في معنيات الأفراد و بالتالي تدهور مستوى آدائهم. لذلك نقول أنه إذا أرادت المؤسسة تحسين مستوى أداء الأفراد بها عليها بإرساء قواعد نظام اتصال فعال في المؤسسة و تجنب كل ما من شأنه أن يعرقل السير الحسن لعملية الاتصال.

¹- نفس المصدر، ص 349.

المبحث الخامس:

القيادة و علاقتها بأداء الأفراد

تمثل القيادة أحد العوامل المهمة و المحددة لنجاح أو فشل المؤسسة ذلك أن القائد الفعال هو من يخلق جوا من العمل الجماعي الذي يجعل من الأفراد داخل المؤسسة يتتجاوزون العقبات التي تواجههم من أجل تحقيق أحسن نتيجة ممكنة.

لم تصل القيادة إلى ما هي عليه الآن إلا بعد تطورات مختلفة، حيث اقتنى مفهومها بمفاهيم أخرى. ففي سنوات الخمسينيات اقتنى مفهوم القيادة بمفهوم السلطة الكاملة في التوجيه و إعطاء الأوامر فالسلطة كانت جد متمركزة في يد من لهم قدر كافي من المعرفة، و لهم أقدمية في المجال، فبمجرد أن يكون الشخص مشرفا تكون له سلطة كبيرة على مرؤوسية الذين ما عليهم إلا الطاعة و تنفيذ الأوامر. استمر هذا المفهوم حتى أواخر السبعينيات حيث توسيع المشاريع الصناعية و تطور التكنولوجيا كثيرا، ففي هذه الفترة أثرت نظريات العلاقات الإنسانية على إدارة المؤسسات حيث أصبح المشرفون مكلفين بالعلاقات الإنسانية أين يشرك الأفراد في اتخاذ القرارات و يبدون بأدائهم في المؤسسة.

اتسع مفهوم القيادة ليشمل في بداية الثمانينيات واجبات المشرف في التفكير و المحاولة في التأثير على سلوك مرؤوسيه من خلال سلوكه القيادي، و أزيلت بذلك كل القيود السابقة المفروضة على الأفراد و أصبح من واجب المشرف تحفيز مرؤوسيه و الاتصال بهم حتى يمكنه توجيههم نحو تحقيق أهداف المؤسسة و ذلك بإدماج أهدافهم الشخصية فيها. أما الادارة المعاصرة فتعمل على تكوين المشرفين فيها أو القادة و كذلك الأفراد للنهوض بمستويات الأداء، كما تحتم على المؤسسات الاهتمام بجو العمل و تهيئته حتى يشعر فيه الأفراد بالارتياح النفسي و الشعور بالرضا نحو العمل كي يحسنوا من أدائهم في المؤسسة. و لقد ظهرت هذه التطورات المترابطة كنتيجة للعديد من الدراسات التي تناولت موضوع القيادة في المؤسسات و أعطتها تفسيرات مختلفة نتناولها فيما يلي:

المطلب الأول: تعريف القيادة

اختلف الباحثون في المداخل التي تناولت مفهوم القيادة كما اختلفوا في اعطاء تعريف لها حيث عرفها تيري (Terry) " بأنها العلاقة التي يؤثر من خلالها شخص (القائد) على آشخاص آخرين ليعملوا مع بعض و برغبتهما على مهام مرتبطة فيما بينها و ذلك قصد تحقيق الأهداف المسطرة من طرف القائد وحده أو من طرف الجماعة وحدها"¹.

أما كونتز (Koontz) فيعرف القيادة بأنها: " الفن أو العملية المتمثلة في التأثير على الأشخاص ليخصصوا كل مجدهاتهم لتحقيق أهداف جماعية"².

أما بارجورون (Bergeron) فيرى أن القيادة "عبارة عن نشاط متمثل في التأثير على سلوك الآخرين سواء كان فرداً أو جماعة و ذلك قصد تحقيق أهداف معينة"¹. و يعرفها بلوندان فابي (Blondin Fabi) بأنها: "مجموعة الاتصالات بين الأفراد التي بواسطتها يؤثر المسؤول على سلوك مرؤوسه بتوجيههم نحو تحقيق أهداف الجماعة و أهداف المؤسسة"².

إن التعريف السابقة و إن أعطت تفسيرات مختلفة للقيادة إلا أنها تشارك في عدة نقاط:

- أن القيادة تستهدف تحقيق هدف معين.
- أن هذا التحقيق متعمد و ليس بالصادفة.
- أن القائد يؤثر من خلال القيادة على سلوك الآخرين أي أنه يقوم بتحقيق أهداف المؤسسة بواسطة الآخرين. و بالتالي فالقيادة في المؤسسة تهدف إلى تحقيق أمور عديدة أهمها:
 - ادماج أهداف الأفراد في أهداف المؤسسة.
 - تشجيع روح المبادرة لدى الأفراد.
 - تشجيع الأفراد على العمل الجماعي.
 - الاعتراف بالعمل الجيد.
 - تنمية روح الابداع و المبادرة لدى الأفراد.

فالقيادة بذلك تعمل على تهيئة الجو الملائم للعمل حتى يشعر الأفراد بالرضا و الارتياب النفسي، مما يدفعهم إلىبذل أكبر قدر من الجهود و بالتالي تحسين مستوى أدائهم. ومنه دور القائد هو العمل على تحديد أدوار للأفراد في تحقيق أهداف المؤسسة، و إعلام كل فرد بما هو

¹ – G. R Terry. S. G Franklin: opcit p 380.

² – H Koontz. C O'Donnell: opcit p 490.

¹ – P. G. Bergeron : opcit p 196.

² – B. Fabi : opcit p 456.

منظر من أداؤه "و دور القائد يتمثل في تحقيق الترابط و التكامل بين الهدف العام و الأهداف الشخصية للأفراد"³.

نظراً للأهمية التي تلعبها القيادة في المؤسسة خاصة في توجيه الأفراد، فقد تناولها الكثير بالدراسة و التحليل للوقوف على حقيقة هذه العملية. لذا وجدت الكثير من النظريات في هذا المجال (نظريات القيادة) تتعلق في تحليلها لهذه الظاهرة من زوايا مختلفة فمنها من يتطرق للقيادة من وجهة نظر الأفراد، و منها من ينطلق من وجهة نظر القائد نفسه هذه الأخيرة نميز فيها نوعين من النظريات الأولى تتعلق من صفات القائد، و الثانية تتعلق من نوع القيادة في حد ذاتها و التي نفصلها فيما يلي:

المطلب الثاني: نظريات القيادة

إن أهم وأشهر هذه النظريات هي نظرية ماك قريكور (Mc. Gregor) التي تتعلق في دراستها للقيادة من سلوك الأفراد و التي تضم نظريتين هامتين هما: نظرية X و نظرية Y.

1- نظرية X:

تبعد هذه النظرية كيفية القيادة انطلاقاً من سلوك الأفراد اعتماداً على فرضيات معينة أهمها أن الأفراد في المؤسسة كسلاء لا يحبون العمل و يشكل بالنسبة إليهم تعب و إرهاق و بالتالي فهم يتتجنبونه بقدر الامكان.

- أن الأفراد يفضلون أن يكونوا مسيرةً لا مسيّرين أي التهرب من المسؤولية.
- الأفراد يتتجنبون المبادرة خوفاً مما قد ينتج من مخاطر.
- أن الأفراد يهتمون بعنصر الضمان في عملهم على العناصر الأخرى.

فالنظرية اعتبرت الأفراد في المؤسسة أطفالاً لا يمكنهم تحقيق أي نتيجة مرضية، و أنه لتحقيق ذلك لا بد من فرض السيطرة عليهم أثناء توجيههم.

إن نظرية X ترفض نوعاً من الادارة التقليدية لذلك خرج صاحبها بنظرية معاكسة لها تماماً تعالج النقص الذي ظهر في النظرية الأولى.

2- نظرية Y:

أفكارها معاكسة تماماً للنظرية الأولى و تتعلق من الفرضيات التالية:

- أن الأفراد لا يتتجنبون العمل كونهم يحبونه فالعمل شيء طبيعي كالأكل و المشرب.

³- زكي محمود هاشم: المصدر السابق، ص 425

بـ- الشخصية:

إن أغلب القادة يتميزون بشخصية قوية، يتميزون بالثقة في النفس، النزاهة، الإبداع، روح المبادرة، إلا أن صفة الشخصية القوية رغم اعتبارها أحد الصفات الرئيسية لدى القائد إلا أنها قد لا تتوفر لدى بعض القادة.

جـ - التجربة و المركز الاجتماعي:

إن المكانة الاجتماعية العالية من شأنها أن تزيد من وزن القائد، وأن التجربة تمكّنه كثيراً من جعل الأفراد يبذلون أكبر قدر من الجهد و يحبّ لديهم العمل الجماعي.

دـ- التوجّه نحو مهام محددة:

يتميز القادة عادة بحاجة كبيرة لتقليد المسؤوليات الكبيرة و إتمام مهام متخصصة، و نجدّهم جدّ محفزين لتحقيق الأهداف المخططة. و يرى صاحب النظرية أنه من الصعب جداً حصر مختلف الصفات التي تتعلق بالشخص القائد نظراً لتنوعها و اختلافها من موقف لأخر و من شخص لأخر.

- نظرية Ghiselli :

قام (Edwin Ghiselli) بدراسة معمقة حول الروابط الموجودة بين كل من جوانب الشخصية و الحوافز و فعالية القيادة حيث شملت دراسته أكثر من 300 مدير في 90 مؤسسة مختلفة و استخلص من دراسته أنه يشترط توفر صفات معينة في القائد و قسمها حسب درجة أهميتها كما يلي:

من المهم جداً أن تتوفر في القائد الصفات التالية:

- القدرة على اتخاذ القرار.
- القدرات الفكرية.
- التوجّه نحو اتمام العمل و إنجازه.
- الشعور بالتحقيق الذاتي.
- الثقة في النفس.
- القدرة على توجيه و تشكيل جماعات العمل.

و أنه من المهم أن تتوفر في القائد الصفات التالية:

- الأفراد يبحثون كثيراً عن تقاد المسؤوليات و يحبون الابداع.
- حينما تكون أهداف الأفراد مندمجة في أهداف المؤسسة يكونون جد محفزين للعمل و يمارسون الرقابة على أنفسهم.

- سعي الأفراد نحو تحقيق أهداف المؤسسة نابع من نظام المكافآت التي يتلقونها.

فباستعمال هذه الفرضيات فإن المديرين يعملون على خلق جو من العمل يسمح للأفراد أداء مهامهم على أكمل وجه بغية تحقيق أهدافهم الشخصية بعد تحقيق أهداف المؤسسة. فهذه النظرية ترجم العمل الجماعي على العمل الفردي، و نجدها تعامل الأفراد على أنهم ناضجين وأنهم مسؤولين.

3- نظرية القيادة الخاصة بالقائد :

نميز في هذه المعالجة نوعين من النظريات كما ذكرنا سابقاً احدها تتعلق من صفات القائد والأخرى تتعلق من نوع القيادة.

4- نظرية القيادة على أساس الصفات:

اهتمت كثيراً هذه النظريات بحصر مختلف الصفات الواجب توافرها في القائد و التي تميزه عن غيره في المؤسسة، و تميز القائد الناجح عن القائد الفاشل و من أهم هذه النظريات نظرية Ghiselli و نظرية Stogdill.

- نظرية Stogdill :

يعتبر (Ralph - Stogdill) من الأوائل الذين اهتموا بدراسة القيادة و توصل إلى أنه لا يوجد نموذج معين للصفات الواجب توافرها في القائد و في كل الظروف، و قد توصل إلى صياغة جملة من الصفات التي تميز القائد في المؤسسة و هي¹:

أ- الذكاء:

أثبتت الدراسات أن القائد عموماً يتميز بنوع من الذكاء، ناجح في أعماله، سريع الحكم على الأشياء، و له قدرة كبيرة على اتخاذ القرارات أكثر من أي شخص آخر، و قد أثبتت الدراسات أنه في حالة وجود فارق فكري كبير بين القائد و مرؤوسيه فإن ذلك يكون سبباً في ظهور مشاكل على مستوى التنسيق و التعاون مما يخلق نزاعات و يعرقل تحقيق نتائج المؤسسة.

¹ – G. R. Terry, S. G Franklin: opcit, p 383.

- أداء الأفراد و أثره على انتاجية المؤسسة
- دراسة حالة مؤسسة ميتانوف نلمسان
- التقرب من الطبقة العاملة.
 - روح المبادرة.
 - الحاجة الكبيرة إلى المال.
 - الحاجة إلى ضمان العمل.
 - النضج الشخصي.

كما استخلص من دراسته أن عامل الجنس لا يهم في القيادة. فهذه النظرية أوردت مختلف الصفات التي تزيد من فعالية القيادة لكنها لم توضح العلاقة القائمة بين أي صفة من الصفات السابقة الذكر و فعالية القيادة. لكن مما يكن فإن النظرية حاولت تمييز القائد عن غيره من الأفراد و ذلك بإعطائه صفات شخصية.

5- نظريات القيادة و خصائصها:

تهتم هذه النظريات أساساً بنوع القيادة أي بتصريف أو سلوك القائد مع الأفراد في المؤسسة و أبرزها نظرية استمرارية القيادة و جدول القائد.

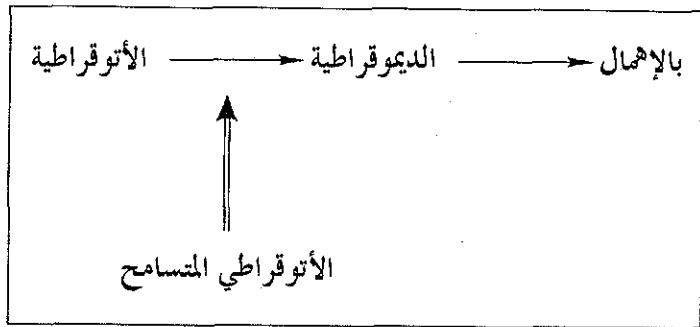
أولاً: نظرية استمرارية القيادة (Lewin Lipitte et Wite):

حسب هذه النظرية و الدراسات التي تمت يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من القيادة، القيادة الأنورقاطية، القيادة الديمocrاطية، القيادة بالاهمال.

فالقيادة الأنورقاطية تعتبر قيادة فردية أين يكون الشخص القائد ليس له ثقة في أفراد الجماعة التي يقودها، و يعتقد أن المال هو المكافأة الوحيدة التي باستطاعتها أن تحفز الأفراد على العمل، وأنه يفضل إعطاء الأوامر مع تنفيذها بدون أي اعتراض أو استفسار. أما في ظل القيادة الديمocrاطية فنجد أن الشخص القائم بها يتقاسم اتخاذ القرارات مع أفراد جماعة العمل، يوضح للأفراد أسباب اتخاذ القرار و يقدم النصح لهم، و الانتقادات إذا كانت ضرورية. أما القيادة بالاهمال فتعني أن الشخص القائم بها ليس له ثقة في قدراته على القيادة حيث لا يقوم بتحديد أهداف للأفراد، و يقصر كثيراً في الاتصال بهم، و لقد أثبتت الدراسات أن أسلوب القيادة الديمocrاطية يعتبر أكثر فعالية من الأساليب الأخرى و أكثرها انتاجية، حيث يعتمد هذا الأسلوب على إدخال مستمر لأفكار جديدة ، و تغييرات هيكلية مع تحمل كبير للمسؤولية، و كذا تحسين نوعية و كمية العمل. إلا أن ما يعاب على هذا النوع من القيادة أنها صعبة التطبيق.

في نفس السياق يضيف تيري (Terry) إلى النماذج الثلاثة السابقة نموذج الأتوقراطي المتسامح و الذي يعتقد تيري أنه ذلك الأسلوب الذي يمكن تطبيقه بين النموذج الديمقراطي و النموذج الأتوقراطي كما يوضح الشكل (12)

الشكل (12) أساليب القيادة



و يؤكد (Robert. Mc Mury) أن "الأتوقراطي المتسامح كقائد و الذي يسمع باهتمام لمرؤوسيه و الذي يشعرهم بأنه ديمقراطي لكنه يتخذ القرارات بنفسه. فهو إذا سريع التجاوب و رد الفعل بفعالية داخل المؤسسة"¹

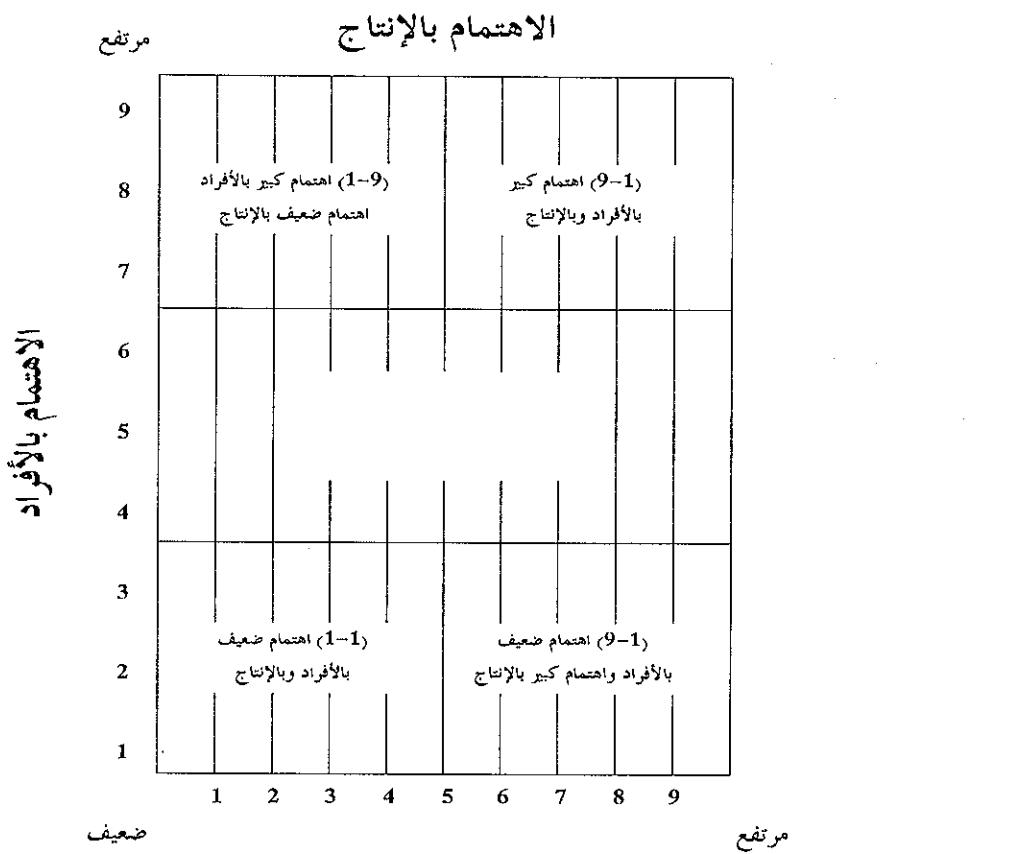
ثانياً: جدول القائد (Black et Mouton):

جاء هذا الجدول ببعد ثان للقيادة، حيث أن النظريات السابقة تنطلق من بعد واحد و هو البعد الإنساني إلا أنه ظهر في هذا الجدول البعد الانتاجي. فالجدول عبارة عن مصفوفة في محورها الأفقي نجد الاهتمام بالانتاج، و في محورها العمودي نجد الاهتمام بالأفراد. و يعطي تقاطع المحورين المصفوفة التي تبين مختلف أساليب القيادة انطلاقاً في كل محور من 1 إلى 9، و يوضح ذلك الشكل (13).

القيمة واحد تمثل مستوى ضعيف من الاهتمام و تسعة تمثل مستوى عالي من الاهتمام سواء تعلق الأمر بالانتاج أو بالأفراد.

¹ – Loc cit.

الشكل (13) جدول القائد لـ (Black et Mouton)



ال المرجع: Robert Blake. Janes Mouton:La 3^{eme} dimention du management, P38

الأسلوب (1 - 1) قيادة بالاهمال حيث أن القائد لا يولي اهتماما بالانتاج و لا بالأفراد.

الأسلوب (1 - 9) اهتمام كبير بالانتاج و اهتمام ضعيف بالأفراد.

الأسلوب (9 - 1) اهتمام ضعيف بالانتاج و اهتمام كبير بالأفراد.

الأسلوب (9 - 9) اهتمام كبير بالانتاج و اهتمام كبير بالأفراد.

الأسلوب (5 - 5) اهتمام متوسط بالانتاج و بالأفراد

إن جدول القائد يعطي مختلف أساليب القيادة الممكنة أو مختلف الوضعيات التي يمكن أن نجدها في مختلف المؤسسات، و لاستعمال جدول القائد ميزات عديدة كونه يسمح بإجراء مختلف المقارنات بين مختلف أساليب القيادة، و اظهار الاختلافات الموجودة بينها، كما أنه يسمح بعملية التقييم أي معرفة نتائج كل أسلوب في ميدان الانتاج و كذا الابداع و الرضا. كما يسمح الجدول بالتقييم الشخصي لأسلوب القيادة الفعال بالإضافة إلى مساهمته في تطور المؤسسة كونه يشجع العمل الجماعي على مختلف المستويات، و الميزة الأساسية لهذا الجدول

أداء الأفراد و أثره على انتاجية المؤسسة دراسة حالة مؤسسة ميتانوف نلمسان "أن مجال تطبيقه في المؤسسة واسع جدا حيث يمكن تطبيقه في مختلف الوضعيات والظروف"⁽¹⁾

فاستعمال الجدول ممكن بالنسبة لجميع الأفراد في المستويات التنظيمية العليا أو على المستويات التنفيذية.

ثالثاً: نظرية الأنظمة الأربع لليكارت (Likert):

اعتمد ليكارت (Likert) في دراسته على الأفراد و كذا المهام و استطاع أن يخرج من دراسته بأربعة أساليب للفيادة:

أ- أسلوب القيادة الأنورقاطية الاستغلالية.

ب- أسلوب القيادة الأنورقاطية المرنة.

ت- أسلوب القيادة الاستشارية

ث- - أسلوب القيادة بالمساهمة

فالأسلوب الأول يتميز باستعمال التخويف لحفز الأفراد على العمل و الاتصال بهم منعدم، كما أن الشخص القائد يعطي الأوامر و يتخذ القرارات بنفسه، وقد لاحظ ليكارت أن هذا الأسلوب ينبع عن ضعف كبير في مستويات الأداء لدى الأفراد. أما الأسلوب الثاني فهو نوعا ما أحسن من سابقه حيث يستعمل المكافآت مع وجود نوع من الاتصال و يتوقع أن يكون مستوى الأداء هنا مقبولا بالمقارنة مع الأسلوب الأول. و يتميز الأسلوب الثالث بمستوى أداء أعلى لدى الأفراد و أن الرقابة موجودة في المستويات العليا للتنظيم و يمكن تقاسمها مع المستوى المتوسط منه و وفقا لهذا الأسلوب يتم تحديد الأهداف بإشراك المرؤوسين و أن القرارات العملية تتخذ على المستوى القاعدي بالمؤسسة. لكن الأسلوب الأخير و المفضل لدى ليكارت يعتمد على مساهمة الأفراد في تحديد الأهداف و أن أراءهم مسموعة، و محترمة في المؤسسة و أن اتخاذ القرارات يتم بإشراك الأفراد فيها، و الثقة جد عالية و أن الرقابة ممارسة من طرف الأفراد أنفسهم، و أن مستوى الأداء في هذا الأسلوب يعتبر جيد. و في هذا الصدد يرى ليكارت (Likert) أنه "على المديرين التوجه نحو أسلوب المشاركة المماثل للأسلوب الرابع إذا أرادوا تعظيم النتائج المحققة من طرف الأفراد كما و كيفا¹".

¹ -Loc cit.

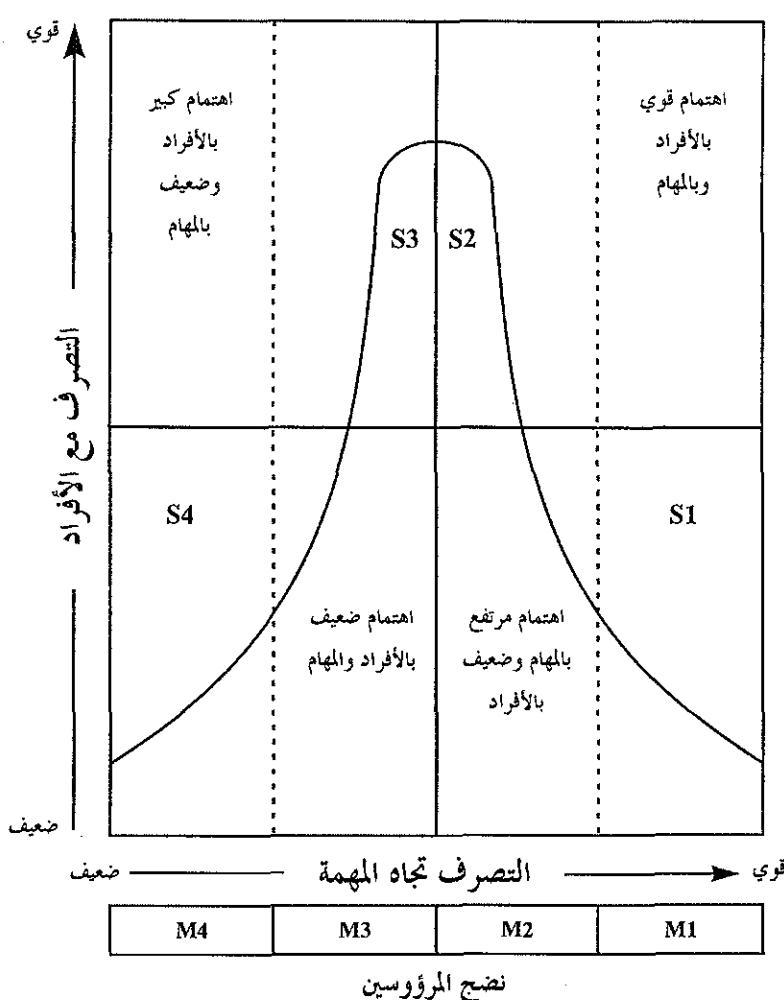
- G. R Terry, S. G. Franklin: opcit, p 392.

6- نظرية القيادة حسب الوضعية:

من أبرز هذه النظريات نظرية (Hersey et Blanchard) الذين قاما بتطوير نظرية في القيادة انطلاقا من فرضهما الرئيسي و القائل أن أسلوب القيادة الأكثر فعالية يجب أن يتغير مع مستوى نضج المروءسين، فالفكرة الأساسية لهذه النظرية أنها تأخذ ببعدين أساسيين هما التصرف مع المهمة و التصرف مع الأفراد. فال الأولى تعني الكيفية التي بواسطتها يعمل القائد على الاتصال بمرءوسيه من أجل اعلامهم بما يجب فعله و متى يتم فعله و كيف يتم ذلك، أما الثانية فتعني الكيفية التي بواسطتها يعمل القائد على الاتصال بمرءوسيه حتى يمدهم بمختلف النصائح و يبين لهم مدى رضاه عن عملهم.

الجديد الذي أنت به هذه النظرية أنها أدخلت بعدها ثالثا و هو نضج المروءسين فنوع القيادة هنا يتغير مع تطور نضج الأفراد و هي شبيهة جدا بجدول القائد حيث يمثل المحور الأفقي السلوك تجاه المهمة و المحور العمودي السلوك تجاه الأفراد كما يوضح ذلك الشكل (14)

شكل (14) نظرية هارزي و بلونشار (Hersey et Blanchard)



من خلال الشكل (14) نلاحظ أنه كلما كان مستوى نضج المرؤوسين ضعيفاً كلما كان على القائد التركيز أكثر على السلوك نحو المهمة دون التركيز على الأفراد، فعلى سبيل المثال في حالة وجود فرد جديد بالمؤسسة لم يستوف جيداً طريقة أداءه لعمله فعلى القائد الاهتمام بهذا الفرد من جانب أدائه لعمله، أي الاهتمام أكثر بالمهمة دون اعطاء أهمية للجانب الآخر. و حينما تتحسن درجة نضج المرؤوس على القائد تغيير نمط القيادة و الانقال إلى وضعية أخرى. فإذا انتقلت درجة النضج من المستوى M_1 إلى المستوى M_2 فلا بد من الانقال إلى أسلوب القيادة S_2 ، و حينما تنتقل درجة النضج من M_2 إلى M_3 فلا بد أن ينتقل أسلوب القيادة من S_3 إلى S_4 .

إن أسلوب القيادة حسب هذه النظرية يقوم على مراعاة درجة نضج المرؤوسين، فانتقال درجة النضج من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى يجب أن يصاحبه انقال في أسلوب القيادة المتبعة.

إن النظريات السابقة وإن اختلفت في الطرح إلا أنها تهدف جميعاً إلى إنجاز العمل من خلال الأفراد في المؤسسة، فهدف هذه النظريات هو خلق الجو الملائم الذي يسمح للأفراد تحقيق أعلى مستويات الأداء و من أجل ذلك فقد وجدت عدة أنواع من القيادة حاولت توجيه الأفراد نحو تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة و من أبرز هذه الأساليب، أسلوب القيادة الأنقراطي، أسلوب القيادة الديمocrطي، أسلوب القيادة باللامبالاة.

المطلب الثالث: تأثير طرق القيادة في نوعية الأداء

كما ذكرنا سابقاً فإن التقسيم الشائع لأساليب القيادة هو الذي يصنف الأساليب القيادية في ثلاثة أساليب أساسية هي القيادة الأنورقراطية أو التسلطية، و القيادة الديمقراطية و القيادة بالاهمال. حيث تلعب هذه الأساليب دوراً هاماً في التأثير على أداء العمل و على الاتجاهات النفسية و رضا الأفراد بالمؤسسة، ذلك أن جوهر القيادة النفسية و رضا الأفراد بالمؤسسة، ذلك ن جوهر القيادة يتمثل في التأثير الذي يمارسه الشخص القائد على سلوك و مشاعر الأفراد الآخرين و بالتالي التأثير على مستوى أدائهم بالمؤسسة.

إن الدراسات التي تناولت أساليب القيادة تفترض أن "فعالية القائد في تحقيق أهداف الأداء و رضا أفراد الجماعة يتوقف على نمط القيادة الذي يتبعه القائد أو نمط السلوك الذي يمارسه في علاقته بالجماعة"¹. و تؤكد هذه الدراسات أن العامل المحدد لفعالية القيادة هو ذلك العامل المركب من مجموعة الأنشطة و التصرفات التي يبديها القائد و التي تشكل في مجموعها أسلوباً عاماً أو طريقة أو نمطاً للقيادة.

1- أسلوب القيادة الأنورقراطي أو التسلطي:

في هذا الأسلوب القيادي يبقى اتخاذ القرار حقاً للقائد وحده، فهذا الأخير يرفض تفويض السلطة فيما يخص اتخاذ القرار إلى مرؤوسيه، فهو يعطي الأوامر لمرؤوسيه و يشترط إتمام المهام كما يريدها. فالمرؤوسين هنا لا مجال لهم في الاشتراك في اتخاذ القرارات كون القائد لا يثق بهم و في قدراتهم و يعتقد أن كل الأفراد كسلاء لا يحبون العمل و أنهم غير قادرين على اتخاذ القرارات و تحمل المسؤولية و بالتالي على القائد الأنورقراطي السهر على مراقبة أبسط الأمور المتعلقة بمرؤوسيه.

إن الأنورقراطي يستخدم مبدأ العقاب و التخويف في توجيه الأفراد و هو ما أطلق عليه ماك جريجور (Mc. Gregor) نظرية X التي تفترض أن الفرد ليس ناضجاً و يجب ارغامه على العمل و أن يرافق بشدة، و تهديه بالعقاب حتى بذلك أقصى جهده لتحقيق أهداف المؤسسة. و في الواقع نجد أن هذا الأسلوب يفقد المرؤوسين دوافع رفع الأداء، و تشير نتائج الدراسات في هذا الميدان إلى أن الدافع إلى العمل في ظل هذا الأسلوب منخفض جداً حيث كان مقدار العمل

¹- أحمد صقر عاشور: إدارة القوى العاملة الأسس السلوكية و أدوات البحث التطبيقي. دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ط2، ص 161.

الذي يقوم به أفراد الجماعة في الأسلوب الأتوقراطي يهبط بل يتوقف أحياناً عند مغادرة القائد لمكان العمل. وقد أشارت هذه الدراسات أيضاً إلى أن هذا الأسلوب يحقق مستوى أعلى من الأداء لكن ذلك مرهون بممارسة القائد لضغطه وجوده في مكان العمل.

ترى أيضاً هذه الدراسات أنه في المدى الطويل نجد أن الأفراد يشعرون بالضغط وعدم الارياح النفسي وبالتالي تدهور الروح المعنوية لديهم مما ينقص كثيراً من جهودهم أثناء أداء العمل، وبالتالي هبوط مستوى أدائهم كنتيجة لذلك. وفي هذا الصدد يقول أحد الباحثين "أنه نتيجة التحليل الدقيق تبين أن الأداء في ظل النمط المتسلط كان يتغير بشكل ملحوظ بينما كان يتميز بمعدله العادي عندما يكون القائد موجوداً"¹.

2- أسلوب القيادة الديموقراطي:

يقوم هذا الأسلوب على ترغيب الأفراد واستمالتهم لأداء الأعمال حيث يشجع هذا الأسلوب المشاركة في اتخاذ القرارات، فالقائد هنا يستشير مروسيه و يأخذ بآرائهم و يفوض كثيراً من سلطته لهم ذلك أن له ثقة فيهم و في قدراتهم على الابداع مما يساعد على رفع معنوياتهم، و رفع رضاهما و وبالتالي مستوى أدائهم، وقد أطلق ماك قريكور (Mc. Gregor) على هذا الأسلوب اسم نظرية Z التي تفترض أن الفرد يحب العمل و يفضل تحمل المسؤولية في كل الأشياء، وأن يمارس الرقابة الذاتية على نفسه باعتباره ناضجاً.

أثبتت الدراسات نجاعة هذا الأسلوب في القيادة من حيث أثره على مستوى أداء الفرد في المؤسسة، فنتائج الدراسات تشير إلى أن مستوى الأداء في ظل هذا الأسلوب وإن كان منخفضاً في المدى القصير إلا أنه مرتفع في المدى الطويل عكس الأسلوب الأتوقراطي، ذلك أن الدافع إلى العمل كان أقوى في ظل النمط الديموقراطي. ويقول أحد الباحثين أن "مستوى العمل يبقى ثابتاً في النمط الديموقراطي حتى في حالة مغادرة القائد مكان العمل"²، فالفرد في ظل هذا الأسلوب يقوم بأداء عمله بمحض إرادته وليس نتيجة الضغوط الممارسة عليه من طرف القائد لذلك "كان رضا الأفراد في النمط الديموقراطي أكبر كثيراً من رضاهما في النمط الاستبدادي"³.

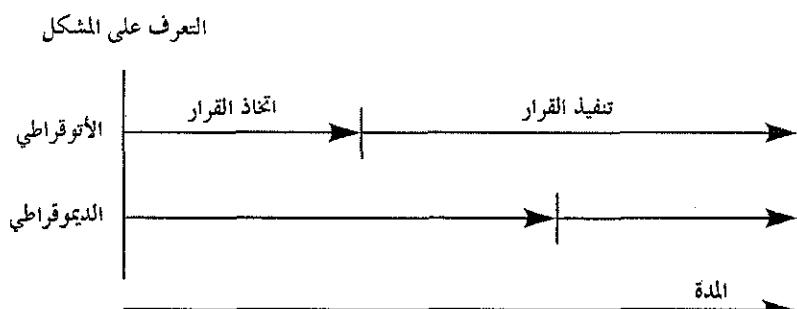
¹- إبراهيم الغمربي: المصدر السابق، ص 370

²- أحمد صقر عاشور: المصدر السابق، ص 162.

³- نفس المكان.

و في هذا الشأن يقول أحد الباحثين أنه " تبين أن التغييرات في الأداء لم تختلف بوجود القائد أو غيابه في ظل القيادة الديمقراطية" ⁴. فوفق هذا الأسلوب يشعر الأفراد بالتقدير لما يتيحه القائد لهم من إشراك في اتخاذ القرارات و هو ما يدفعهم إلى رفع مستويات أدائهم. نشير هنا إلى أن معظم الباحثين في ميدان القيادة يرون أن اتخاذ القرار في الأسلوب الأتوغرافي أكبر منها في ظل الأسلوب الديمقراطي، ذلك أن القائد في الأسلوب الأول يتخذ القرارات بمفرده دون استشارة، أما في ظل الأسلوب الديمقراطي فإن القائد يشرك الأفراد في عملية اتخاذ القرارات مما يتطلب منه وقتاً أطول في الأسلوب الأتوغرافي منه في الأسلوب الديمقراطي. ذلك أن الأفراد في ظل النمط الأتوغرافي يتولد لديهم رد الفعل المناهض للأمور المفروضة عليهم فلا يسعون إلى تنفيذ القرارات بسرعة، بينما يوفر الأسلوب الديمقراطي الاستعداد لدى الأفراد لتطبيق القرارات ميدانياً في أسرع وقت ممكن كونهم شاركوا في صنعها و بالتالي استعدادهم لتصحيح أي وضعية غير مرغوبة و يوضح بارجورون (Bergeron) هذه النقطة في الشكل (15).

الشكل (15) سرعة تنفيذ القرارات وفق أساليب القيادة



3- أسلوب القيادة بالاهمال:

وفق هذا الأسلوب يتنازل القائد للمرؤوسين عن سلطة اتخاذ القرار و يصبح فقط في موضع المستشار فهو إذا لا يفرض سلطته على مرؤوسيه بطريقة مباشرة و لا يحاول التأثير عليهم مما يجعل سلطة إصدار الأوامر في يد مجموعة لها حرية كبيرة في التصرف. فالشخص القائم بالقيادة وفق هذا الأسلوب يذهب إلى حد عدم القدرة على الاحتفاظ بالوسط الملائم للعمل،

⁴ – P. G. Bergeron : ibid 198.

و يذهب بارجورون (Bergeron) إلى حد القول: "أن القائد بالاهمال لا يعتبر قائدا باعتبار أن ليس له أي تأثير على سلوك مرؤوسه"¹.

إن هذا الأسلوب يعتبر غير عملي كونه يشجع على التهرب من المسؤولية. كما أن الاهتمام بالعمل يكون ضعيفا ويسود محبط العمل نوع التوتر إذ لا يوجد توجيه حقيقي فعال و لا توجد رقابة فعالة مما يؤثر سلبا على مستوى أداء الأفراد بالمؤسسة إذ يقول أحد الباحثين أنه: "في ظل القيادة المتساهلة فإن مظاهر الهزل و اللعب أدت إلى انخفاض مستوى الأداء"² فأسلوب القيادة بالاهمال يتميز بوجود الفوضى التي تسود جو العمل و انعدام الرقابة على الأفراد مما يجعل مستوى أدائهم منخفض جدا.

لقد تمت عدة دراسات اهتمت كثيرا بتفسير العلاقة بين سلوك القائد و أداء الأفراد للعمل خاصة التي قام بها ليكارت (Likert) و أسفرت عن نتائج هامة تفسر سلوك القائد في المجموعات التي تتميز بمستوى أداء عالي وكانت كما يلي:

- الاشراف يتسم بالعمومية و لا يهتم بالتفصيل.
- اهتمام القائد بمشاعر الأفراد و اعطائه أهمية للأمور المتعلقة بالأفراد كثيرا.
- تستحوذ عملية الاشراف على نسبة كبيرة من وقته.

و عكس ذلك توصل إلى نتائج معاكسة فيما يخص المجموعات التي تتميز بمستوى منخفض من الأداء أين يمارس القائد اشرافا مدققا و تفصيليا، و يتدخل كثيرا في مهام مرؤوسه، و يولي اهتماما كبيرا للعمل و الانتاج على حساب الأفراد، بالإضافة إلى تخصيص وقت قصير جدا للعلاقة بين المشرف و المرؤوسين.

يرى ليكارت (Likert) أن النمط الأول يركز اهتمامه على الأفراد و النمط الثاني يركز اهتمامه على الانتاج، و تشير النتائج إلى أن: "نمط القيادة المتمرکز في المرؤوسين يحقق نتائج أعلى و يحقق رضا أفضل عن نمط الاشراف المتمرکز في الانتاج"¹ و تفسير ذلك أن الأسلوب الأول المهيمن بالأفراد يخلق علاقات جيدة بين القائد و مرؤوسه من خلال اثارته لدافعيتهم و اعطائهم مسؤولية في العمل.

¹ - Loc Cit.

² - إبراهيم الغري: المصدر السابق، ص 370.
- أحمد صقر عاشور: المصدر السابق، ص 164.

المبحث السادس:

التقييم وعلاقته مع أداء الأفراد

المطلب الأول: تعریف تقييم الأداء:

يعتبر تقييم الأداء جزءاً أساسياً من عمل إدارة الموارد البشرية فهو عملية مستمرة تهدف إلى تقرير مدى تلامعاً لفرد ونوع العمل الذي يمارسه في المؤسسة، وبالتالي التقرير بنقله إلى عمل يلائم أكثر من الأول حتى يحسن من مستوى أدائه. فالعملية تهدف إلى الحكم على مدى مساقته الفرد في العملية الانتاجية وهي أساس لاتخاذ القرارات المتعلقة بالزيادات في الأجور، و منح الترقىات ... إلخ. كما تكشف هذه العملية عن فعالية أنشطة إدارة الموارد البشرية الأخرى من تخطيط و اختيار ... إلخ، و يعرف بلوندان فابي (Blondin Fabi) (تقييم الأداء بأنه): "مجموعة الاجراءات النظامية الموجهة لاختبار امكانيات و مؤهلات الفرد في المؤسسة"¹، و يعرف أحد الباحثين بأنه: "عملية منظمة تهدف إلى تقرير مدى فعالية و كفاءة الفرد في العمل من أجل مساعدة الادارة المعنية على اتخاذ القرارات التي تخص الموظف و مصيره الوظيفي"²، و للقيام بعملية تقييم الأداء لا بد من وجود معايير تستخدم كأساس لقياس أداء الأفراد و الحكم عليهم، و هي ما تدعى بمعدلات الأداء أو معايير الأداء الجيد، هذه الأخيرة تحدد مسبقاً و يراعى فيها عدم التحييز و الابتعاد عن الذاتية، حتى تكون عملية التقييم أساس صحيح لاتخاذ الاجراءات اللازمة في الوضعيات غير الملائمة.

تجدر الإشارة إلى أن تحديد المعايير يسهل في حالة الأعمال الانتاجية أي التي يمكن قياسها، أما في حالة الأعمال الأخرى كالأعمال الإدارية مثلاً، أعمال البحث ... إلخ. فيصعب وضع معايير يقيم على أساسها أداء الأفراد. و غالباً ما يعتمد في ذلك على الصفات التي يتميز بها الشخص القائم بالعمل مثل القدرة على اتخاذ القرارات و السرعة في تنفيذها، المواظبة على العمل، و العلاقات مع باقي الأفراد في المؤسسة... إلخ. غير أنه و مع التطور خاصة في المؤسسات المعاصرة اعتمد في تقييم الأداء بالأقسام الإدارية على معايير هامة تتصل بالمؤسسة في حد ذاتها مثل معدل الربح المحقق، حصة المؤسسة من السوق، سمعة المؤسسة،... إلخ.

¹ - B. Fabi : opcit, 326.

² - وليد عبد الطيف هو ابنه: مجلة الادارة العامة، معهد الادارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، عدد 49، 1986، ص 27.

و لتقدير أداء الأفراد في المؤسسة تستخدم طرقاً مختلفة مثل طريقة التقييم ببحث الصفات، طريقة التوزيع الجبري، طريقة قوائم المراجعة، طريقة الادارة بالأهداف، ... إلخ. من الطرق التي نفصلها فيما يلي:

المطلب الثاني:

أساليب تقييم الأداء بالمؤسسة

1- تقييم الأداء على أساس الصفات:

تعتمد هذه الطريقة على تحديد عدد من الصفات أو الخصائص التي يفترض أن تتتوفر في الفرد، و يتم إعطاء الفرد تقديرًا معيناً بحسب توفر تلك الصفات فيه و التي يمكن أن تكون:

أ-التعاون مع باقي الأفراد في المؤسسة.

ب-العلاقة مع المشرفين.

ج- الدقة في المواعيد.

د- سرعة أداء العمل.

هـ- القدرة على حل المشاكل.

تعطى لكل صفة درجة أدنى تمثل انعدام توفرها في الفرد، و درجة أعلى تمثل توفر هذه الصفة في الفرد، تجمع مختلف الدرجات الممنوحة للفرد و يمثل المجموع مستوى أداء الفرد مقارنة بالآخرين. فالطريقة تبدو بسيطة التطبيق إلا أن ما يعاب عليها عدم ابعادها عن الذاتية أثناء التقييم، فقد يكون الشخص القائم بعملية التقييم متحيزاً لبعض الأفراد في المؤسسة، و قد تكون اتجاهاته مخالفة لاتجاهات بعض الأفراد مما يؤثر على تقييمه لهم، و بالتالي فطريقة الصفات لا يمكنها أن تعكس حقيقة أداء الأفراد بالمؤسسة، و بالتالي لا يمكنها أن تساهم فعلاً في تحسين أداء الأفراد بالمؤسسة.

2-أسلوب التوزيع الجيري:

حسب هذه الطريقة تقوم الإدارة بتحديد مجموعات معينة في المؤسسة تحتوي كل منها على نسبة من الأفراد، و ما على المشرف إلا وضع الأفراد الواقعين تحت تصرفه ضمن هذه المجموعات مع احترام النسب المحددة لها. و عادة ما تقسم هذه الطريقة الأفراد في المؤسسة إلى خمسة مجموعات: الأولى أداؤها ممتاز، الثانية أداؤها جيد، الثالثة أداؤها مرض، الرابعة

اداؤها مقبول، الخامسة أداؤها ضعيف، و يمكن أن توزع نسب الأفراد على المجموعات كما يلي:

المجموعة -1 10%，

المجموعة -2 20%，

المجموعة -3 40%，

المجموعة -4 20%，

المجموعة -5 10%.

فإذا كان عدد الأفراد الخاضعين لعملية التقييم 40 فردا، فإن المجموعة الأولى تضم 4 أشخاص، و الثانية 8 أشخاص، و الثالثة 16 شخص، و الرابعة 8 أشخاص، و الخامسة 4 أشخاص. فالعدد محدد لكل مجموعة و لا يمكن تجاوزه و هو العيب الذي يميز هذه الطريقة ذلك أنه من الممكن جداً أن نجد من ضمن الأفراد الخاضعين للتقييم 5 أشخاص ذوي إداء ممتاز و وبالتالي فإننا نحرم الشخص الخامس من هذه الرتبة، و يتم وضعه في رتبة أقل و وبالتالي فإن هذه الطريقة قد تكون سبباً في أخطاء لا يمكنها أن تعكس فعلياً المستوى الحقيقي لأداء الأفراد في المؤسسة، كما أنها تميز بوجود الذاتية في التقييم لذلك فالطريقة لا تسهم في تحسين إداء الأفراد بالمؤسسة.

3-أسلوب قوائم المراجعة:

وفق هذه الطريقة تقوم الادارة بإعداد قائمة للأسئلة تتعلق بأداء الفرد لعمله و يعطي لكل سؤال قيمة معينة في العادة سرية و لا يعلم بها القائمين على عملية التقييم الذي ما عليهم إلا إعطاء تقرير شامل عن أداء الفرد من خلال وضع علامة أمام كل سؤال بنعم أو لا حسب رأيه في الفرد حتى تتمكن الادارة من تقييم الفرد وفق قيم الأسئلة و التي نذكر منها:

ا-هل يقدم الفرد أفكاراً جديدة؟

ب-هل لديه إلمام كامل بعمله؟

ج- هل لديه علاقات جيدة بالأفراد الآخرين؟

د- هل يداوم على الحضور.

هـ- هل يسرع في انجاز عمله؟

و- هل يتقن عمله؟.

يمكن أن تكون هذه الطريقة بسيطة في التطبيق إلا أنها لا تخلو من وجود عامل الذاتية الذي يؤثر على الشخص القائم بعملية التقييم الذي من الممكن أن يبتعد عن الموضوعية في تقييمه للأفراد مما لا يعكس المستوى الحقيقي لأداء الأفراد بالمؤسسة.

4- أسلوب الادارة بالأهداف:

نقصد بالأهداف هنا الأهداف المهنية، وتعني هذه الطريقة التحديد المسبق بين الأفراد والمسيرفين عليهم للأهداف المنظر منهم تحقيقها في فترة زمنية محددة، و بالتالي فإن تقييم أداء الفردحسب هذه الطريقة يتم بناء على مدى تحقيقه لهذه الأهداف أي مقارنة ما خطط بما أجز فعلاً. فإذا كان المنجز من الأهداف يقارب المخطط منها نقول أن اداء الفرد مرض، وإذا كان العكس فإن أداءه يعتبر سيئ و يجب تحسينه، فعلى ضوء الانحراف يمكن للادارة اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة، وقد لاقت هذه الطريقة نجاحاً كبيراً في المؤسسات المعاصرة فهي تساهم بشكل كبير في تحسين أداء الأفراد بالمؤسسة.

إن طريقة الادارة بالأهداف تعتبر موضوعية مقارنة بالطرق السابقة التي لا تخلو من عامل الذاتية و المؤثر سلباً على عملية التقييم لذلك و لتفادي هذا العيب على الادارة بالمؤسسة إرساء قواعد صحيحة لنظام تقييم الأداء، حيث يرى أحد المختصين في هذا الشأن أنه: " لا بد من مراعاة بعض الشروط الواجب توفرها في وضع أي نظام للتقييم مثل تحديد المعايير الواجب استخدامها للتقييم، و تحديد مستوى الأداء المطلوب لهذه المعايير، و تحديد كيفية مراقبة و قياس و التبليغ عن الأداء، و تحديد الطرق الكفيلة بتحسين أداء الفرد في المؤسسة"¹ فبراءة هذه الشروط يمكن للمؤسسة أن تضع لنفسها نظاماً فعالاً للتقييم الأداء يعكس حقيقة أداء الأفراد بالمؤسسة، و يساهم في تحسينه. فالخطوة الأولى في بناء نظام التقييم تتضمن تحديد المعايير اللازمة لتقييم الأداء، و التي تضم ثلاثة أنواع رئيسية انسانية، و شخصية، و أخرى مهنية. فاما الانسانية فتتعلق بكل ما يظهره الفرد من خلال تعامله اليومي مع الأفراد في المؤسسة سواء كانوا في مستويات تنظيمية أعلى منه أو أقل منه فعلاقاته الإيجابية بمن هم حوله تعتبر كمعايير تعكس مدى نجاح الفرد أو فشله في أدائه لعمله، و كمثال على ذلك قدرة الفرد المشرف على دفع الأفراد لإنجاز العمل. أما المعايير الشخصية فتظهر من خلال مواطبة الفرد على العمل وأصراره على تحقيق النجاح، و من خلال تنويعه في طرف إنجاز العمل كذلك التعاون الذي

¹- وليد عبد اللطيف هوانة: نفس المصدر، ص 38

يظهره الفرد مع باقي الأفراد في المؤسسة. و مدى تقبّله للنصائح من غيره. غير أن المعايير المهنية فتتعلق بقدرة الفرد على أداء عمله و مواجهة المشكلات التي تعرّضه في ذلك، من بين هذه المعايير تحقيق أهداف المؤسسة. فاستعمال هذه المعايير يساهم في انجاح عملية التقييم بالمؤسسة و يتم ذلك من خلال التحليل المعمق لمهام و مسؤوليات كل وظيفة عن طريق وصف و توصيف الوظائف.

الخطوة الثانية في وضع نظام لتقدير الأداء هي تحديد مستوى الاداء المطلوب لهذه المعايير و تكون هذه العملية من اختصاص كل من هو مسؤول عن إعداد برامج التقييم في المؤسسة و الذين سبق لهم و أن حددوا شروط القبول في مختلف الوظائف، أي تحديد المؤهلات المطلوبة في شاغلي الوظائف بغية وضع الفرد المناسب في المكان المناسب حتى تضمن المؤسسة مستوى الأداء المطلوب. فكل وظيفة في المؤسسة يحد لها مستوى معين من الأداء تبعاً لأهميتها، و لمدى مساحتها في تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة، و ينبغي أن تتصف مستويات الأداء المحددة للمعايير ببعض الصفات حتى يجعلها أكثر فعالية حيث لا بد أن تكون هذه المستويات واقعية و ترتبط مباشرة بأهداف المؤسسة. كما يجب أن تكون معقوله و منطقية أين يمكن لمعظم الأفراد في المؤسسة من الوصول إليها إضافة إلى احتواها قدرًا معيناً من التحدي للأفراد حتى تخلق المؤسسة لديهم دافعاً لتحقيقها ببذل جهود إضافية في سبيل ذلك مما يكون سبباً في التفرقة بين الأفراد من حيث مستويات أدائهم.

أما الخطوة الثالثة فتكمّن في تحديد كيفية مراقبة، و قياس، و التبليغ عن الأداء، فمراقبة الأداء الجيد تتمثل في استخدام الملاحظة المباشرة، و استخدام أكثر من تقييم واحد و ذلك لنقل صورة صحيحة عن أداء الفرد. أما طرق قياس الأداء فتتم بتطوير أحد أدوات تقييم الأداء المعروفة بما يتاسب مع ظروف و أهداف المؤسسة المعنية. مع محاولة إيجاد طرق جديدة للتقييم تكون أكثر فعالية. أما طرق التبليغ عن الأداء فتكون إما عبارة عن تقدير أو رقم أو ترتيب في مستوى الأداء بالمؤسسة.

أما الخطوة الأخيرة في بناء نظام فعال لتقدير الأداء فتتمثل في تحديد الطرق الكفيلة بتحسين أداء الفرد في المؤسسة، بإعطاء الفرد الصورة الحقيقية لمستوى أدائه لا تكفي بل لا بد من إيجاد السبل التي من شأنها أن تساعد الفرد المعنى في تحسين مستوى أدائه بالمؤسسة حتى يساهم فعلاً في تحسين مستوى الأداء بالمؤسسة ككل.

أداء الأفراد و أثره على انتاجية المؤسسة دراسة حالة مؤسسة ميتانوف نمسان

بهذه الطريقة يمكن إرساء نظام فعال لتقدير أداء الأفراد في المؤسسة و الذي من شأنه أن يفرق بين الأفراد ذوي المستويات العالية من الأداء، و الأفراد ذوي المستويات الدنيا منه، و العمل على تحسينها. فاتباع هذه الخطوات يمكن أن يساهم نظام التقييم في تحسين مستوى أداء الأفراد بالمؤسسة.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تطرقنا إلى مفهوم الادارة من خلال أعمال كل من BERGERON و TAYLOR و استخلصنا أن كل التعريف تتفق على ان تطبيق الادارة مجالها الجماعة وليس TERRY الفرد، ثم تطرقنا إلى المدارس المختلفة لladarre كـ:المدرسة العلمية،مدرسة العلاقات الإنسانية،مدرسة النظم الاجتماعية،المدرسة القرارية،مدرسة النظم،مدرسة عملية الاداره،ثم تطرقنا إلى موقع ادارة الموارد البشرية من الادارة الشاملة.

ولقد خصصنا في المبحث الثاني جانباً لدور التكوين للموارد البشرية في تحسين اداء الأفراد في المؤسسة، وكذلك لدور و وصف الوظائف لتحسين الأداء للمطلب الرابع.

و من خلال المبحث الثالث تطرقنا إلى دور الحوافز في تحسين الأداء من خلال عرض نظريات الحوافز و محتوياتها.

أما المبحث الرابع فخصصناه دور الاتصال في تحسين أداء الأفراد ثم من خلال المبحث الخامس عرضنا دور القيادة في تحسين الداء و أخيراً من خلال المبحث المولاي عرضنا عمليات تقييم الأداء.

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة

ميتانوف تلمسان

مقدمة الفصل الثالث

انطلاقاً مما سبق للوجهة النظرية حول مختلف مفاهيم، فإننا سنتناول في هذا الفصل أن تقوم بتسليط الضوء على حالة المؤسسة التي ارتأينا أن تكون محل دراستنا وهذا من أجل تحويل أكثر ودراسة أوسع لاسكالية البحث.

سنحاول في هذا المبحث الأول دراسة جميع الجوانب والوضعيات التي تميز تنظيم المؤسسة.

أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى معالجة تطور الإنتاج وهذا بمختلف قواعده العامة.

كما سنلتقط من خلال المبحث الثالث العناصر الأساسية التي تعرقل سير الإنتاجي.

وأخيراً سنقف في المبحث الرابع على مدى تأثر المؤسسة من وضعية وحالة الإنتاج.

المبحث الأول

وضعية والجوانب المميزة للمؤسسة

المطلب الأول:

تقديم مؤسسة العданة وتحويل المعادن غير الحديدية (METANOF) من أهم الانشغالات الكبرى والأساسية لاستراتيجية أي دولة من أجل اكتساب قوة قائلة بذاتها هي محاولة خلق وإنشاء قطاعات اجتماعية واقتصادية وثقافية فعالة وبالأخص قطاعات اقتصادية قوية منافسة.

ويأتي إنشاء مؤسسة METANOF والتي هي محل دراستنا، أحد استراتيجيات الدولة من أجل القضاء على التبعية الأجنبية في مجال المعادن الغير الحديدية وتحويلها.

1. تسمية المؤسسة:

مؤسسة وطنية للعدانة وتحويل المعادن الغير الحديدية
Entreprise Nationale de Métallurgie et de Transformation des Métaux non ferreux par Abréviation METANOF.

2. لمحه تاريخية:

تم إنشاء المؤسسة عن طريق إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسة الوطنية SIDER وهذا بموجب المرسوم رقم 233-85 بتاريخ 25-08-1985 وقد تحولت إلى مؤسسة ذات أسماء وهذا في إطار القانون رقم 01-88 بتاريخ 12-01-1988 عن طريق عقد حرره الأستاذ حمادي يسطاوي بتلمسان.

3. رأس المالها:

رأس مال المؤسسة الاجتماعي يقدر ب 1.314.000.000.00 دج مقسم عن 13140 سهم بقيمة كل سهم واحد منه 100.000 دج كلهم ملك لـ SGP TRANSOLB.

4. مقرها الاجتماعي:

مقر المؤسسة الرئيسي هو: 18 فيفري ايمامة منصورة تلمسان .

5. أصول المؤسسة:

تتألف المؤسسة حاليا من وحدتين (02 filiales) بدأت نشاطهم ابتداء من 01-01-1998.

- الشركة الجزائرية للزنك (ALZINC) ذات رأس المال الاجتماعي 855.000.000.00 دج

(METANOF). 8550 سهم(ملك مؤسسة

- الشركة الجزائرية للألمنيوم (ALGAL) ذات رأس المال الاجتماعي 185.000.000.00 دج

1850 سهم (كلها ملك لمؤسسة METANOF)

الشركة الأولى مقرها الغزوات متخصصة بإنتاج وتسويق الزنك و مختلف أنواعه.

أما الشركة الثانية ومقرها مسلية متخصصة بإنتاج وتسويق الألمنيوم وتوابعه.

6. القدرة الإنتاجية :

الكمية بالطن / السنة	إنتاج
وحدة ALZINC.	
36850	Zinc lingot -
7300	- Zinc preplombé prealu
5000	- Zamak
2710	-Pastilles de Zinc
72000	-Acid Sulfurique
200	-Cadmium Baguette
170	-Cuivre Cathodes
وحدة ALGAL	
5500	Profilés Aluminium tout type confondu -
240	-Menuiserie Aluminium

المصدر: قسم الإنتاج بالمؤسسة

7. عدد العمال :

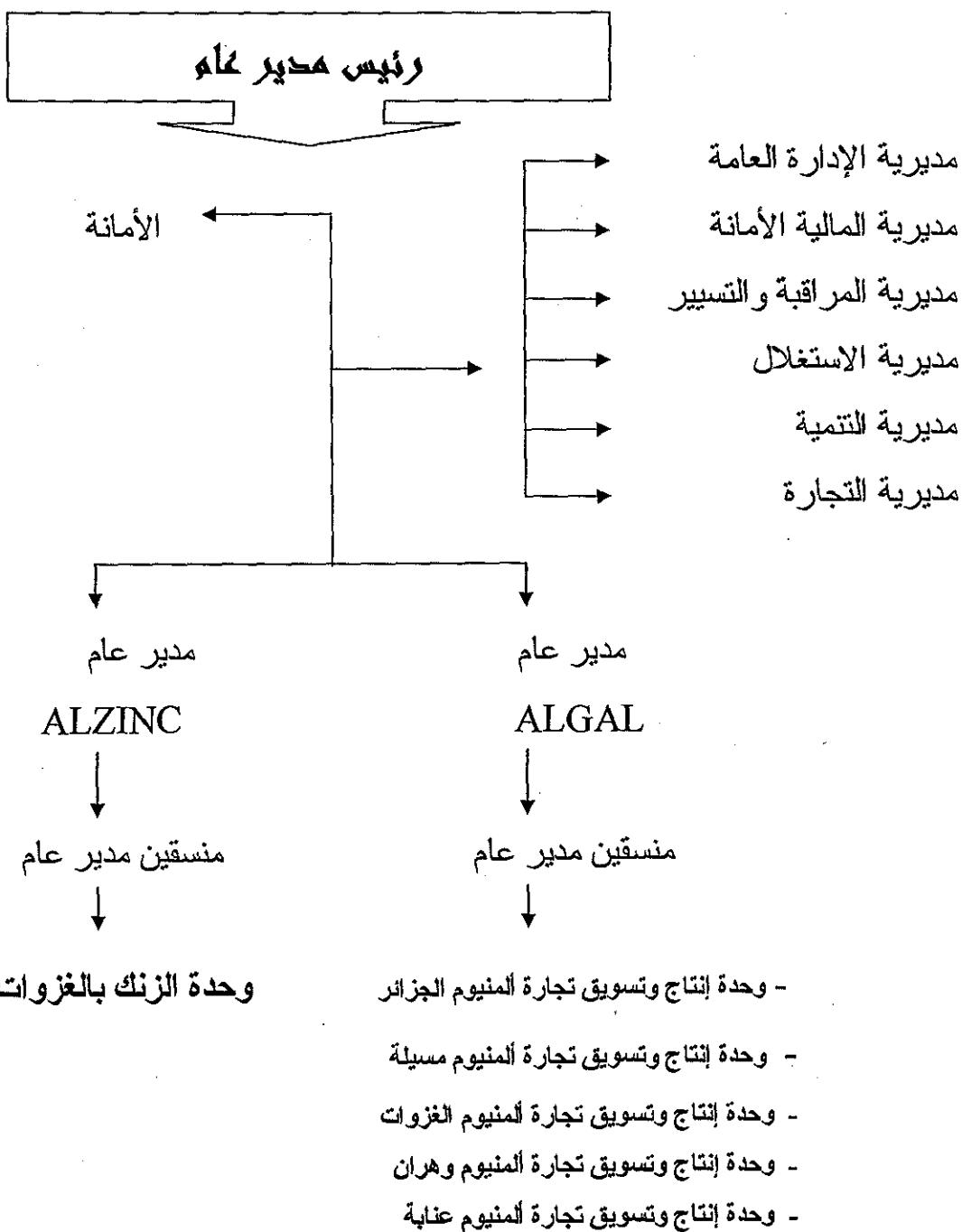
عدد العمال حاليا يقدر بـ 1043 عامل

- المديرية العامة: 32 عامل

- وحدة ALZINC: 550 عامل

- وحدة ALGAL : 461 عامل

8. الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المطلب الثاني:

محاور الاتفاقية الجماعية للمؤسسة:

أهداف هذه الاتفاقية هو تعريف وتحديد شروط العمل، وتوضيح الامتيازات، المتواجدة وسائلة الفعل للعمال والمؤسسة.

الإطارات المسيرة للمؤسسة لا يخضعون لإجراءات هذه الاتفاقية وهذا وفق المرسوم 290.90 بتاريخ 29 سبتمبر 1990 المتعلق بنظام الخاص للعلاقات العمل للإطار المسيرة. إن هذه الاتفاقية قد أبرمت بين المؤسسة المعينة التي هي صاحبة العمل ونقابة العمال، وقد حررت في شكل بنود ومواد واضحة ، يلتزم كل طرف معني احترام محتواها ، وعليه إجبارية العمل بها.

وقد ارتأينا في هذا العدد الوقوف على المحاور ذات العلاقة بموضوع البحث وهذا من أجل إثراء اشكاليته ونلم بكافة المحاور ذات صلة بأداء دور الأفراد.

هذا ولا ننسى أنه بالرغم أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية خاصة بالتنسيب إلا أن نصوص هذه الاتفاقية مستوحاة ومأطرة على حسب قوانين علاقات العمل.

من بين هذه المحاور ذكر:

1- توظيف العمال:

يتم توظيف الخارجي للمؤسسة عن طريق إعلان توظيف بالمسابقة في الجرائد الوطنية وهذا قصد إنجاز أو تنفيذ عمل ومن بين الشروط المطلوبة:

- جنسية جزائرية.

- ذو سن معين وفق التشريع المعمول به في هذا الإطار.

- ذو كفاءة معنوية أو مهنية.

- ذو صحة جيدة.

بالإضافة إلى وضع ملف إداري خاص ، والتوظيف يتم بواسطة عقد عمل مؤقت.

- تنفيذ واحترام أوامر المسؤولين.
- احترام الإجراءات النظافة والأمن.
- مساهمة في المبادرات التكوين و الرسكلة وهذا لتحسين آلية الفعالة للمؤسسة.
- احترام بنود عقد العمل.
- يلتزم بالمراقبة الطبية الداخلية والخارجية للمؤسسة.
- أن لا يفشي أسرار عمله أو أسرار العامة للمؤسسة.
- أن لا تكون له علاقات ذات فائدة مباشرة أو غير مباشرة مع المؤسسات المنافسة أو مع الزبائن المتعاقدين.

ومن أجل دفع وتعزيز أوسع للموضوع سنحاول القيام بدراسة أوسع للإشكاليات العمل
بالمؤسسة

3. ظروف العمل:

إن المدة الأسبوعية للعمل القانوني في الظروف العادية، هي محددة ب 40 ساعة ومدة العمل اليومي لا يمكن منها كانت الظروف أن تفوق 12 ساعة.
والمدة الأسبوعية مقسمة على الأقل 5 أيام مفتوحة، كما أن المدة الأسبوعية للعمل بالنسبة للمناصب ذات خطر أو ذات تأثير خاص على المستوى الجسدي أو العصبي، يمكنها أن تتفق. هذا الانخفاض لا يمكنه أن يفوق 5 ساعات ولا يؤثر على المكافآت العمال المعنيين كما يمكن للمدة الأسبوعية للعمل أن ترتفع لتفوق 60 ساعة وهذا بالنسبة للمناصب العمل الموسمي.

فالندة الأسبوعية للعمل القانونية هي 5 أيام بالنسبة 8 ساعات في اليوم ، هذه الساعات يمكنها أن تتغير حسب :

- متطلبات المؤسسة
- أهداف المخططة والمتغيرة.
- العوائق المحيط الخارجي.

4. نظام العمل:

تم تكييف نظام العمل بالمؤسسة وهذا حسب الحاجيات الإنتاجية على منوالين نظام عمل بالتناوب ونظام عمل بالفرق.

فهذين النظامين هو محدد كتابي:

8 X 3 متواصل

X8 3 شبه متواصل

X8 2 متقطع

Electrolyse de Zinc Ghazaouet 1 X8 متواصل هذا النظام خاص بوحدة

5 حواجز العمل:

الساعات الإضافية: تمنح علاوة للساعات العمل الإضافية لأي عامل من مجموعة المتقنيين والمتقنيين (exécution maîtrise) مكلف بالعمل خارج الساعات العمل العادية والتي تفوق أيضا النمط الأسبوعي المحدد بـ 40 ساعة فالأربع 04 ساعات الأولية الإضافية الواقفة بين 40 و 44 ساعة، نسبة الزيادة تكون 50 % لكل ساعة إضافية، ابتداء من 45 ساعة فان نسبة الزيادة تكون 75 % لكل ساعة إضافية.

أما الساعات الإضافية الخاصة بالأيام الراحة القانونية والأيام الراحة الاستثنائية تكون نسبة الزيادة بـ 100%.

▪ مكافآت عمال المنصب:

عمال المنصب يستحقون من مكافآت ساعات العملية بـ 9سا 17 د في الشهر الفعلي للعمال ، هذه المكافأة ناجمة عن دورة الخاصة للعمل العمال المنصب وتحدد عن طريق فرق بين معدل الشهري بـ 182سا 50 د المؤدى من طرف عمال المنصب والمعدل الشهري بـ 173سا 33 د المؤدى من طرف العمال ساعات العادية هذه المكافأة 9سا 17 د ناتجة عن الحضور الفعلي خلال الشهر، وتتنخفض تناصبيا مع كل غياب .

▪ علاوة عن العمل المنصبي: تمنح هذه العلاوة للعمال بالتداول أو العمال بالفرق وتدفع

بالشكل التالي:

25% للعاملين حسب نظام 8x3 متواصل.

15% للعاملين حسب نظام 8x3 منقطع.

10% للعاملين حسب نظام 8x2 منقطع.

العمال الموزعين على المناصب التي تحتوي على الأوقات الفارغة يستفيدين

بالنسبة التالية:

15% للعاملين حسب نظام 8x3 متواصل.

10% للعاملين حسب نظام 8x3 منقطع.

05% للعاملين حسب نظام 8x2 منقطع.

▪ علاوة جزافية للوظيفة:

هدف هذه العلاوة هو تحضير نشاطات الإطارات ورؤساء الوحدات وتسمى أيضاً

علاوة المسؤولية تسدد شهرياً :

- مساعد مدير العام، مدير المركزي ومدير الوحدة بنسبة 35%.

- رئيس دائرة 32%.

- رئيس مصلحة والمكلف بالدراسات 27%.

- رئيس الوحدة 20%.

والمستفيدون من هذه العلاوة الجزافية غير معنيين من الاستفادة من الساعات العمل

الإضافية.

▪ علاوة المنصب والقيادة :

تعطى هذه العلاوة من أجل مكافأة تقنيين الذين يسهرون على سير حسن للأالية
الإنتاجية

- تقنيين درجة 3: 7%

- تقنيين درجة 2: 5%

وهي تمنح شهرياً.

▪ علاوة التلحة : Indemnité d' astreinte

هدفها هو تعويض عدد العمال المجندين في المؤسسة خارج ساعات العمل العادية

وتحسب كالتالي :

-100 دج للعمال من الدرجة 1 و 2.

-170 دج للعمال من الدرجة 3.

▪ علاوة تعويض منصب :

يقصد بالتعويض منصب ، هو تسيير منصب عمل مؤقتا، غير الذي هو معين أصلا ،

وغالبا ما يكون مسؤولية تسيير المنصب الجديد تفوق مسؤولية المنصب الأصلي .

وفي هذه الحالة يتناقض العامل الفرق زيادة بين أجره العادي وأجر المنصب الجديد.

▪ علاوات المتعلقة بالضرر وف العمل :

- علاوة الضرر :

تمنح للعمال الذين يشغلون مناصب شاقة وتميز بالأوساخ، غير صحيحة أو خطيرة.

علاوة الضرر محددة حسب إجراءات السير المعمول بها.

نوع الضرر	درجة	درجة	درجة	درجة
خطر	/	%6	%5	%5
شاقة	/	/	%5	%5
وباء	%8	%6	%5	%5
وشخ	/	/	%3	%3

المصدر الانفاقية الجماعية

- علاوة الصندوق -
تمنح هذه العلاوة لتعطية أخطار عجز الصندوق وتعطى شهرياً تناصبياً مع أموال المالية التي يديرها أمين الصندوق.

المبلغ	أموال المدارسة
-	أقل من 30.000 دج
400 دج	من 30.000 إلى 50.000 دج
600 دج	من 50.000 إلى 100.000 دج
800 دج	من 100.000 إلى 400.000 دج
1000 دج	من 400.000 إلى 600.000 دج.
1200 دج	أكثر من 600.000 دج

المصدر: مصلحة الوارد البشرية

- علاوة إنجاز أهداف مؤقتة:
تهدف هذه العلاوة إجازة الجهد خاصة وفي فترة معينة للعمال ، المتخصصين في أعمال الصيانة أو النظافة

هذه العلاوة أقصاها 3200 دج و هي تحدد و تتوزع كالتالي:

لا شيء	عدم المساهمة
800 دج	مساهمة ضعيفة
1600 دج	مساهمة متوسطة
2400 دج	مساهمة جيدة
3200 دج	مساهمة جيدة للغاية

المصدر: مصلحة الوارد البشرية

و المسؤول المشرف على هذه العملية هو الذي يقيم و يعطي لكل عامل نسبة من هذه النسب حسب المجهود المبذول.

- علاوة الأقدمية:

تعطى للعمال المخلصين و الذين يخضعون للعقود العمل لوقت غير محدد و يشترط أيضا أن يكون وقت الحضور للعمل يفوق السنة.

معدل هذه العلاوة هو كالتالي:

معدل يرتفع بـ %1	من 01 إلى 07 سنوات أقدمية
معدل يرتفع بـ %1.70	من 08 إلى 14 السنة أقدمية
معدل يرتفع بـ %2.77	من 15 إلى 21 السنة أقدمية
معدل يرتفع بـ %3.21	من 22 إلى 29 سنة أقدمية

-علاوة الفقة

تقدر هذه العلاوة بـ 150 دج لكل عامل شهريا

-علاوة النقل

هذه العلاوة هي جزافية تحديد بالكيفية التالية

لا شيء	أقل من 2 كلم
1000 دج	من 02 إلى 05 كلم
1150 دج	من 05 إلى 10 كلم
1250 دج	من 10 إلى 20 كلم
1450 دج	من 20 إلى 30 كلم
1650 دج	من 30 إلى 40 كلم
1850 دج	من 40 إلى 50 كلم
2000 دج	أكثر من 50 كلم

المصدر: مصلحة الوارد البشرية

- علاوة التكاليف المهمة:

هذه العلاوة تعطى لكل عامل يكلف بهمة خارج المؤسسة و هذا على المنوال التالي :

600 دج	- الغداء
100 دج	- فطور الصباح
1200 دج	- المبيت
2500 دج	- المجموع في اليوم

المصدر: مصلحة الوارد البشرية

- علاوات ذات طابع عائلي :

أ- علاوة اجر الواحد: تعطى لكل عامل متزوج و الذي زوجته بدون مهنة و تقدر ب: 750 دج

ب-علاوة منح العائلية: تعطى بنسبة 150 دج لكل طفل العامل و الذي لا يتجاوز سن 21 سنة

▪ علاوة المردودية :

تحدد المؤسسة هذه العلاوة بناءاً على ما تتحققه من أهداف ونتائج و نجد:

- علاوة المردودية الجماعية : وهي تعطى كأعلى نسبة 30 % من الأجر القاعدي و تحدد

هذه العلاوة إنطلاقاً من الأهداف المحققة والمنجزة

$$\text{معدل الانجاز} = \frac{\text{محقق في شهر} \times \text{عدد}}{\text{أهداف} \times \text{شهر} \times \text{عدد}}$$

أما نقاط العمل المحقق هي:

مجموع النقاط	نسبة الانجاز
%20 -	من 80 % إلى % 100
%25 -	من 100 % إلى %110
%30 -	من 110 % إلى %120

المصدر: مصلحة الوارد البشرية

- علاوة المردودية الفردية: تحدد هذه العلاوة على أساس توفر ثلاثة شروط:

اتفاق العمل، الانضباط و المثابرة، حجم العمل و أقصاها 10% من الأجر القاعدي

المبحث الثاني:

تحديد معالجة تطور الإنتاج

المطلب الأول:

إنتاج وتوزيع العمال:

من خلال الجداول التالية سوف نقوم بتحليل وضبط العلاقة بين حجم الإنتاج المؤسسة وعدد العمال فيها و إعطاء لمحة عن تطورات الملاحظة في نظام الموارد البشرية.

جدول 1: عدد العمال و توزيعهم حسب الوحدات.

عدد العمال المؤسسة المتباينة لسنة 2005 هو 1022 عامل مقابل 1043 عامل بالنسبة لسنة 2004 أي انخفاض 21 عامل

التطور هذا العدد خلال 04 سنوات الأخيرة معطى كالتالي:

% أهداف			سنة 2005	سنة 2004	تحقيقات		وحدة ALZINC
4	4	4			2003	2002	
3	2	1	(4)	(3)	(2)	(1)	وحدة ALGAL مقر
98	90	81	540	550	599	667	ALZINC
98	90	98	450	461	502	459	وحدة ALGAL
100	91	94	32	32	35	34	METANOF
98	90	88	1022	1043	1136	1160	المجموع

مرجع: مصلحة الموارد البشرية

بالنسبة لوحدة ALZINC نلاحظ انخفاض تدريجي لعدد العمال خلال 4 سنوات بسبب التقاعد الغير مستبدل.

أما وحدة ALGAL في سنة 2005 يتوقع انخفاض عدد العمال بـ 11 مقارنة مع سنة

و 52 مقارنة مع سنة 2003 ، و يفسر هذا بنهاية عقود العمال المؤقتين .
 إلا انه في سنة 2003 عدد العمال تصاعد نوعا ما مقارنة مع سنة 2002 و يعلل هذا
 بإدخال عدد من العمال المؤقتين لسد حاجيات ورشات المتضررة من الزلزال 21 ماي 2003

جدول 2 يمثل حجم الإنتاج و توزيع العمال

2004	2003	2002		
36848	34928	33892	ALZINC	إنتاج بالطن
2762	3185	2841	ALGAL	
546	599	667	ALZINC	
455	502	459	ALGAL	عدد العمال
3192	3093	2404	ALZINC	
815	985	829	ALGAL	رقم الأعمال 10 ³ دج

المصدر مديرية الإنتاج

من خلال هذا الجدول يمكن أن نستخرج الملاحظة التالية و هو أن حجم النتاج لكل الوحدات المؤسسة عرف ارتفاع من سنة إلى أخرى عموما إلا في وحدة ALGAL أين انخفض حجم الإنتاج في سنة 2004 مقارنة مع سنة 2003 بمقدار 423 طن . كما أن عدد العمال عرف هو الآخر تدبيب في الوحدات إنتاجية كما هو مبين في الجدول أعلاه .
 أما حجم رقم الأعمال يتضح أنه في تصاعد وقد سجل انخفاض بمقدار 170 مليون دج بوحدة ALGAL لسنة 2004.

و دائمًا انطلاقا من الجدول أعلاه يمكننا أن نستخرج متوسط إنتاجية العامل في السنة وهذا بواسطة عملية قسمة حجم الإنتاج على عدد العمال .

بنسبة لوحدة ALZINC فهذه العملية تعطينا :

2004	2003	2002	
36848	34928	33892	حجم الإنتاج بالطن
540	599	667	عدد العمال
67.48	58.31	50.81	متوسطة الإنتاج للعمال

المصدر: مديرية الإنتاج.

كما هو مبين أعلاه فمتوسط الإنتاجية للعمال هو في تصاعد وهذه بالنسبة التالية 7.5% لسنة 2003 مقارنة مع سنة 2002 و 17.9% بالنسبة لسنة 2004 مقارنة مع سنة 2003 و 16.67% لسنة 2004 مقارنة مع سنة .

أما وحدة ALGAL فالمعطيات متوسط إنتاجية للعمال هي كالتالي:

2004	2003	2002	
2762	3185	2841	حجم الإنتاج بالطن
455	502	459	عدد العمال
6.07	6.34	6.18	متوسط إنتاجية للعمال

المصدر: مديرية الإنتاج.

يمكننا إنطلاقاً من هذا الجدول أن نستخرج تغير متوسط إنتاجية العمال فقد ارتفع بنسبة 0.16 لسنة 2003 مقارنة مع سنة 2002 و انخفض بنسبة 0.27 لسنة 2004 مقارنة مع سنة 2003 كما أن هذا المتوسط عرف تراجعاً بنسبة 0.11 لسنة 2004 مقارنة مع سنة 2002. وإذا أردنا قيام مقارنة حول هاتين الوحدتين يمكننا أن نستخرج ما يلي :

الوحدة ALZINC عرفت تصاعد ملحوظ لمتوسط إنتاجيتها رغم انخفاض عدد العمال وهذا راجع لسياستها وإستراتيجيتها الاقتصادية حيث تحاول جاهدة ، تخفيض الأعباء والتكاليف الإنتاج من جهة وتحاول رفع حجم رقم الأعمال وهذا برفع حجم الإنتاج من جهة أخرى .

أما وحدة ALGAL فرغم انخفاض عدد العمال الملموس فإن متوسط إنتاج عرف تدبدب سلبي فبرنامجهما الاقتصادي المتبع هو بحاجة إلى فعالية أكثر وتحسين فعلي .

جدول: الإنتاجية الحقيقية والمخططة للمؤسسة

ارتأينا أن نجمع معلومات الوحدتين في معلومة واحدة قصد تسهيل عملية التحليل معطيات المؤسسة بصفة شاملة.

المطلب الثاني:

تحليل العمل الإنتاجي

الجدول: رقم الأعمال النظري والمحقق.

2004	2003	2002	
4800	5000	3885	رقم الأعمال المخطط ³ دج 10 ³
4007	4078	3233	رقم الأعمال المحقق ³ دج 10 ³
-793	-922	-652	الإحرااف
82.47%	81.56%	%83.21	نسبة التحقق %

تم إعداد هذا الجدول اعتماداً على معلومات من مصلحة المحاسبة والمالية للمديرية العامة.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة تحقيق رقم الأعمال تتراوح بين 81.56% حد أدنى 82.47% كحد أقصى ورقم الأعمال يتبع بنفس التغيير الذي يسير عليه حجم الإنتاجية.

ونتائج فترة الدراسة تشير إلى أن المؤسسة لم تتوصل إلى تحقيق أهدافها من رقم الأعمال.

جدول: حجم الإنتاجية النظري وال حقيقي

2004		2003		2002		
ال حقيقي	النظري	ال حقيقي	النظري	ال حقيقي	النظري	
39610	58000	31743	51000	31051	45000	حجم الإنتاج بالطن
995	1120	1101	1140	1126	1150	عدد العمال
39.80	51.78	28.83	44.73	27.57	39.13	متوسط الإنتاجية طن / عامل
<u>68.29</u>		<u>62.24</u>		<u>69.0</u>		إنتاجية الحقيقة بالنسبة %

تم إعداد الجدول انتطلاقا من الجداول أعلاه وتقديرات المؤسسة .

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المؤسسة خلال ثلاثة السنوات الأخيرة لم تحقق الإنتاجية المخططة وقد تراوحت نسب الإنتاجية الحقيقة بين 62.24% كحد أدنى في سنة 2003 و 69.00% كحد أقصى في سنة 2002 وهي نتيجة إيجابية الوحيدة المسجلة . و منه يمكن القول أن مستوى الإنتاجية الحقيقي لم يصل إلى مستوى المطلوب أما تحليل العمل الإنتاجي لهذه الثلاث سنوات يمكن أن يلخصها كالتالي :

تغيرات حجم الإنتاج:

$$\Delta Q(2003-2002)=+692 \text{Tonne}$$

$$\Delta Q(2004-2003)=+7867 \text{Tonne}$$

ملاحظة: اذا كان حجم الإنتاج المؤسسة في ارتفاع هدا يعود بالفضل لوحدة ALZINE

تغيرات عدد العمال :

$$\Delta N(2003-2002)=-25$$

$$\Delta N(2004-2003)=-106$$

تغيرات متوسط الإنتاجي :

$$\% \Delta M(2003-2002)=1.26$$

$$\% \Delta M(2004-2003)=10.97$$

من خلال هذه المعطيات نلاحظ ارتفاع حجم الإنتاج خلال الفترة (2002 إلى 2004) بمعدل أكثر من 10% رغم انخفاض عدد العمال خلال نفس الفترة .

المطلب الثالث

نتيجة الاستغلال المؤسسة:

أهداف 2005	2004	2003	2002	
40	92	95	50	نتائج المخطط 10^3
-49	-182	-306	-66	نتائج المحققة 10^3
-9	-90	-211	-16	الانحراف
—	—	—	—	نسبة الإنجاز

المصدر: مديرية الإنتاج.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة لم تحقق نتيجة موجبة خلال ثلاثة سنوات فنتائجها متدهورة وبعيدة كثيرة عن التقديرات ، فهي لن تصل إلى تحقيق هدف نتيجة الاستغلال ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن عدم تحقيق نتيجة الاستغلال يعود أصلاً إلى عدم تحقيق المؤسسة إلى هدفها الإنتاجي وبالتالي إلى هدف رقم الأعمال .

و مما سبق يمكننا القول بأن مستوى الأداء هو منخفض وسلبي ولتحسينه لابد من تحسين إنتاجية وفعالية أداء الأفراد وعليه في الفصل اللاحق سنحاول الوقوف على أسباب هذه السلبيات التي تسود المؤسسة ومحاولة إعطاء بعض الاقتراحات التي ارتأينا أن تكون بديلة ومحبطة.

المطلب الرابع:

تحليل أسباب تدهور فاعلية الأفراد بالمؤسسة واقتراحات البديلة.

• الأسباب التقنية

إن عدم تحقيق المؤسسة لأهدافها الإنتاجية يعود إلى وضعية الآلات ومعدات الإنتاج التي تعتبر أحد الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة بحيث نجد عدد كبير منها يعاني من الأقدمية وعدد آخر معطل يتطلب صيانة دقيقة وغالباً ما تكون قطاع الغيار والصيانة مرتبطة بخبرة أجنبية. إلا أنه وحسب إطارات مديرية الصيانة فإن هذا النوع من الصعوبات في الإنتاج لا يمكنها أن تساهم بشكل كبير في انخفاض الإنتاج لأنه في أغلب الأحيان نجدها تخص بعض مراحل الإنتاج.

وهذه التعطلات غالباً ما تؤثر على مراحل الإنتاج اللاحقة لأنه نجد النمط الإنتاجي فيها متراوحاً وفي شكل سلسلة لهذا يكون التأثير مباشر على استمرارية عملية الإنتاج. وحسب مديرية الصيانة فإن عملية التصليح دائمة وقائمة وكل جهود المديرية تعطي الأولوية في برنامجها وهذا من أجل تخفيف من حدة تعطل الورشات الأخرى.

فعدم تحقيق الإنتاج المبرمج والنظري يعود بنسبة كبيرة إلى هذا السبب، وقد امتدت دراستنا من أجل إلمام بالموضوع إلى مديرية التجارة فحسب هذه المديرية هناك أيضاً عوامل أثرت بشكل كبير على الإنتاجية المؤسسة منها.

• ظهور منافسين خواص مع ظهور تقنيات رفيعة المستوى. حيث يوجد أكثر من عشر مؤسسات خواص بكل من ولاية: وهران - سيدى بلعباس - تلمسان. ينشطون في هذا الميدان الخاص بـ المنيوم ومجموع طاقتهم تفوق بكثير طاقة المؤسسة.

• ارتفاع أسعار منتجات المؤسسة مقارنة بأسعار منافسيها

• تقاويم نوعية الإنتاج

• العوامل الخاصة بالموارد البشرية:

إن نجاح أي مؤسسة تنشط في محيط تنافسي يتسم بالتغييرات المختلفة مرتبط أساساً بسياسة برامج تكوين وتنماشى مع مجريات الأمرور الاقتصادية المتغيرة.

فمن خلال دراستنا الميدانية، لاحظنا أن التكوين في هذه المؤسسة لا يزال ضعيفاً ويقتصر غالباً على بعض الفئات.

أما الدورات التدريبية فهي الأخرى ضعيفة أيضاً، ومنه فإن الإدارة لاتملك سياسة واضحة ولا تخضع لأسس ومعايير ثابتة.

والجدول الموالي يعطينا بوضوح صورة على التكوين بهذه المؤسسة

أهداف 2005	2004	2003	2002	
عدد العمال المكونين	80	74	117	125
تكاليف MDA	3	3.1	3.3	4.8

مصدر: مديرية الموارد البشرية

فهذا الجدول يسلط على السياسة المتبعة في المؤسسة وخاصة بعملية التكوين التي تلاشت من سنة إلى أخرى سواء من حيث عدد العمال أو حتى من حيث الميزانية المخصصة له.

• العوامل الخاصة بالحوافز:

تلعب الحوافز المعنوية كانت أو مادية للأفراد المؤسسة دوراً هاماً للغاية، فبواسطة هذا العنصر يمكن للمؤسسة أن توجه سلوك الأفراد نحو تحقيق أعلى مستوى المردودية للإنتاج عن طريق رفع مستوى الأداء.

وإذا لم تكن هناك سياسة فعالة ومنهجية تضبط بإحكام هذه الحوافز فإن المؤسسة تكون عرضة لأزمات كبيرة وخانقة في مردوديتها.

ومن أهم العوامل التي حضيت بها دراستنا من أجل تحليل أسباب انخفاض أداء الأفراد ارتأينا قيام بعملية صبر الآراء، فقمنا باختيار مجموعة من العمال وطرحنا الأسئلة حول موضوع الأجور إذا كانت مناسبة للمجهودات المبذولة أم العكس ، فكانت النتيجة كالتالي:

نسبة	غير راض	نسبة	راض	
%2	2	%8	8	مديرية العامة عينة تتكون من 10 أفراد
%4	10	% 6	15	وحدة عينة تتكون من 25 فرد <u>Alzinc</u>
	12		23	المجموع

يتضح من هذا الجدول أن العينة التي خضعت لعملية صبر الأراء بالمديرية العامة راضية بالأجور المنوحة لهم ، أما العينة الخاصة بوحدة ALZINC غير راضية بالأجور التي يتقاضونها حسب النتائج، تدل على أن الأفراد بالمديرية العامة يتمتعون ببعض المزايا منها وجود فرص التكوين، ظروف عمل ملائمة، أعمالهم أقل شدة من أعمال الأفراد الوحدات. وقد عللوا الأفراد الغير راضين بأن مستوى أجورهم الحالية لا تتماشى وغلاء المعيشة وفي نفس الإطار فإن المكافآت التي تمنحها المؤسسة تتسم هي الأخرى ببعض النقصان منها:

- علاوة عن المهمة: تبقى مستويات هذه العلاوة منخفضة مقارنة مع علاوة المهمة للمؤسسات الأخرى.

- علاوة المردودية الفردية : ترى أغلبية من العينة البحث أنه لا يوجد إطار قانوني واضح بضبط هذه العلاوة ، فهي تخضع في تحديدها على حسب تقييم المسؤول، فقد يتضرر الفرد منها الأسباب الغير مبررة وغالبا ليس المسؤول المباشر هو الذي يشرف على عملية التقسيط .

-علاوة المردودية الجماعية: هذه العلاوة حسب بعض الأفراد إن وجدت فهي ضعيفة نتيجة عدم تحقق أهداف المؤسسة بـ العلاوة للمردودية الجماعية مرتبطة و تؤثر مباشرة على العلاوة المردودية الفردية.

- علاوة القفة: على حسب النتائج المتوصل إليها فإن الأفراد ليسوا راضين بهذه العلاوة حيث لا تتماشى والتطورات متطلبات الحياة المعيشية الحالية.

- ضمان واستمرارية العمل: تقريراً جل أفراد المؤسسة غير مستقرين معنوياً، متخوفين من تصفيه وغلق المؤسسة وهذا القلق يتسم في أجوبتهم حيث كل فرد قلق من ضياع منصب عمله تكون علاقة عملهم مرتبطة بعقد العمل المؤقت.

- الترقية المهنية: حسب الدراسات فإن الترقية المهنية بالمؤسسة ضعيفة إن لم نقل منعدمة باستثناء بعض الحالات.

فهذا العامل يلعب دوراً كبيراً في الحياة المعنوية التحفيزية للأفراد، فإن لم تقدر المؤسسة بإيجاد طريقة مناسبة لإرضاء الأفراد وترقيتهم قد تسبب في خلق عائق أمام رفع المستوى في الإنتاج.

- ظروف العمل: هذا تقريراً كل النتائج تدل على وجود ظروف عمل مناسبة باستثناء بعض الحالات التلوث في بعض الوحدات التي اشتكت منها بعض الأفراد إلا أنه هناك مجهودات كبيرة من أجل تقليل من حدتها.

- المشاركة في التسيير: تتخذ المشاركة في التسيير عدة أنواع منها: المشاركة في الإدارة، المشاركة الاستشارية، المشاركة في التنظيم والمشاركة في التخطيط...
فهذا النمط يعتبر حسب الدراسات الحالية عامل هام في رفع من روح المعنوية والمسؤولية للفرد، حيث يصبح كل فرد مسؤول مباشرة على صحة وحياة المؤسسة لأن الواقع في المؤسسة يدل العكس فهو ضعيف ويقتصر فقط على مستوى المسؤولين المباشرين للمدير العام.

أما بقية الأفراد لا يمارسون هذا النوع من النشاط.

المطلب الخامس:

العوامل الخاصة بالاتصال:

كغيرها من المؤسسات فإن هذا الجانب قد أعطى اهتماماً كبيراً باعتباره المجال الوحيد للتسيير والتحكم في نظام المعلومات.

فنظام الاتصال بالمؤسسة هو غالباً يتسم بنقل المعلومات من أعلى إلى الأسفل والعكس هذا في مجال تسيير الإدارة.

أما الاجتماعات الدورية أو الاستثنائية فهي موجودة وتقتصر على المسؤولين فقط للإطلاع على أهداف وإنجازات المؤسسة.

وبحسب ملاحظاتنا فإن الاجتماعات الخاصة بالإطارات أو بالعمال المنفذين هي موجودة ولكن تتناقض فيها فقط الأمور الخاصة بالعمال، مناقشة بعض الحقوق وفي بعض الأحيان يتم إطلاعهم على بعض التغيرات التي ستقوم بها المؤسسة وغالباً ما تتسم هذه الاجتماعات بفرض مهام دون أن تكون استشارية، ونظام هذه الاجتماعات يفرض مهماً دون أن يكون استشارية ونظام هذه الاجتماعات غير منتظم.

وفيما يخص التنسيق في مجال الاتصال، نجد أن هناك سياسة جيدة منتهجة من طرف المؤسسة لإيصال المعلومات من أعلى إلى الأسفل ومن مصلحة إلى أخرى حيث نجد جل المصالح مزودة بخطوط الهاتف والفاكس هذا بالإضافة إلى سيارات ومصلحة خاصة باتصال، إلا أنه وفي رأينا تبقى ناقصة وهذا لعدم وجود لوحات إعلامية وعلى حسب عينة من المنفذين ليسوا على دراية كافية لما يحصل في المؤسسة، هذا راجع لعدم وجود لوحات إعلامية وعلى حسب عينة من المنفذين ليسوا على دراية كافية لما يحصل في المؤسسة هذا راجعاً لعدم إبلاغ المسؤولين أو الإطارات الأحداث أو الأمور اليومية التي تجري في كيان المؤسسة.

المطلب السادس:

تقدير دور الأفراد:

إن هذا العنصر لما له من أهمية في جميع المؤسسات فبدلاً من إعطائه الأولوية في سياسة الموارد البشرية إلا أنه غير مهم به غالباً والعينة التي تم اختيارها في هذا المجال كانت كل الأوجه سلبية فبحيث لا تقوم المؤسسة بأي شكل من الأشكال بتقييم دور الأفراد وترقيتهم.

المطلب السابع:

العوامل الاجتماعية:

إن عملية تحليل الجوانب هذا العنصر جد شائكة وصعبة لأن لها علاقة كبيرة بالبيئة الخارجية للمؤسسة فالظروف المعيشية للأفراد لا تتماشى مع أجورهم والمستوى التعليمي، لهم أثر كبير على مستوى أدائهم.

فكل ما يتعرض له العامل في حياته من مشاكل وانفعالات يؤثر مباشرة على روحه المعنوية وبالتالي يؤثر على مستوى الأداء.

المطلب الثامن:

العوامل التكنولوجية:

نعلم بان التغيرات في هذا الميدان أصبحت يومية وتأثيرها على أية مؤسسة يكون مباشر.

وكما نطرقنا إليه من قبل فيما يخص بالتكوين وطبيعة الآلات فإن المؤسسة محل دراستنا، عاجزة وبعيدة على مسايرة التطورات التكنولوجية الحالية وهذا نتيجة الظروف المالية التي تعيشها بالإضافة إلى قلة أو عدم وجود عناصر بشرية مؤهلة على مستوى إدارة التكنولوجيا الحالية.

المطلب التاسع:

العوامل الاقتصادية:

يمكنا أن نحل هذه العوامل انطلاقا من عنصرين:

-**عنصر المنافسة:** كل معطيات المؤسسة في سياستها التسويقية تغيرت و هذا بدخول مؤسسات و خواص آخرين في هذا المجال، فنجد حاليا على مستوى السوق الكمية المعروضة تفوق الكمية المطلوبة ، والواقع الموجود نجد أن أسعار منتوجات المؤسسة في ارتفاع متزايد دون الأخذ بعين الاعتبار مستوى أسعار منتوجات المؤسسات المنافسة.

- عنصر المواد الأولية:

كل المواد الأولية المستعملة في منتوجات المؤسسة هي مستوردة بالعملة الصعبة فاحيانا تخص و تتأثر هذه المواد من المتغيرات للعملات الأجنبية وأحيانا من تباطؤ في وصولها إلى الموانئ ومن ثم إلى المؤسسة.

المطلب العاشر:

العوامل السياسية:

كغيرها من المؤسسات فإن تأثير القوانين الاقتصادية المتغيرة تكون واضحة على نشاطها كعملية الخوصصة حصر المديونية، المراقبة، و قانون الضرائب وغيرها.

المطلب الحادي عشرة:

سبل تغيير وتحسين دور اداء الأفراد في المؤسسة

- عملية تقويم الأفراد.

بما أن موضوع بحثنا يمس إدارة الموارد البشرية ارتأينا أن نضع هذا المطلب وعملية تقويم الأفراد في مستهل الأهمية والأولوية، لأن في أي مؤسسة لا يمكن استغناء على العنصر البشري مهما كان نوع النشاط، وعليه فإن لم يتم وضع أسس ومناهج وسياسة في إدارته فان هدف المؤسسة لا يمكن أن تتحقق.

فبنظرنا ان المؤسسة مطالبة بوضع سياسة فعالة وديمقراطية في تقييم الأفراد:

- بترقية ذوي الأداء العالي الذي يمكنه خلق جو المنافسة الداخلي.
- تكوين ذوي الأداء المنخفض ومرافقتهم في أدائهم

وقواعد نظام تقييم الأفراد يساعد بشكل كبير في رفع من مستوى إدارة الموارد البشرية وبالتالي تحسين مستوى الإنتاجية.

فمن طريق عملية التقويم يمكن للمؤسسة ضبط الحوافز المادية والمعنوية بصورة واضحة.

كما يمكنها تنظيم ووضع كل فرد في المنصب الذي يناسبه، ويتتيح لها أيضا وضع برنامج وتحصيص ميزانية لعملية التكوين.

هذه القواعد تسمح أيضا في تحديد نقط القوة ونقط الضعف في الأداء للأفراد وعليه اقترنا على هذه المؤسسة نموذج بإمكان تطبيقه لتقييم الأفراد وهذا يكون سنويا بالنسبة للتقنيين والمنفذين وأيضا للإطارات.

فيقوم رئيس المصلحة أو المدير كل واحد حسب درجة مسؤوليته بمليء بطاقة التقريط ثم يعرضها على الفرد المعنى لإعطائه فرصة لإبداء رأيه وأخيرا تعرض على هيئة متخصصة لأخذ القرار النهائي.

الحوافز المادية والمعنوية:

هنا نذكر بأهم العناصر للحوافز المادية التي يجب على المؤسسةأخذها بعين الاعتبار منها :

المرودية الفردية :

كما سبق وأن ذكرنا على المؤسسة وضع نمط معين في تحديدها وهذا بصورة واضحة وشفافة.

أما فيما يتعلق بالحوافز المردود الجماعي فيتبين لنا أن المؤسسة إذا أرادت رفع من مستوى أرباحها وحتى يكون أداء العمال على مستوى من فعالية وتحسين فإنها ملزمة بإشراك العمال إعلام وتجنيد كل فرد كل على حسب منصب بأهداف المنتظر تحقيقها.

-المكافآت الفقة والنقل:

كما تطرقنا إليه سابقاً والتي نرى أن جميع الأفراد غير راضيين عنها فتترجح إعادة النظر في نسبتها ورفع من مستواها وبهذه المراجعة تكون قد قمنا بتحسين الظروف المعيشية للعامل.

أما العناصر المعنوية التي برأينا نراها هامة وعلى المؤسسة النظر فيها نذكر منها : إشراك العمال في التسيير: إن مساهمة العمال بأرائهم وأفكارهم يساهم إلى حد بعيد في تحسيسهم بالمسؤولية ومن ثمة يكون معنويًا مجند وله دوافع وحوافز لأداء مهمته بشكل مطلوب .

كما لا يجب إقصاء أي فرد في حل النزاعات مهما كان نوعها داخل المؤسسة بهذا يحس أنه له اعتبار.

ومن أجل تحقيق هذا على المؤسسة وضع نظام خاص، يسير هذا النوع من النشاط منها تخصيص قاعة لمناقشة، وضع جدول زمني، إشعار كل الأفراد، تنظيم لقاءات ، إلزام حضور كل المسؤولين المعندين، مناقشة الأمور المعنوية دون غيرها ، استخراج نتيجة وقرار النهائي الواجب تطبيقه. و هناك عدة طرق أخرى يمكنها تجنيد العامل في التسيير كخلق إطار معين يدرس كل الاقتراحات أي فرد يراها مناسبة وفعالية في منصبه تساهمن في

تحسين مستوى المردودية ، في هذه الحالة يمكن مناقشتها والعمل على تطبيقها إذا ثبّن أن الأمر المقترح جيد .

التكوين: إن السياسة المنهجية في ميدان التكوين بالمؤسسة توصف بالكلasicية والنظرية أكثر منها تقنية وتطبيقية وإن وجدت فإنها تمثل فئة دون غيرها . وعليه فإن المؤسسة، وهذا من أجل متابعة ومسيرة الأحداث التكنولوجية الحالية يتوجب عليها وضع نظام جد فعال في ميدان سياسة التكوين إذ يلزمها خلق مديرية قائمة بذاتها تتکلف وتعمل فقط في هذا الاتجاه وتحظى دورات تكوينية قصيرة ، متوسطة، و طويلة الأمد لفائدة كل أفراد المؤسسة دون أي إقصاء .

فالدورات تكون داخلية وخارجية تتمحور أساساً على الجوانب التطبيقية و التقنية بصورة مكثفة

دراسة حالة موسى ميتانوف METANOF تلمسان

بطاقة التنقيط
عمال الإطارات

سنة 200.....

المديرية:
الوحدة:

إسم و اللقب :
.....

تاريخ التوظيف:
.....

آخر منصب للعمل : تاريخ
.....

آخر ترقية محصل عليها : قسم / صنف برجة
.....

امتياز (P BI) تاريخ
.....

نسبة المحصل عليها P BI

لتحة عن العقوبات : - نوع العقوبة:
..... تاريخ
..... درجة العقوبة
.....